



معهد دراسات المرأة

دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات
التمموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو

**The Support of United Nations Entity for Gender Equality
and the Empowerment of Women to Gender Development
Priorities in Governmental Sector in Post Oslo**

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة:

رهام جعفري

إشراف الدكتورة:

إصلاح جاد

بيرزيت - فلسطين

تشرين أول - 2012



كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي والتنمية

دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات
التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو

**The Support of United Nations Entity for Gender Equality
and the Empowerment of Women to Gender Development
Priorities in Governmental Sector in Post Oslo**

مقدمة من الطالبة:

رهام جعفري

إشراف الدكتورة:

إصلاح جاد

6 تشرين أول 2012

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج دراسات

النوع الاجتماعي والتنمية

كلية الدراسات العليا - جامعة بيرزيت

ب

دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوصلو

رهام عادل خضر جعفري

لجنة النقاش

د: إصلاح جاد

د: سامية البطمة

د. غادة المدبوح

تاريخ المناقشة: أكتوبر 2012

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الماجستير في برنامج دراسات النوع
الاجتماعي والتنمية من كلية الدراسات العليا - جامعة بيرزيت

الإهداء

أود أنقدم بالشكر الجزيل لعائلتي بما فيهم والديّ الكريمين، وجدي وجدتي، وإخوتي، وأخواتي؛ على دعمهم وتشجيعهم المتواصل لمسيرتي التعليمية والعملية، كما أتوجه بالشكر والتقدير لأصدقائي وصديقاتي وزملائي في العمل على دعمهم وتشجيعهم المستمر خلال إتمام هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الخاص للدكتورة إصلاح جاد على مواصلة إرشاداتها وتوجيهاتها الحكيمة، والموضوعية التي كان لها الأثر الكبير في إتمام هذه الرسالة، والوصول إلى نتائجها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع الأخوات والأخوة العاملين في الوزارات في حكومة تصريف الأعمال في الضفة الغربية، والذين تمت مقابلتهم على تعاونهم معي أثناء إعداد هذه الدراسة، كما وأعبر عن شكري وتقديري لجميع الأخوات والأخوة العاملين في وزارات الحكومة في غزة، وخاصة في وزارتي الشؤون الاجتماعية، ووزارة شؤون المرأة، الذين أيضاً تمت مقابلتهم، والذين قدموا لي المساعدة الضرورية لإتمام هذه الدراسة على الرغم من صعوبة التواصل بسبب انقطاع التيار الكهربائي المتواصل عن قطاع غزة، كما وأتقدم بالشكر لمكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة على تعاونهم ودعمهم.

المحتويات

ج	الإهداء
د	قائمة المحتويات
و	مفاهيم الدراسة
ط	ملخص الدراسة بالانجليزية
1	المقدمة
4	الفصل الأول: الإطار النظري وإشكالية الدراسة :
4	1.1 تعريف وأهداف وأشكال المساعدة والمساعدات الرسمية التنموية
6	2.1 إشكالية المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين بعد أوسلو
8	تقديم المساعدات الدولية
12	3.1 إشكالية وجدلية الدراسة
19	4.1 منهجية الدراسة
19	جمع البيانات
20	تحديد العينة
21	تحليل البيانات
31	الفصل الثاني :مراجعة الأدبيات وأهمية الدراسة
53	الفصل الثالث: الأولويات التنموية للمرأة في سياق كولونيالي
54	أثر أولويات الحركة النسوية الفلسطينية على أولويات تنمية النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة
55	الحركة النسوية في عهد الانتداب البريطاني
55	الجمعيات الخيرية بعد النكبة
57	الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964
58	لجان المرأة بعد النكسة 1967-1987
60	الأطر النسوية في الانتفاضة الأولى 1987-1993
63	الآليات الوطنية والمنظمات غير الحكومية بعد أوسلو 1993، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية
67	الفصل الرابع : مقارنة وكالات الأمم المتحدة في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي
68	1.4 مقارنة حقوق الإنسان
68	مقارنة حقوق الإنسان ضمن وكالات الأمم المتحدة

70	تطور مقارنة حقوق الإنسان في وكالات الأمم المتحدة
70	نقد مقارنة حقوق الإنسان
73	2.4 مقارنة حقوق الإنسان لتحقيق مساواة النوع الاجتماعي في وكالات الأمم المتحدة
74	قرارات و موائيق الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة
77	مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة
89	3.4 نقد مقارنة حقوق الإنسان في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي
93	الفصل الخامس : عرض الحالة الدراسية وتحليل نتائج الدراسة
93	1.5 تأسيس صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونفيم)
94	2.5 مقارنة عمل الهيئة
97	3.5 عرض وتحليل نتائج الدراسة
106	تشابه أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوصلو مع أولويات ما بعد النزاع
110	المساعدات المقدمة من هيئة الأمم المتحدة : الحوافز
111	الملكية الوطنية لأولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي في حكومة تصريف الأعمال الفلسطينية في الضفة الغربية
115	توافق أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي الفلسطيني مع أولويات الهيئة
117	تأثير الظروف السياسية على تحريك وتوجيه المساعدات المقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
120	الخاتمة
124	المصادر والمراجع
124	المصادر العربية
131	المصادر الأجنبية

مفاهيم الدراسة :

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، والذي يعني في اللغة الإنجليزية (United Nation Development fund for Women (UNIFEM)، هو صندوق المرأة في الأمم المتحدة، ويعمل هذا الصندوق على تزويد المساعدات المالية، والتقنية للبرامج المبتكرة، والإستراتيجيات التي تعزز من تمكين النساء، وتحقيق مساواة النوع الاجتماعي. وهو الحالة الدراسية لهذه الدراسة. ثم تغير الاسم في عام 2011 ليصبح هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، (UN Women \United Nation for Gender Equality and the Empowerment of Women).

- **الشرط الكولونيالي - الاستعماري الذي يعني:** "وضع السيطرة على وحدة جغرافية خارجية سياسية، غالباً ما يقطنها أناس لهم عرق وثقافة مختلفة، وهذه السيطرة هي سيطرة سياسية واقتصادية فالوحدة المستعمرة تكون تابعة ومعتمدة على الدولة المستعمرة، أو الدولة الأم. وتقليدياً إن المستعمرين يقومون باستغلال الأرض والمواد الخام والعمال وغيرها من المصادر الخاصة بالأمة الواقعة تحت الاستعمار (Blauner, 1969,395)

- **النوع الاجتماعي "الجندر":** يعني الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تكتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن، وتباين تبايناً شائعاً داخل الثقافة الواحدة من ثقافة إلى أخرى، ويشير هذا المصطلح إلى الأدوار والمسؤوليات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل، ويعني الجندر الصورة التي ينظر بها المجتمع إلينا كنساء ورجال، والأسلوب الذي يتوقعه في تفكيرنا /تصرفاتنا، ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع، وليس إلى الاختلافات البيولوجية (الجنسية) بين الرجل والمرأة.

- **مساواة النوع الاجتماعي:** ويعني ألا يكون هناك تمايز واختلاف بين الأفراد على أساس الجنس، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد، والعائدات، وتوفير الخدمات، والحقوق والواجبات، وذلك حسب مؤشرات خاصة توجد المساواة بين النوع، إضافة إلى أنه يعني أيضاً المساواة في الفرص والنتائج بين أفراد المجتمع، إن قرار الأمم المتحدة الخاص بالقضاء على كافة أنواع التمييز ضد المرأة، ينبغي أن يفهم بصورة واسعة بأنه يشير إلى ضرورة المساواة في الفرص والواجبات، وفي الحياة العملية بل في كل نشاط من أنشطة الحياة المختلفة، وعلى نطاق القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- **قضايا الجندر:** قضايا واهتمامات ومشكلات تنشأ عن اختلاف الأدوار للرجل والمرأة في المجتمع، وكذلك عن التساؤل حول العلاقة بينهما.

- **احتياجات النوع الاجتماعي العملية:** وهي تنشأ عن التقسيم التقليدي للعمل طبقاً للجنس بالنسبة للمرأة والرجل، وهي نتيجة لترتيب المرأة في المقام الثاني بعد الرجل، والذي لا يعد محل تساؤل أبداً. إن احتياجات النوع الاجتماعي العملية تعد استجابةً أو رد فعل على ضرورة مباشرة في سياق معين، وهي احتياجات عملية بطبيعتها، وكثيراً ما تعنى بالظروف المعيشية غير المناسبة، مثل توفير المياه والرعاية الصحية والتوظيف... الخ

- **الأهداف الإنمائية للألفية:** قامت الأمم المتحدة بعقد قمة الألفية في أيلول عام 2000، حيث أبدت 189 دولة عضو في الأمم المتحدة، التزاماً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تهدف إلى إيجاد تحسينات ملموسة وهامة في حياة الناس بحلول عام 2015. وقام بالتوقيع على هذا الإعلان 147 رئيس دولة، وقام أعضاء الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتمرير هذا الإعلان بالإجماع. وحددت الأهداف الإنمائية معايير لقياس النتائج، ليس فقط في البلدان النامية، وإنما في البلدان الغنية التي تمول برامج التنمية، وفي المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف التي تساعد البلدان على تنفيذ البرامج لتحقيق هذه الأهداف.

- **أدوار النوع الاجتماعي:** يعني هذا المصطلح أن الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين هي أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية، وليس الاختلاف البيولوجي. فعلى سبيل المثال: إذا كانت تربية الأطفال وأعباء العمل المنزلي مرتبطة تقليدياً بالمرأة، فإن ذلك ليس له علاقة بتكوينها البيولوجي كمرأة، إذ أن هذه الأدوار يمكن أن يقوم بها الرجل أيضاً، وعليه فإن أدوار الجنس البيولوجي من الممكن أن تكون متبادلة بين الجنسين، في حين أن الثانية تتسم بالثبات.

- **تحليل النوع الاجتماعي:** هو الجهد المنظم المبذول من أجل توثيق فهم أدوار الرجال والنساء في مجتمع معين وبيئة معينة، وتشمل القضايا الرئيسية الخاصة بتقسيم العمل لأغراض الأنشطة الإنتاجية، ونشاط إنجاب الأطفال والتعرف على الموارد، والسيطرة عليها، والاستفادة منها، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في كل من تقسيم العمل والموارد. ويُعبر تحليل النوع الاجتماعي عن الأسلوب المنتظم المستخدم في دراسة التأثيرات المختلفة للتنمية على المرأة، وهناك علاقة كبيرة بين الجنس وكيفية تقسيم العمالة بين الرجل والمرأة، ومقدار الوقت الذي يجب قضاءه في تنفيذ العمل وأنواع الموارد المتاحة (مثل المال والسلع المادية والأرض)، التي يحصل كل منهما عليها، ويسيطر عليها. ويعني التحليل النوعي التساؤل المستمر عن الكيفية التي يؤثر بها نشاط معين في مجال التنمية على المرأة بصورة مختلفة عن تأثيره على الرجل وفق معايير محددة.

- إدماج قضايا النوع الاجتماعي ضمن التيار الرئيسي للتنمية: هي عملية تعزيز لفت النظر لقضايا التمييز بين الجنسين بشكل فعال في عملية التنمية، عن طريق ربط قدرات المرأة بمساهماتها بقضايا التنمية الكبيرة، مثل السكان، والبيئة، والفقر، والطاقة، والتحضر، وهذا الربط يوفر التبرير المنطقي للاستفادة من الموارد المتوفرة على نطاق كبير لأغراض التنمية، والتي لم تتمكن حتى الآن من دعم النساء ودمجهن في برامج خاصة لمعالجة قضاياهن، ويشمل هذا المصطلح ضمناً السياسات والبرامج والمشاريع التي تأخذ بشكل صريح باحتياجات المرأة في الاعتبار.
- الآليات الوطنية لتحسين ورفع مستوى المرأة حسب منهاج عمل بيجين(1995): تعني الآليات الوطنية بأنها؛ "إيجاد مؤسسات وأجسام حكومية خاصة تعنى بشؤون وقضايا المرأة، وتقوم هذه الآليات على رسم السياسات والإستراتيجيات، والخطط الوطنية للمرأة، وتكون مسؤولة عن تنسيق، ورصد الدعم المقدم لقضايا المرأة على الصعيد الوطني، إضافةً إلى القيام بمبادرات لخدمة تلك القضايا، وغالباً ما تكون الآلية الوطنية عبارة عن لجنة وطنية للمرأة.

Abstract

This research looks at the issue of the nature of gender priorities in governmental sector post Oslo. This study examines if those priorities implemented by governmental sector and funded by UN women are similar to the gender priorities in post conflict and state building despite the continuity of the Israeli occupation to the Palestinian Occupied Territories (OPT). This research seeks to answer the question: “are gender priorities implemented by governmental and funded by UN women similar to gender priorities of post conflict and state building?” The research examines how gender priorities of both Palestinian governmental sector and UN women have aligned or not. In addition, the research delves into the impact of political conditions including the establishment of Palestinian National Authority, the emergence of the second Intifada and winning of Hamas of the elections in 2006 on changing the nature of gender priorities and continuity of delivering assistance by UN women to Palestinian governmental sector.

Through document reviews and interviews, the research presents both the Palestinian and UN women gender priorities in the governmental sector post Oslo, before the second Intifada, after second Intifada and after the winning of Hamas for the Palestinian legislative elections in 2006. Thirteen people who were interviewed represent the women non-governmental organization, ministries of women affairs, social affairs and agricultural in the Palestinian technocratic government and ministries of women affairs and social affairs in the government in Gaza in addition to UN women technical experts working in the offices of Palestinian ministries and UN women polices and planning manger. Interviews provided critical insights on the nature of gender priorities in Palestinian government sectors and reasons for the existence of those priorities and their alignment with the priorities of UN Women and how the political conditions affect the delivery of assistance provided by UN women to governmental sector.

ي

The research findings show that the gender priorities in Palestinian governmental sector are similar to gender priorities of post conflict and state building .However, despite the close match between Palestinian gender development priorities in PA successive governments and the last technocrat government, there is no alignment with Palestinian gender priorities in governmental sectors in Gaza. In addition, the political conditions have a clear impact on directing the delivery of assistance provided by UN Women to Palestinian governmental sectors.

المقدمة

تم توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل في العام 1993، بعدما يزيد على أربعة عقود من احتلال إسرائيل لفلسطين. ولقد شجع هذا الاتفاق العديد من الممولين، والوكالات المانحة لتجنيد الدعم للفلسطينيين، إلا أن هناك شكوكاً تُلَف هذه الأموال، والمساعدات المقدمة للفلسطينيين في ظل انعدام ثقة الفلسطينيين في المجتمع الدولي؛ بما فيهم الأمم المتحدة التي أسست على أسس حقوق الإنسان، وحفظ السلام، والأمن العالميين. إن انعدام هذه الثقة نابع من التشكيك في قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ القرارات الصادرة عنها، والمتعلقة بالقضية الفلسطينية. لقد أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات التي لم تنفذ بعد؛ بسبب عدم توازن القوى في النظام الدولي، وسيادة القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الإتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات، وبداية التسعينيات من القرن الماضي. وهذا العجز لم يشمل القضية الفلسطينية فحسب، بل وقفت الأمم المتحدة عاجزة أمام وقف الكثير من النزاعات المسلحة في أجزاء من العالم مثل أفغانستان والعراق .

وهذه الدراسة ستحاول الإجابة على التساؤل الخاص: هل أولويات النوع الاجتماعي التتموية بعد أوسلو الممولة من وكالات الأمم المتحدة في الحالة الفلسطينية، تتشابه مع أولويات وأبعاد النوع الاجتماعي لحالات بناء الدولة في مرحلة ما بعد النزاع في العالم بشكل عام، وقد وضعت العديد من التعريفات لتحليل أوضاع النزاعات، وبرامج صنع السلام، وذلك من أجل تصميم ووضع الاستراتيجيات والتدخلات اللازمة لتلك الأوضاع، ومن هذا المنطلق، فإن معظم النزاعات تمر خلال سلسلة من المراحل التي تعكس الأفعال، وردود الأفعال للأطراف الفاعلة في مواقع تلك النزاعات.

(Mertus and Helsing, 2004. 9. 10)

وأبرز مراحل النزاع هي مرحلة ازدياد حدة النزاع، والتي تعني الوضع الذي يكون فيه النزاع مستوراً ومخفياً، ونشوء النزاع كنتيجة لحدث ما فجر ذلك النزاع. أما المرحلة الثانية من النزاع، وهي مرحلة النزاع المسلح، والتي تشير إلى أوضاع تصعيد النزاع، ونشوء الحروب المسلحة التي قد تسبب آثاراً مدمرة. أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة وقف النزاع؛ أو ما بعد النزاع، والتي تشير إلى أوضاع المفاوضات، وتسوية النزاع، والتي تقود في المقابل صنع السلام في مرحلة ما بعد النزاع (المرجع السابق).

لقد أصبحت المساعدة المالية، والتقنية المقدمة للشعوب التي مرت في حالات نزاعات مسلحة شكلاً من أشكال الجهود التي تتبعها الدول، والوكالات متعددة الأطراف، لتعزيز الانتقال إلى السلام، إضافةً إلى

الأدوات التقليدية كالتوسط بين الأطراف المتنازعة والمراقبة، ووجود الآليات لقوات حفظ السلام. وأجندة بناء السلام في فترة ما بعد النزاع حسب الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي هي: "العمل على تحديد ودعم الهيكليات التي تهدف لتعزيز وتقوية السلام من أجل تجنب العودة إلى النزاع، وإعادة بناء المؤسسات، والبنى التحتية للأمم التي تقع ضحية الحرب، والمأساة، وهذا يشمل إجراءات وخطوات خاصة مثل: عدم تسليح الأطراف المتنازعة، واستعادة النظام، والقضاء، والتدمير الممكن للأسلحة، وتعويض اللاجئين، وتقديم الاستشارة والتدريب، والدعم للطواقم الأمنية ومراقبة الانتخابات، والنهوض بالجهود لحماية حقوق الإنسان، وإصلاح أو تعزيز المؤسسات الحكومية، وتعزيز عمليات المشاركة السياسية الرسمية، وغير الرسمية". ومن المصطلحات الأخرى المستعملة في هذا النطاق "إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع" و"المساعدة الانتقالية"، و"تعزيز السلام" وبناء السلام (Ghali, 1992. 15,21,55)

إن أولويات وأسس بناء السلام، وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات؛ حسب المبادئ التي وضعتها لجنة المساعدة التنموية للمساعدات المقدمة في فترة ما بعد النزاعات، تتمثل في استعادة كفاءة، وقدرة الإدارة الاقتصادية واستعادة الأمن الداخلي، وسيادة القانون وإضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة، واستعادة المجتمع المدني، وتحسين الأمن الغذائي، والخدمات الاجتماعية، وبناء القدرات الإدارية، وإعادة دمج السكان الذين تم تشريدتهم، ونزع سلاح المقاتلين السابقين، وإزالة الألغام. أما الأسس التي يجب توفرها لبناء وتعزيز السلام، والتنمية: منها احترام حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات العامة، وتعزيز أنظمة الأمن والعدالة، وتعزيز دور المجتمع المدني (OCED, 1997).

أما الأولويات للنوع الاجتماعي في فترة ما بعد النزاع، فهي أولويات تتعلق بالإصلاح المؤسساتي التي تشمل تأسيس وزارة، أو آلية وطنية للنوع الاجتماعي، وإيجاد نظام للكوتا الخاص بتمثيل النساء في الأحزاب السياسية، والحكومة، والشرطة، والقوات المسلحة، واستهداف النساء في سجلات الناخبين، ودعم مجموعات المجتمع المدني التي تديرها النساء، وتركز على احتياجاتهن، وتمويل التدخلات الصحية التي تستهدف النساء (كبرامج الأمومة والطفولة)، وإصدار مسودات القوانين ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف الأسري، ومن الأنشطة الأخرى المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مرحلة بناء الدولة؛ هي نزع الأسلحة وتجميد النشاط المسلح، وإعادة الدمج، وعمليات إصلاح القطاع الأمني إضافة إلى أنشطة صديقة للمرأة التي تحدث متزامنة في مجالات التنمية وبناء السلام (Kathleen, M.Jennings,2003.3)

ولذلك ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤل: هل تعاملت وكالات الأمم المتحدة مع الحالة الفلسطينية فيما يتعلق بدعم أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي، في فترة ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، ما بين إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية، كحالة ما بعد النزاع،

متجاهلةً الحقيقةً على الأرض، ألا وهي استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي كشرط كولونيالي-استعماري، أم هل الأولويات التي دعمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي بعد أوسلو هي أولويات ذات امتلاك وطني، وأن الأمم المتحدة تمول وتدعم ما تفرزه خطط التنمية الوطنية الفلسطينية الخاصة بالنوع الاجتماعي، أي أن مؤسسات السلطة الوطنية هي التي تبلور أجندة بناء دولة وأجندة ما بعد النزاع متجاهلة تلك الحقيقة. ومن هنا فإن هذه الدراسة ستسعى إلى إثبات جدلية الدراسة المتمثلة في أن الأولويات التي دعمتها وكالات الأمم المتحدة بعد أوسلو هي شبيهة بأولويات النوع الاجتماعي في فترة ما بعد النزاع من خلال فحص نوع أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي الفلسطيني المدعومة من قبل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سابقاً، والذي تغير اسمه ليصبح هيئة الأمم المتحدة للمرأة-هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وهو الحالة الدراسية لهذه الدراسة ما بعد أوسلو. كما تجادل الدراسة في أن هناك التقاء ما بين أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي الفلسطيني، وأولويات الصندوق، وذلك لبدء بلورة أولويات، وخطط تنموية خاصة بالنوع الاجتماعي في السلطة الوطنية بناءً على المواثيق، والقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة. وستسعى هذه الدراسة إلى إثبات مدى وكيفية التقاء الأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني، مع أولويات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والعوامل التي تساعد على هذا التوافق. كما ستسعى إلى فحص مدى استجابة الصندوق لأولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي الفلسطيني، ومدى تأثير دعم وتوجيه الأولويات الوطنية بالأوضاع السياسية، وخاصة انتفاضة الأقصى الثانية التي اندلعت في العام 2000.

الفصل الأول

الإطار النظري وإشكالية الدراسة

التمهيد

يركز هذا الفصل على عرض إشكاليات المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين في فترة ما بعد أوسلو، والدور الذي يلعبه المانحون في تحقيق التنمية، وتعزيز النمو والتطور الاقتصادي، والاجتماعي في ظل سياق معقد كسياق الأراضي الفلسطينية، ومدى التزام المانحين بمبادئ إعلان باريس(1)، حول فعالية المساعدات في عام 2005، حيث يمثل هذا الإعلان ازدياداً في الوعي لدى المانحين، والمتلقين حول أهمية الملكية الوطنية، وملائمة المساعدات مع الأولويات الوطنية، والأنظمة لزيادة فعالية المساعدات، وتقليل المصادر، والتكاليف المطلوبة، وذلك للحصول على أفضل النتائج والاستدامة. وبالتالي هذا الجزء سيعرض السياق الذي تتم من خلاله إيصال المساعدات الدولية للفلسطينيين وإشكالاتها، وكذلك مدى التزام المانحين بحيادية المساعدات، وعدم تسييسها، وخاصة أن الدراسة تركز على المساعدات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة للقطاع الحكومي الفلسطيني، في فترة ما بعد أوسلو وما تبعها من تطورات، وتغييرات سياسية سنأتي على ذكرها لاحقاً.

1.1 تعريف وأهداف وأشكال المساعدات الرسمية والتنمية:

تعريف المساعدة:

عرّفت لجنة المساعدات التنموية (The Development assistance Committee (DAC) في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: (Organization for Economic Cooperation and Development (OCED) هي الأموال التي تُحدد كمساعدة تنموية، أو مساعدة رسمية،(2)، والمساعدة التنموية الرسمية هي القروض، والمنح المقدمة للدول بحيث تكون هذه الدول ضمن قائمة الدول المتلقية للمساعدات حسب لجنة المساعدات التنموية،(من الدول النامية)، حيث يتولى إدارة هذه الأموال القطاع الرسمي بهدف

¹. إعلان باريس: هو إعلان التزم فيه الدول المانحة، والمتلقية للمساعدات في عام 2005 بتقديم مساعدات أكثر فعالية، بهدف إصلاح إيصال المساعدات، وإدارتها، بهدف تحسين فعاليتها، ويقصد بالإصلاح في هذا السياق "زيادة أثر المساعدات في خفض الفقر، واللامساواة، وزيادة النمو، وبناء القدرات وتسريع تحقيق أهداف التنمية الألفية. وعناصر فعالية المساعدات هي الملكية، والتوافق والانسجام، وإدارة النتائج والمحاسبة المتبادلة.

² DAC glossary:www.oced.org/glossary

تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه، كأهداف رئيسية ضمن شروط مالية متفق عليها، وتشمل هذه المساعدات التعاون الفني والتقني(3)(OCED).

هناك أهداف سياسية، واقتصادية، وإنسانية للمساعدات في فترة ما بعد النزاع:

- الأهداف السياسية تتمثل في فترة ما بعد النزاع في تعزيز الأهداف والمصالح المشتركة لصنع السلام وإحياء سلطة الدولة، وتعزيز الآليات اللاعنفية لحل النزاعات، وتعزيز المصالحة الاجتماعية، (Brynen,2000.26).
- أما الأهداف الاقتصادية للمساعدات فتتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب اعتقاداً في أن النمو الاقتصادي سيساعد على استدامة السلام (Suhrke and Buckmaster, 2005. 738).
- الأهداف الإنسانية للمساعدات في فترة ما بعد النزاع تسعى إلى مساعدة الناس الذين يفتقدون للتوظيف والرعاية الصحية والسكن(Kang & Meernik, 2004. 155).

وهكذا فالمساعدات في فترة ما بعد النزاع ضرورية لبناء واستعادة السلام وبناء الدولة، وبالتالي هل المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين ساعدت على إحداث التنمية، وتعزيز السلام على الأرض بعد توقيع اتفاق أوسلو؟ وهل كانت تلك المساعدات متوافقة مع الأولويات الوطنية للفلسطينيين؟ أم كانت مساعدات لها أهداف سياسية؟

ويقصد بتسييس المساعدات هي المساعدات التي يمكن استعمالها كأداة لتغيير سياسات حكومة ما، للإطاحة بها بدلاً من التركيز على تلبية الاحتياجات الوطنية، (Oxfam, 2007)، سواء كان ذلك من خلال الحوافز (دعم الموازنة، وقروض الإغاثة عند الوصول إلى أهداف سياسية)، أو عدم وجود الحوافز، (قطع المساعدات والتهديد بقطعها إذا لم تحسن الحكومة أداؤها). (Uvin, 1999. P7) وقد تكون المساعدة الإنسانية ميسرة، حيث تسمح المساعدات الإنسانية للمانحين بحجة حالة الطوارئ بتجاهل الحكومات، وبعض المانحين يستعمل هذه المساعدة كوسيلة للتعبير عن سخطهم وعدم رضاهم عن حكومة ما، (Uvin, 1999. P8). وقد تكون المساعدات مسهل قوي في صنع السلام، إلا أنها لا تستطيع إنهاء النزاع، وجلب العنف دون الوصول إلى اتفاق بين جميع الأطراف المتنازعة، وهي أداة محدودة، وخاصة عندما تكون موجهة للمحاولة في إنهاء نزاع قائم". (Lasenskey & Grace, 2006. 16).

3 DAC glossary:www.ocado.org/glossary

2.1 إشكالية المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين بعد أوسلو:

توقيع اتفاق أوسلو وتدفق المساعدات الدولية:

على إثر توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية- الفلسطينية، تدفقت المساعدات المالية على السلطة الوطنية الفلسطينية. وذلك تبعاً لاتفاق أوسلو بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، الذي لعبت فيه الأمم المتحدة دور المراقب، والذي عقد برئاسة الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وحضور جميع أطراف النزاع في الشرق الأوسط بما فيهم إسرائيل، وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان. وقد جاء هذا المؤتمر بعد نهاية الحرب الباردة بين الإتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، واندلاع حرب الخليج الأولى، (4) وتبعاتها على الشرق الأوسط. وتبع هذا المؤتمر إنشاء قوات للتفاوض بين الإسرائيليين، والفلسطينيين استناداً لقرارات الأمم المتحدة، مبلوراً بذلك توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 في واشنطن. وأقيمت السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لهذا الاتفاق على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1994. ورحبت الأمم المتحدة بهذا الاتفاق كما دعت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية إلى الفلسطينيين. وكانت هناك محاولات للنهوض بعملية المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين كإصدار اتفاقية وأي ريفير عام 1998(5)، والتي نصت على سحب إسرائيل قواتها من 13% من أراضي الضفة الغربية ونقل السيطرة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. ومع فشل المفاوضات بشأن الوضع النهائي في محادثات كامب ديفيد عام 2000 في ولاية ميرلاند، فقد اندلعت انتفاضة الأقصى الثانية في أيلول عام 2000، حيث لم تتوصل هذه المحادثات إلى اتفاق بشأن القضايا النهائية بما فيها القدس والمستوطنات واللاجئين. وقام رئيس المعارضة الإسرائيلية آنذاك أرئيل شارون بزيارة المسجد الأقصى الشريف حيث كانت هناك موجة عارمة من الاحتجاجات الفلسطينية احتجاجاً على تلك الزيارة. (محمود سويد، 2002، 33).

وبعد أسابيع قليلة من توقيع اتفاقية السلام، عقد المانحون (يمثلون 24 دولة)، بما فيهم الأمم المتحدة اجتماعاً في العاصمة الأمريكية واشنطن في عام 1993 لدعم اتفاقية السلام التاريخية، وذلك لإعادة البناء والتنمية في الضفة الغربية، وقطاع غزة. إن المساعدة التي وعد بها المجتمع الدولي كانت تهدف لدعم

⁴. الحرب التي قادتها وشنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق في مطلع 1991، والتي ابتدأت بفرض الحصار الشامل عليه منذ آب عام 1991. (الأدهمي، 1999)

⁵. اتفاقية وأي ريفير هي اتفاقية سياسية وقعت في وأي ريفير ميريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ اتفاق أوسلو وقد وقعها كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات بحضور الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون في عام 1998. (Ross, 2004, 405).

عملية السلام، وتشجيع التنمية الاقتصادية التي كان يُعتقد بأنها ستلعب دوراً في دعم عملية السلام. وجاء هذا الدعم بهدف إظهار فعالية ومصداقية اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين ليلمسوا ثمار عملية السلام أو ما يسمى "عوائد السلام" كالوظائف الجديدة والارتفاع في مستوى الدخل وتحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية. وبلغت قيمة المساعدات في مؤتمر واشنطن حوالي 2.4 مليار دولار بعد ثلاثة أشهر من انعقاد المؤتمر. (عبد الكريم، 2005، 1).

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية، ضاعف المانحون من مساعداتهم لتصل إلى 1 بليون دولاراً أمريكياً سنوياً مقارنة مع أواخر التسعينيات حيث كانت قيمة المساعدات الدولية المقدمة للسلطة تصل إلى 500 مليون دولار أمريكي، ولكن ذلك كان على حساب المساعدة التنموية حيث تؤكد ماس (2005):

"أن أهم تغيير حدث في توجيه المساعدات الدولية كان في التغيير في الأولويات، حيث تم توجيه الجزء الأكبر من المساعدات نحو المساعدات الطارئة وخلق فرص العمل ودعم الموازنة على حساب الأنشطة التنموية طويلة الأجل". (Mas, 2005. P1) لصرف الأنظار عن انهيار عملية السلام، وتقليص الاقتصاد الفلسطيني. لقد زادت قيمة المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني منذ ذلك الوقت إلى أن وصلت إلى 6 بليون دولار في النصف الأول من عام 2004. (تقرير التنمية البشرية في فلسطين، 2005، 103). وقد شهد عام 2006 ازدياداً في الإنفاق ما يقارب حوالي 1.3 بليون دولار أمريكي، تم توزيعها من خلال قنوات مختلفة لتجنب الحكومة من خلال الآلية الدولية المؤقتة التابعة للمفوضية الأوروبية، ومكتب الرئيس والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، تبعاً لقرار اللجنة الرباعية الدولية التي تضم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة وروسيا. فالمساعدات الدولية في فلسطين لم تستهدف التنمية الاقتصادية، والرفاه الاقتصادي بشكل رئيسي، إلا أن لديها هدفاً سياسياً واضحاً ألا وهو حفظ السلام من خلال خلق وظائف وتحسين البنية التحتية وظروف المعيشة، اعتقاداً من المانحين في أن المساعدات قد تؤدي إلى الاستقرار السياسي، وتمهد الطريق إلى دولة فلسطينية قابلة للحياة (Le More, 2005. 39)

أما القطاعات التي توزعت عليها المساعدات حسب تصنيف وزارة التعاون والتخطيط الدولي والتنمية الإدارية الفلسطينية، فهي: البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية وبناء المؤسسات والقطاعات الاجتماعية وقطاعات متنوعة. وقد لعبت هذه المساعدات دوراً في تأهيل بعض جوانب من البنية التحتية الفلسطينية وبناء مؤسسات السلطة، وتزويدها بالدعم الفني، وبعض القطاعات الإنتاجية، وتوفير الأموال اللازمة لضمان استمرارية الخدمات الأساسية، ودعم ميزانية السلطة الوطنية، وتعزيز المشاركة المجتمعية،

ودعم برامج الديمقراطية وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من مساهمة هذه المساعدات في المجالات السابقة، إلا أن هناك بعض المآخذ التي أخذت على هذه المساعدات حيث ارتبطت بالعملية السياسية، وعدم قدرتها على تعزيز الاقتصاد الفلسطيني، والتقليل من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. وقد فشلت المساعدات الدولية في إيجاد مؤسسات أهلية مؤثرة، وفاعلة في الوضع الفلسطيني العام كما أن هناك جزءاً كبيراً من هذه المساعدات يُخصص للخبراء الدوليين الأجانب. (عبد الكريم ، 2005، 1).

تقديم المساعدات في سياق كولونيالي:

إن تقديم المساعدات في الحالة الفلسطينية يتميز في كونها مساعدات مقدماً إلى كيان خاضع تحت الاحتلال، لا يحمل صفة الدولة، ولا حالة ما بعد النزاع، وإنما حالة نزاع، إن وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد توقيع اتفاق أوسلو يتميز بالوضع الاقتصادي الصعب لغالبية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث مر الاقتصاد الفلسطيني بظروف صعبة، حيث لم تعمل عملية السلام على إنهاء النزاع، بل عملت على العكس من ذلك، حيث أن التوتر بين الطرفين المتنازعين لا يزال عالياً، والكيان الفلسطيني يتميز بتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والقمع السياسي. وهذه الحالة تتمثل في المصطلح الذي استعملته سارة روي وهو: "إعاقة أو حجز" التنمية" لوصف العلاقة ما بين إسرائيل، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي لا يمكن تفكيكها. وفي هذه الحالة فإن عملية السلام لم تقشل فقط في إنهاء أو تخفيف "إعاقة التنمية" بل زادت من هذه العملية من خلال إيجاد ديناميكيات جديدة في الاقتصاد الفلسطيني التي عمقت من الأسس الاقتصادية الضعيفة فعلاً. وهذه الديناميكيات الجديدة المتمثلة في التوظيف، والتجارة ونماذج الدخل زادت من شل وإضعاف الاقتصاد الفلسطيني، والحقيقة هنا أن الواقع الاقتصادي للضفة الغربية بعد أوسلو تشكل بفعل اتفاق أوسلو وبروتوكولات باريس الاقتصادية، والتي شكلت مجتمعة الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي الفلسطيني، وأهم مميزات هذا الإطار احتفاظ إسرائيل بالسيطرة العسكرية خلال المرحلة الانتقالية والسيطرة الإسرائيلية الكاملة على العناصر الرئيسية للإنتاج، مثل الأرض والماء والعمال ورأس المال، والسيطرة الإسرائيلية الكاملة على الحدود الخارجية، والحدود الخارجية للمناطق الفلسطينية، كما أن سياسة الإغلاق أبطلت التعاون الاقتصادي الموقع في اتفاق أوسلو وبروتوكولات باريس (Roy, 1999. 68).

ومصطلح "إعاقة التنمية" قد يفهم عند مقارنته بحالة التخلف، وحالة التخلف تحمل ثلاثة معانٍ حسب العالم الاقتصادي الشهير كوزنتيس: المعنى الأول يتناول عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها

استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية القائمة في وجه هذا الاستخدام. أما المعنى الثاني فيتمثل في ضعف الأداء الاقتصادي في الدول المتخلفة مقارنة بأكثر الدول تقدماً في لحظة معينة. أما المعنى الثالث فيتمثل في حالة الفقر التي يعيشها البلد المتخلف، والمتمثلة في عدم قدرته على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية. (كرم، 1991، 14) وكلتا الحالتين تصف العلاقة الهيكلية بين الاقتصاد القوي (المسيطر) والاقتصاد الضعيف (التابع)، بينما تسمح معظم التعريفات بوجود حالة من التغيير والإصلاح الهيكلي ضمن الاقتصاد الضعيف، حيث يعني التغيير الهيكلي أن تحقيق أهداف التنمية سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية، يتطلب إجراء تغييرات جوهرية في البنى والهيكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في الدول المتخلفة، (إلا أن ذلك التغيير يتم تفكيكه لكونه مكيفاً لحاجات الاقتصاد المسيطر). وحالة حجز التنمية لا تشوه فقط عملية التنمية، وإنما تعيقها داخلياً، وذلك أن كثيراً من اقتصاديات التخلف تمتلك المكونات الهامة لأي مبادرة تنموية: القطاع الصناعي الحديث، القدرة لتراكم رأس المال (مثل الاستثمارات الكبيرة في الأرض والموارد البشرية والمعدات الثقيلة)، ووجود التحالفات الاقتصادية والسياسية بين النخب وبين الاقتصاد التابع والاقتصاد المسيطر وما بين الاقتصاد التابع، والمؤسسات المالية الدولية". (Roy, 1999. 64)

إن حجز التنمية الفلسطينية في الفترة التي سبقت أوسلو تم تعزيزها من خلال سلسلة من السياسات بما فيها مصادرة الأراضي والسيطرة على الموارد الاقتصادية الفلسطينية مصادر المياه، حيث أعاقت هذه السياسات وجود اقتصاد وطني وإصلاح مؤسساتي ضروري للتغيير الهيكلي. وإضافة إلى هذه السياسات، كانت سياسة الاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تم ربط النمو الاقتصادي الإسرائيلي بفرص العمل في سوق العمل الإسرائيلية ومصادر خارجية مولدة للدخل، حيث عملت هذه السياسة على ملائمة قوى العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيهم عمال حرفيين، وغير حرفيين للعمل في إسرائيل، والدول العربية بعيداً عن الزراعة والصناعة الوطنية كقطاعات هامة لنمو القدرة الإنتاجية، وكذلك توجيه التجارة إلى إسرائيل، والذي عمق الاعتماد على إسرائيل للعبور التجاري للأسواق العالمية. ومن السياسات الأخرى التي كانت تلف عملية حجز التنمية هي عدم وجود مؤسسة، حيث قيدت هذه السياسة بشكل كبير تطوير المؤسسات الفلسطينية، وإطالة الترتيبات المؤسساتية بين القطاعات الحكومية، وغير الحكومية الضرورية، لإجراء وتنفيذ سياسة التنمية، لم تتواصل هذه السياسات الثلاث المتمثلة في الاندماج وعدم المأسسة والمصادرة بعد أوسلو بل تضاعفت نتائجها المدمرة من خلال خلق الوقائع الاقتصادية الجديدة، والإغلاق المحكم للمناطق الفلسطينية (المرجع السابق).

ومن هنا لا بد من وضع إطار عملية تطوير، وتنمية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإيصال المساعدات في سياق الشرط الكولونيالي - الاستعماري الذي يعني: "وضع السيطرة على وحدة جغرافية خارجية سياسية، غالباً ما يقطنها أناس لهم عرق، وثقافة مختلفة، وهذه السيطرة هي سيطرة سياسية واقتصادية، فالوحدة المستعمرة تكون تابعة ومعتمدة على الدولة المستعمرة أو الدولة الأم. وتقليدياً إن المستعمرين يقومون باستغلال الأرض، والمواد الخام والعمال وغيرها من المصادر الخاصة بالأمة الواقعة تحت الاستعمار". (Blauener , 1969. 39)، وبالتالي فإن سياق الأراضي الفلسطينية هو سياق كولونيالي يتسم بالعنف المستمر، وعدم استقرار الوضع السياسي. وعلى الرغم من أن اتفاق أوسلو أدى إلى تطوير إجماع شفوي فيما يتعلق بالرغبة في وجود حل الدولتين، إلا أن احتمالية تحقيق هذا الإجماع تتناقض شيئاً فشيئاً بسبب سياسة الإغلاق، حيث تم فرض سياسة الإغلاق على المناطق الفلسطينية المحتلة لأول مرة في عام 1991 بعد حرب الخليج، قبل توقيع اتفاق أوسلو بأشهر عديدة، ولإغلاق أشكال ثلاثة: إغلاق عام، وإغلاق كلي، وإغلاق داخلي. فالإغلاق العام هو الإغلاق الذي يعني القيود الشاملة المفروضة على حركة العمال، والبضائع وعناصر الإنتاج بين الضفة الغربية وغزة وإسرائيل من ناحية وبين الضفة الغربية وغزة من ناحية أخرى، ويرافق ذلك توقيف وتفتيش طويل على نقاط العبور. أما الإغلاق الكلي فيعني المنع الشامل لأي حركة يتم فرضه عادة بعد حدوث حدث متطرف داخل إسرائيل. أما الإغلاق الداخلي فهو تقييد للحركة بين المواقع الفلسطينية داخل الضفة الغربية.

(UNSCO, 1997. 42)

وإضافةً إلى سياسة الإغلاق، هناك سياسات التفكك والتشرد، وهي سياسات مبررة من قبل إسرائيل على خلفية الأمن خاصة، وتتمثل هذه السياسات في مواصلة الاحتلال العسكري، كما أن نظام الإغلاق المفروض على الضفة وغزة، وإيجاد حقائق على الأرض من خلال توسيع المستوطنات، وبناء الجدار العازل، والطرق الالتفافية، هذه الإجراءات جميعها تشير إلى استمرار إسرائيل في التوسع الجغرافي في مناطق السلطة الفلسطينية المحتلة التي بدأت في عام 1967. والسلطة الفلسطينية كمؤسسة في وضع انتقالي مع تفويض محدود، تتمتع بقوة محدودة، حيث لا تسيطر على معظم الأراضي الفلسطينية، والحدود والأمن العام والسياسات المالية، والمصادر الطبيعية. ومع انسحاب إسرائيل من معظم التجمعات الفلسطينية في المدن الرئيسية في الضفة الغربية فقد تم تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق "أ" و"ب" و"ج"، منطقة "أ" تعادل 18.2% من مساحة الضفة الغربية حيث تضطلع السلطة الوطنية الفلسطينية بالمسؤوليات المدنية، والأمنية الداخلية فيها، أما منطقة "ب" والتي تعادل 22.8% من مساحة الضفة الغربية، فتضطلع السلطة الوطنية الفلسطينية بمسؤوليات مدنية، أما المسؤولية الأمنية فتبقى تحت

سيطرة الجيش الإسرائيلي. أما بقية مناطق الضفة الغربية فتصنف على أنها منطقة "ج" حيث تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. وقد قامت إسرائيل باحتلال جميع هذه المناطق في الانتفاضة الثانية من خلال عملية الدرع الواقي في عام 2002، ولا تزال إسرائيل تسيطر على الضفة الغربية وقطاع غزة كما تمارس العديد من الممارسات العسكرية مثل الحواجز والاعتقال العشوائي، ومنع التجول والاجتياحات العسكرية، (Nabulsi, 2005. 121).

وعلى المدى البعيد قد تستعمل إسرائيل التفكيك الجغرافي كإستراتيجية لإجبار القيادة الفلسطينية على الامتناع عن المطالبة بالدولة، والتوصل إلى اتفاق حول القضايا النهائية. وعلى الرغم من النية المعلنة للمانحين، والتي كانت تطمح لتحسين الظروف المعيشية للسكان، وتطوير الأرض الفلسطينية، إلا أن هناك وضعا مختلفاً تماماً للاختلاف فلم تعد فكرة التكامل الجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة معرضة للتهديد فقط؛ بل إن كثيراً من المحللين يحذرون من أنها لم تعد قائمة، بل أنها تعيق إيجاد دولة فلسطينية قابلة للحياة في المستقبل القريب. فالانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من غزة، وبناء الجدار، ومصادرة الأراضي، هي تطورات لا توجد احتمالات لقبها، وتغييرها. (Le More, 2005. 39)

فلاحتلال هو المشكلة الرئيسية في الأراضي الفلسطينية، كما يشير بعض المانحين، والذي يمكن فعله حيث أن المساعدات الإنسانية لا يمكنها إحداث السلام، كما أنها ليست أداة لإنهاء الصراع. (Anderson, 2005. 152)، وال فشل في إحداث السلام، وإقامة دولة فلسطينية يعني أن المجتمع الدولي يملك خيارين: إما التواطؤ، والاشتراك في عملية التشرذم وتفكيك الأراضي الفلسطينية، وإعفاء إسرائيل من مسؤولياتها ضمن القانون الدولي، وإما الخيار الآخر أمام المجتمع الدولي، ويمكن في إعادة تقييم أهدافه السياسية، والتنمية (Le More, 2005. 40) وعليه؛ يتوجب على المانحين إعادة النظر لسياسة مساعداتهم في ظل التطورات والممارسات السابقة التي تحدثت على الأرض الفلسطينية.

ومن العوامل الأخرى التي ساعدت على إعاقة عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية، غياب التخطيط التنموي الشامل نتيجة لغياب أولويات فلسطينية تتمحور حول منظور تنموي فلسطيني، وغياب آلية تنسيقية فاعلة بين السلطة ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، لبلورة إطار تنموي متفق عليه مع السلطة، حيث أدى هذا الغياب لتعزيز أجنحة المانحين التنموية ومنظورهم السياسي. وكذلك ضعف التنسيق بين الممولين المختلفين والتنسيق بين أجنحتهم المختلفة، والتي لا تتوافق بالضرورة مع الأجنحة الوطنية. (سعيد وآخرون، 2004، 137)

وتعني هذه المساعدات لمؤشرات النوع الاجتماعي، أنه على الرغم من أن المساعدات الدولية قد حققت بعض الإنجازات وخصوصاً في تطوير البنية التحتية، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، إلا

أن تلك الإنجازات لم تستطع تحقيق تمكين فعلي لكافة الفئات كما في حالة النساء، كما أنها لم تشمل جميع المواضيع والمجالات التي يمكن أن تسهم في تعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية للفئات المهمشة، كالموازنة العامة (سعيد وآخرون، 2004، 123) وانطلاقاً من مبدأ المشاركة في التنمية حيث لا يمكن إحداث تنمية حقيقية دون تفعيل مشاركة المرأة. وتشير الأرقام الإحصائية الفلسطينية إلى ضعف مشاركة المرأة في العملية التنموية سواءً في سوق العمل، أو مراكز صنع القرار أو في المؤسسات العامة. وحسب آخر أرقام جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2011 التي أصدرها في عام 2012 فإن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة تصل 16.6% من مجمل الإناث في سن العمل، ومازالت مشاركة الرجال تزيد بأكثر من 4 أضعاف مشاركة النساء، حيث وصلت نسبة مشاركة الرجال 69%، والفجوة ما زالت ثابتة تقريباً من خلال هذه الفترة مع وجود فجوة في معدلات الأجرة اليومية بين النساء والرجال، حيث يشكل معدل الأجرة اليومية 84% من معدل الأجرة اليومية للرجال في عام 2011. كما أن معدلات البطالة بين النساء لا تزال مرتفعة، حيث وصلت إلى 28% لعام 2011، أما نسبة البطالة بين الرجال فوصلت 19%. (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني 2012)، أما الفقر، فإن 15% من الأسر التي ترأسها إناث تعاني من الفقر الشديد في الأراضي الفلسطينية 206% في قطاع غزة مقارنة 12.5% في الضفة الغربية، وإضافةً إلى أن الأسر الفقيرة في قطاع غزة هي أشد فقراً مقارنة مع الضفة الغربية، حيث بلغت نسبة شدة الفقر 3.2% في قطاع غزة مقابل 2.2% في الضفة الغربية. أما مشاركة المرأة الحياة العامة فلا تزال متدنية، حيث تشكل النساء 13.2% من أعضاء المجلس التشريعي، وتزيد نسبة النساء في المجلس التشريعي في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية حيث تصل النسبة في غزة 14.9% و 12.1%، أما نسبة النساء في القضاة تصل 11.3% وتتقارب نسبة النساء القاضيات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من بعضهما البعض حيث بلغت النسبة 12% في الضفة الغربية وحوالي 10% في قطاع غزة. (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2012).

3.1 إشكالية وجدلية الدراسة :

إن الإجابة عن أسئلة الدراسة التالية سيساعد على دعم أو نفي فرضيات الدراسة، والتي تتمثل في أن أولويات وكالات الأمم المتحدة هي أولويات تتشابه مع الأولويات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في حالات ما بعد الصراع، وفي حالات مراحل بناء الدولة متجاهلةً خصوصية الحالة الفلسطينية التي تتميز باستمرار الاحتلال الإسرائيلي على الأرض. والحالة الفلسطينية لا تزال تتميز بحالة نزاع، وأن ما يحدث ليس ببناء للدولة، كما أن المساعدات لا تزال أداةً محدودةً في تغيير واقع الأراضي الفلسطينية، كما أن

المانحين لم يتمكنوا في إحداث تنمية حقيقية، والاقتصاد الفلسطيني المتدهور جعل من المساعدات أداة لدعم الاحتياجات اليومية بدلاً من كونها أداة للنمو والازدهار الاقتصادي والتنمية وصنع السلام .

والسؤال الذي تطرحه الدراسة هنا، هل أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي الفلسطيني في فترة ما بعد أوسلو، هي أولويات شبيهة بأولويات النوع الاجتماعي في فترة ما بعد النزاع، ومرحلة بناء الدولة حيث تتركز الأولويات في هذه المرحلة على الإصلاح المؤسسي، وتمثيل النساء في الأحزاب السياسية، والحكومة والشرطة والقوات المسلحة، واستهداف النساء في سجلات الناخبين، ودعم مجموعات المجتمع المدني التي تديرها النساء، وتركز على احتياجاتهن، وتمويل التدخلات الصحية التي تستهدف النساء، (كبرامج الأمومة والطفولة) وإصدار مسودات القوانين الخاصة في تحسين وضع المرأة، وحمايتها من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري.

وهنا لا بد من تعريف التنمية، وذلك لتحديد الأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. لقد كان هناك فهم متزايد في السنوات الأخيرة للعلاقة ما بين النزاعات، وبناء السلام، ودور المجتمع الدولي في أنشطة وأعمال بناء السلام، ودور هذه العناصر في عملية التنمية في المجتمع. والعناصر هنا تتداخل مع بعضها البعض، فالنزاع هنا الموضوع الجوهري في التنمية لأنها تمثل النقيض للنزاع، أما المساعدة الخارجية فتتمثل الدفع الكبير الضروري لإحداث عملية التنمية كما أن إيجاد البيئة المستقرة والثابتة في المجتمع هو شرط ضروري للقيام بعملية التنمية، وإضافة إلى ذلك فإن هذه العناصر يجب تنظيمها وإدارتها، وتخطيطها بشكل مناسب لتجنب أي أثر عكسي حيث قد يتحول التغيير الاقتصادي، والاجتماعي للتنمية إلى نزاع، أو قد يعمل النزاع على إطالة النزاع بدل من إنهائه.

وقد تمثل التنمية سلسلة من المصطلحات، والأفكار المتداخلة، فهي فكرة نظرية أو مدرسة للفكر، قد تكون التنمية هدف تمثل العملية التي يتم من خلالها تحويل الأفكار إلى ممارسات، وقد تكون نشاطاً تمثل الممارسات الفعلية التي تهدف إلى تحقيق الهدف، (Kothari and Minogue, 2002. P. 12)، وكفكرة، فقد ظهر خطاب التنمية خلال القرن العشرين في سياق إنهاء الاستعمار الغربي للعالم الثالث، والحرب الباردة التي انتهت في أواخر الثمانينات، حيث كانت عبارة عن صراع أيديولوجي بين القوتين العظميين: الولايات المتحدة، والإتحاد السوفيتي. لقد أصبح معنى التنمية مرتبطاً بفكرة السيادة، ومواصلة النمو الاقتصادي للعدالة الاجتماعية من خلال توسيع السوق، وتدفق المواد الخام (McMichael, 2004. P. 19)، أما التنمية فقد ارتبطت خلال الحرب الباردة، ارتبطت التنمية بفكرة الازدهار، والحدائق التي تعكس فهماً اقتصادياً للتغيير الاجتماعي. وهنا كان مشروع التنمية إستراتيجية لتحسين الظروف المادية في العالم الثالث من خلال استعادة السوق العالمية الرأسمالية، بالإضافة إلى إعطاء الفرصة لدول العالم الثالث لنقل

حضارة، ومستويات المعيشة في العالم الأول، أو العالم المتقدم في محاولة للحاق بالغرب المتقدم (McMichael, 2004. P. 23)، أما بالنسبة لحقبة العولمة في الثمانينات، فقد أصبحت التنمية تعبر عن طريقة جديدة للتفكير، والتعريف الجديد، أصبح يعكس إستراتيجية عالمية من المشاركة الناجحة في عالم الاقتصاد حسب مصطلحات البنك الدولي، بما فيها التجارة والتصدير وخصخصة الخدمات العامة، وتطبيق مبادئ السوق (MchMichael , 2004. P. 155)

ومن خلال هذه الفترات، كان خطاب التنمية مبني على المعايير الكمية للمصطلحات الاقتصادية كالصناعة والاستثمار كوسيلة لتحقيق النمو. إلا أن هذا الخطاب تغير خلال التسعينيات، عندما أصبحت التنمية تركز على الأبعاد البشرية، والبدء بإظهار مقاربة الكفاءات والقدرات كجانب هام من عملية التنمية (UNDP, 1990; UNDP, 2007. P. 34) لقد كان أمارتيا سن من أوائل من تكلم في تطوير هذه المقاربة كما ساهم كثيراً في التفكير التنموي من خلال جدله الفلسفي لمقاربة القدرات في كتابه "التنمية كحرية". (Sen, 1999)، والتنمية هنا لا ترتبط فقط بالمعايير الاقتصادية، وزيادة الدخل وإنما ترتبط أيضاً بإعطاء الفرص المناسبة، وتوسيع قدرات المواطنين لإدارة حياتهم، وتقييمها من خلال توفير الظروف التي تسهل قدرة الناس على العيش، حياة مزدهرة من خلال رفع الظلم، وتوفير التسهيلات كالتعليم الأساسي، والرعاية الصحية، وشبكات الحماية الاجتماعية (Stewart and Deneulin, 2002; Evans, 2002)

ومن التعريفات الأخرى الخاصة بالتنمية البشرية التي سادت في حقبة التسعينيات كما يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية: "هي عملية توسيع خيارات الناس، وهذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية، وتتغير عبر الزمن، ولكن هناك خيارات أساسية على جميع مستويات التنمية هي: أن يحيا الإنسان حياة طويلة، وصحية وأن يكتسب معرفة (تعليم)، وأن يحصل على الموارد، والدخل اللازمة لمستوى معيشي كريم لائق" (3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1993، 104) : كما تطرق البرنامج لتعريف التنمية: "تنمية الناس من أجل الناس، وبوساطة الناس، أو عملية توسيع خيارات الناس، وتنمية الناس، وبوساطة الناس، ويشير التعريف إلى أن الخيارات قد تكون خيارات غير محدودة، ولكن هناك خيارات أساسية، على جميع مستويات التنمية، وهي الحياة الصحية الطويلة والمعرفة والحصول على الدخل. وتنمية الناس تعني الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم، أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخالق، والتنمية من أجل ضمان توزيع عوائد التنمية توزيعاً عادلاً، والتنمية بوساطة الناس تعني أيضاً ضمان مشاركة جميع أفراد المجتمع في عملية التنمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1993، 3، 104-107، 104-108، 105-108). وبالتالي فإن مؤشرات التنمية البشرية كما وردت

في دليل التنمية البشرية هي العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل التحصيل العلمي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1993، 100).
إن التنمية كهدف، عملية تمثل ظاهرةً معقدةً لديها أبعاد كثيرة، كونها تمثل بشكل رئيسي عملية مستمرة للتطوير المستمر.

والتنمية بالمصطلحات الكمية حسب تقارير البنك الدولي يتم تصويرها كتغيير في المصطلحات الاقتصادية، وبشكل رئيسي النمو الاقتصادي، وتوسع السوق والتحرر التجاري والخصخصة. فالمقاربة الاقتصادية هذه تعتمد على اجتماع واشنطن الذي يدعو للحد من تدخل الدولة في عملية التنمية وأنشطة السوق (Center for International Development, 2003)، لكن أقر البنك الدولي بأن الكثير من المقاربات للتنمية التي استعملت منذ التسعينيات أثبتت فشلها (Green, 2001. P. 25).

وفي المصطلحات الكيفية، فإن التنمية حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتركز بشكل أساسي على رفاه البشر، كما أنها تمثل فرصةً للتغيير لنوعية حياة أفضل في جميع الجوانب، والتغيير الذي يشمل الناس في متوسط الحياة، ومعدل وفيات وولادة الأطفال، والمعرفة، (مثل التعليم ومعدلات الأمية)، والصحة والرفاه الاجتماعي (مثل مكافحة الفقر، وتحقيق عادل لتوزيع الدخل واستئصال الجوع، والحصول المناسب على الخدمات الاجتماعية)، والبيئة (مثل إدارة الموارد النادرة).

وبذلك فإن الأهداف، والأولويات التنموية للمرأة، هي الحياة الصحية واكتساب المعرفة، والتواصل والمشاركة في جوانب المجتمع، والحصول على الدخل، وما يشملها كتعزيز التعليم على المستوى الثانوي، والجامعي، والحقوق الصحية والاقتصادية، وتقليل الفجوات بين الرجل والمرأة في العمل، وزيادة مشاركة المرأة السياسية ومكافحة العنف ضد المرأة. والتنمية حسب الأمم المتحدة تعني أنها العملية التي تستهدف رفع مستوى دخل أفراد المجتمع بصورة تؤدي إلى تقليل الفوارق، بعبارة أخرى إن التنمية تعني عملية تحسين نوعية حياة المجتمع. مع تأكيد المساواة بين الجنسين في العائدات، والحقوق والواجبات، وتوجيه اهتمام خاص ونشاط مركز على المجموعات التي تعاني من الفقر واللامساواة. وتشكل النساء نسبةً كبيرةً من هذه المجموعات، ومن ثم لا بد أن تعني التنمية بقضايا المرأة كأمر جوهري من أجل تحقيقها. وتتطلب أيضاً المشاركة الإيجابية لجميع أعضاء المجتمع، ولا سيما المرأة، وذلك على قدم المساواة مع الرجل، والمشاركة الفاعلة للمرأة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعها الاقتصادي والاجتماعي وينمط القيود الثقافية، وغيرها التي تعوقها عن القيام بدور بناء في هذا المجال، وقد أصبح من المؤكد أن تحقيق التنمية المستدامة يتعذر دون مشاركة المرأة على مختلف المستويات: سواء الاجتماعية منها أم السياسية أم الاقتصادية.

تشير التعريفات السابقة إلى أن الأولويات التنموية للمرأة هي رفع وتحسين مشاركة المرأة في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد، والمشاركة السياسية والقانونية والاجتماعية وغيرها من المجالات. وقد تشبه الأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني أولويات النوع الاجتماعي في فترة ما بعد النزاع، وبناء الدولة، وتفترض الدراسة أيضاً في أن هذا التشابه قد يكون سبباً في التوافق بين أولويات وكالات الأمم المتحدة مع أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني التنموية في فترة ما بعد أوسلو، حيث أن عمل وكالات الأمم المتحدة وخاصة هيئة الأمم للمرأة والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة يتطلب وجود آليات وطنية للتخطيط للمرأة الفلسطينية، والآليات الوطنية لتحسين ورفع مستوى المرأة. وحسب منهاج عمل بيجين (1995) الآليات الوطنية تعرف بأنها: كيان (أنظمة، مؤسسة) تعينه الحكومة ليكون مسؤولاً عن تنسيق و/رصد الدعم المقدم لقضايا المرأة على الصعيد القومي، وكذلك القيام بمبادرات خدمة لتلك القضايا. وغالباً ما تكون الآلية الوطنية عبارة عن لجنة وطنية للمرأة، وتقوم هذه الآلية في رسم السياسات، والإستراتيجيات، والخطط الوطنية للمرأة، ويكون مسؤولاً عن تنسيق ورصد الدعم المقدم لقضايا المرأة على الصعيد الوطني (اليونيفيم، 2001، 31).

وتفترض الدراسة أيضاً أن الآليات الوطنية الفلسطينية تبني خططها وموائيقها بناءً على الموائيق والمعاهدات الدولية التي هي من إصدارات الأمم المتحدة، وتفترض أيضاً أن مقارنة حقوق الإنسان التي تتبناها وكالات الأمم المتحدة في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي التي تتطلب وجود جسم حكومي، وتفترض وجود دولة ساعدت على النقاء أولويات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بأولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي. ومقارنة حقوق الإنسان لتحقيق مساواة النوع الاجتماعي تعني التزام حقوق الإنسان لإنهاء التمييز ضد المرأة القائم على الجنس، وكان هذا الالتزام جوهر حقوق الإنسان الدولية منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الموائيق والاتفاقات الدولية التي أكدت في مجملها على حق النساء في التمييز ضدها، والتعامل مع مساواة النوع الاجتماعي كحقوق إنسان يعني تزويد المستوى العالي بالسلطة بالمعايير والمقاييس لتحقيق مساواة النوع الاجتماعي، وتحديد الذين تقع عليهم مسؤولية الأعمال التي يجب القيام للإيفاء بالتزامات الحقوق، ومساواة النوع الاجتماعي كحقوق إنسان يعني الاستجابة لواقع الدولة والأمور الطارئة. وبالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن مقارنة حقوق الإنسان تكمن في مساعدة الهيئة على تعزيز برامجها، وذلك من خلال استغلال المنافع التي يمكن الحصول عليها من مساواة النوع الاجتماعي كحقوق إنسان، فمقارنة حقوق الإنسان لتحقيق مساواة النوع الاجتماعي تعتمد على القرارات، والموائيق الدولية الصادرة عن

الأمم المتحدة، وعن التوصيات للمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة واحترام وحماية حقوقها، (UNIFEM, 2007. 12).

وكذلك ستفترض الدراسة أن غياب التخطيط التنموي لدى السلطة الفلسطينية، وخاصة الافتقار إلى رؤية حكومية في موضوع النوع الاجتماعي في فترة ما بعد أوسلو، والظروف السياسية وعلى رأسها الاحتلال واندلاع الانتفاضة، وما تبعها من تدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كان له أثر كبير في توجيه الدعم وخاصة في الاعتماد على دعم مشاريع طارئة قصيرة الأجل على حساب التمويل طويل الأجل، والاعتماد على مشاريع المناصرة لحقوق المرأة بدل من ممارسة الضغط على إسرائيل لمنع هذا التدهور، ووقف الإغلاق ومنع انتهاك تلك الحقوق .

ستسعى هذه الدراسة لفحص مدى وكيفية التقاء أولويات الصندوق بأولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي الفلسطيني، كما حددت في الإستراتيجيات والخطط الوطنية التي وضعتها السلطة الوطنية في الفترة من عام 1997-2009، كما ستلقي الضوء على الفجوات في إدراك الطرفين للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي، والوسائل التي تنقل المساعدات من خلالها . وكذلك ستفترض الدراسة أن الوهم بوجود الدولة من خلال تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في فترة ما بعد أوسلو، واندلاع الانتفاضة، وما تبعها من تدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كان له أثر كبير في توجيه الدعم نحو بلورة أولويات تتعلق ببناء الآليات الوطنية، وبلورة أولويات مشابهة لأولويات ما بعد النزاع، وبناء الدولة وعدم حيادية المساعدات بناء على نتائج انتخابات المجلس التشريعي في العام 2006، والاعتماد على دعم مشاريع طارئة قصيرة الأجل على حساب التمويل طويل الأجل، والاعتماد على مشاريع المناصرة لحقوق المرأة بدلاً من ممارسة الضغط على إسرائيل لمنع هذا التدهور، ووقف الإغلاق، ومنع انتهاك تلك الحقوق .

ستسعى هذه الدراسة لفحص مدى، وكيفية التقاء أولويات الصندوق بأولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي الفلسطيني، كما حددت في الإستراتيجيات، والخطط الوطنية التي وضعتها السلطة الوطنية في الفترة من العام 1997-2009. والسؤال : إلى أي مدى كان دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يصب في دعم الأولويات التنموية للمرأة الفلسطينية بين 1997-2009، والتي حددت في الإستراتيجيات، والخطط الوطنية التي حددتها السلطة، ولذلك ستسعى الدراسة للإجابة على عدد من الأسئلة التي ستندرج تحت إشكالية البحث :

- ما هي أولويات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ما بين عام 1997-2009؟

- كيف أثرت الظروف السياسية بما فيها الاحتلال الإسرائيلي و تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، واندلاع انتفاضة الأقصى وفوز حركة حماس على بلورة أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي، وإعادة تقييم وإطلاق الهيئة لعملها بعد اندلاع الانتفاضة في العام 2003 وكيف ردها، وتعاملها مع نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية .
- ما هي أولويات المرأة الفلسطينية التنموية بين 1997-2009، والتي حُددت في الإستراتيجيات، والخطط الوطنية التي وضعتها السلطة الوطنية؟ .
- إلى أي مدى تكون فيه مقارنة الصندوق في إيصال المساعدات فعالة في الاستجابة لأولويات التنموية للمرأة الفلسطينية، وما هي المقاربات التي تبني عليها كل من أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي الفلسطيني، وفي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة .

تركز الدراسة على الفترة التاريخية بين 1997-2009، وذلك لسببين:

السبب الأول: التعرف على أجندة الهيئة عند بدء عملها في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1997، أي بعد اتفاق أوسلو حيث كان يسود الأراضي الفلسطينية سلامٌ نسبيٌّ، لاستنتاج إذا ما كانت الأولويات المطروحة آنذاك تشبه بناء الدولة، وفترة ما بعد الصراع، وبالتالي إثبات فرضية تجاهل وكالات الأمم المتحدة لخصوصية الحالة الفلسطينية كحالة استعمار طويل الأمد.

السبب الثاني: لاختيار هذه الفترة الزمنية يكمن في دراسة تأثير الظروف السياسية على عمل هيئة الأمم للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على أولوياتها الخاصة بالنوع الاجتماعي وتحديدًا أثناء تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، للاستنتاج إذا ما كانت الأوضاع السياسية بما فيها اندلاع انتفاضة الأقصى تؤثر على توجيه الدعم، ونوعية الأولويات التي سيتم دعمها في هذه المرحلة .

ستفحص الدراسة الأولويات التنموية للمرأة الفلسطينية كما حددتها خطط السلطة الوطنية التي تشمل خطة التنمية الوطنية الفلسطينية، (1998-2003)، وخطة الإصلاح والتنمية لعام 2007، والإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية عام 1997، والخطة الصادرة عن وزارة شؤون المرأة للأعوام الثلاثة 2008-2010، وخطط صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وستتم مقارنة أولويات الطرفين.

وهكذا ستجيب الدراسة على أسئلة تتعلق بكيفية التواء أجندة الصندوق مع الأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي، والعوامل التي تساعد على وضع أجندة الصندوق، والعوامل التي تؤثر على نوع وحجم الدعم المقدم من الصندوق للقطاع الحكومي، ونوعية الشروط والمساعدات المشروطة التي يفرضها الصندوق على القطاع الحكومي، أو الشركاء عند تقديم المساعدات.

4.1 منهجية الدراسة :

(أ) جمع البيانات :

استعملت الدراسة تقنيتين رئيسيتين لجمع المعلومات الكيفية كمصادر أولية، وثانوية: وهي الوثائق والدراسات والمقابلات، وذلك بشكل أساسي، قراءات مختارة وهي قراءات أكاديمية، وصحفية، ومراجعة أدبيات نقدية حول المساعدات الخارجية للفلسطينيين بعد اتفاق أوسلو، وأولويات الحركة النسوية الفلسطينية من خلال تتبع المسار التاريخي للحركة النسوية الفلسطينية وصولاً إلى الأولويات التنموية الخاصة بالنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي، ثم الانتقال بعدها إلى استعراض أهم مناهج تنمية المرأة العالمية، ومقاربات الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، للتعرف على الظروف، والعوامل والآليات التي تؤثر على صياغة، وتنفيذ أجندة وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتنمية المرأة بشكل عام. أما الوثائق الرسمية التي تم استعمالها في هذه الدراسة، فهي الوثائق الرسمية لمقررات مؤتمرات الأمم المتحدة للمرأة، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة للتعرف على الأجندات التي طرحتها الأمم المتحدة، أما بالنسبة للحالة الدراسية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، اعتمدت الدراسة على الوثائق والمنشورات والتقارير الخاصة بأطر وأهداف ومشاريع الصندوق في فلسطين، كما تم جمع البيانات من الوثائق الحكومية مثل الإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية في عام 1997. وخطة التنمية الوطنية الفلسطينية، والنوع الاجتماعي (1998-2003)، والخطة الفلسطينية للتنمية، والإصلاح عام 2007، وخطة وزارة شؤون المرأة للأعوام 2008-2010، إضافة إلى التقارير الحكومية حول التقدم المحرز في مجالات منهاج عمل بيجين.

أما المقابلات: فتم إجراء مقابلات مع الخبراء الذين توظفهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لدعم ودمج النوع الاجتماعي في خطط التنمية لوزارات السلطة، كما تم إجراء مقابلات مع ممثلي دائرة التخطيط والسياسات في الهيئة، لشرح توجه الممول نحو الأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من 1997، وفترة ما بعد

الانتفاضة، وشرح عملية تطوير تلك الأولويات من قبل الهيئة، والسلطة الوطنية، وأهداف واهتمامات الهيئة في تلك الفترة. كما تم إجراء مقابلات أيضاً مع مسؤولي وحدات النوع الاجتماعي والتخطيط في وزارات السلطة الوطنية بما فيها وزارة الداخلية، ووزارة الزراعة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية النسوية الفلسطينية، خاصة الذين شاركوا في وضع الإستراتيجيات والخطط الوطنية. وقد تم عمل مقابلات مع ممثلي وزارات شؤون المرأة، ووزارة الشؤون الاجتماعية في حكومة غزة، والتي تسيطر عليه حركة حماس، وذلك للتعرف على مستوى التنسيق والتعاون ما بين الهيئة والحكومة في غزة، وذلك للتعرف على استمرارية تقديم المساعدة من قبل الهيئة للحكومة في غزة. والبيانات التي تم جمعها من المقابلات التي أجريت مع ممثلي هذه المؤسسات تتعلق بعملية تحديد الأولويات للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي، فالوثائق والمقابلات استعملت لمقارنة أهداف وأولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع الأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني لفحص مدى التوافق بين أولويات الهيئة مع لأولويات التنموية كما وردت في تلك الخطط ومدى تأثير الظروف السياسية السابقة على عمل الهيئة.

(ب) تحديد العينة :

تتبنى الدراسة تقنية مقابلة " النخبة أو الخبراء " فالنخبة أو الخبراء في هذا السياق هم الأفراد الذين يعتبرون مؤثرين، وبارزين، ومنخرطين في عمل المؤسسة التي يعملون فيها، أو في مجتمعهم" ويتم اختيارهم بناءً على امتلاكهم للخبرة المتعلقة بموضوع الدراسة. (Rossman and Rallis, 2003. 192) بناءً على هذه التقنية تم اختيار العينة لتمثل مستشاري الهيئة الفنيين الذين توظفهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة للعمل في الوزارات الفلسطينية، وممثلين عن وزارة المرأة كأحد أهم الشركاء في القطاع الحكومي للهيئة، والأشخاص الذين يتولون ملف الهيئة في القطاع الحكومي، فالأشخاص الذين تمت مقابلاتهم يمثلون المؤسسات التالية:

1- مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ممثلاً بوحدة السياسات وذلك لأخذ توجهات حول آليات بلورة الخطط، وكيفية تحديد احتياجات التدريبات التي يقدمها الصندوق لشركائه لرفع الكفاءة لبلورة سياسات أكثر حساسية للنوع الاجتماعي، لا سيما أن الهيئة تقدم جزءاً كبيراً من مساعداتها على شكل دعم فني من قبل مستشاري الصندوق الفنيين الذين يعملون مع القطاع الحكومي.

- 2- وزارة شؤون المرأة ممثلة بوحدة التعاون والتخطيط والسياسات، حيث تضطلع هذه الوحدة في بلورة السياسات والخطط والعمل مع المؤسسات والوكالات الدولية .
- 3- منظمات غير حكومية نسوية فلسطينية: وهي المنظمات التي تشارك في وضع الخطط والإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، والتي تتلقى دعماً من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. (مركز الدراسات النسوية للأبحاث والتوثيق ولاسيما أن مديرة المركز هي إحدى الناشطات النسويات وأول وزيرة فلسطينية لوزارة شؤون المرأة).
- 4- ممثلي الوزارات الفلسطينية الشريكة للهيئة في تنفيذ عدد من المشاريع.
- 5- ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية والمرأة في الحكومة في غزة.

ج) تحليل البيانات :

في البداية عملت الدراسة على وضع الإطار النظري لإشكالية المساعدات الدولية في الأراضي الفلسطينية بعد أوصلو لتوضيح البيئة التي يعمل فيها المانحون في الأراضي الفلسطينية، ومن ثم التطرق لعناصر توافق وانسجام المساعدات الخاصة بالنوع الاجتماعي حسب منظمة التعاون الاقتصادي، وذلك لقياس انسجام، وملائمة المساعدات التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي حسب تلك العناصر. وبعدها استعملت الدراسة مجموعة من المناهج العلمية في هذه الدراسة منها: تحليل المضمون والمسح الكيفي لعينة الدراسة من خلال إجراء مقابلات مع عينة الدراسة. أما آلية تحليل المضمون فاستعملت لتحليل ما كتب عن المساعدات الخارجية المقدمة في فترة ما بعد النزاع الخاصة بالنوع الاجتماعي والمساعدات المقدمة للفلسطينيين، وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت تلك المساعدات تشبه المساعدات المقدمة في حالات ما بعد النزاعات، كما استعملت هذه الآلية لتحليل وربط توافق الأولويات الفلسطينية مع أولويات هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

ولإثبات التقاء وتوافق المساعدات المقدمة من الهيئة مع الأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني ما بين 1997-2009، وبالتالي اعتمدت الدراسة على عناصر التوافق، والملكية التي وردت في إعلان باريس واجتماع أكرا للعمل في غانا عام 2008 حول أسس تقييم المساعدات المقدمة لمساواة النوع الاجتماعي .

إعلان باريس واجتماع أكرا، للعمل حول فعالية المساعدات المقدمة لمساواة النوع الاجتماعي:

إعلان باريس هو إعلان التزمت فيه الدول المانحة، والمتلقية للمساعدات في عام 2005 بتقديم مساعدات أكثر فعالية، بهدف إصلاح إيصال المساعدات وإدارتها بهدف تحسين فعاليتها، ويُقصد بالإصلاح في هذا السياق " زيادة أثر المساعدات في خفض الفقر واللامساواة، وزيادة النمو وبناء القدرات، وتسريع تحقيق أهداف الإنمائية للألفية والأهداف هي ثمانية تتمحور حول القضاء على الفقر المدقع، والجوع، وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وتشجيع المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز والملاريا، وغيرها من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.. وعناصر فعالية المساعدات هي الملكية والتوافق، وربط المساعدات بسياسات وأنظمة البلد المتلقي للمساعدات، والانسجام وإدارة النتائج والمحاسبة المتبادلة.(OECD, 2007. P. 16) ، والملكية" تعني الممارسة الفعالة لسلطة الشركاء على برامجهم التنموية عند الاعتماد بشكل جزئي أو كامل على مصادر خارجية لتنفيذها" (OECD, 2005. P. 9) ويمكن تحقيق هذا من خلال بناء قدرات الشركاء، وتنفيذ سياساتهم وتولي إدارة وتنسيق الأنشطة الممولة من خلال المساعدات(OCED, 2007. P. 16). أما التوافق فيعني أنه يتوجب على الممولين اعتماد الأساس لدعمهم وفقاً للإستراتيجيات والمؤسسات والأنشطة التنموية للشركاء (OECD, 2005) ، أما الانسجام فيعني تبرير التزامات وأنشطة المانحين لتنفيذ من فعالية المساعدات بشكل جماعي ضمن الملكية للدولة الشريكة. (OECD, 2005. P. 20) أما إدارة النتائج فتعني تحسين عملية صنع القرارات وإدارة الموارد ضمن مقاربة تتركز على النتائج، والمحاسبة المتبادلة فتعني أن يحاسب كل من المانحين والشركاء بعضهم البعض حول نتائج التنمية.(OECD, 2007. P)

وقد طور هذا الإعلان لجنة المساعدة التنموية (Development Assistance committee (DAC) التابعة لمؤسسة التنمية والتعاون الاقتصادي (Organization of Economic Cooperation and Development) (OECD) ووقعت على هذا الإعلان 35 دولة مانحة ووكالة مانحة و26 وكالة متعددة الأطراف و56 دولة متلقية للمساعدات. وذلك برعاية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD website, 2010) .

لا يزال هناك حاجة لوجود آليات جديدة، ومبتكرة للتمويل التي تستهدف البرامج المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي، وقدرة وكفاءة الممولين في الالتزام في دمج النوع الاجتماعي كما أنها لا تزال أيضاً

غير متوازية، وهذا سيزيد من تهميش قضايا النوع الاجتماعي، ما لم تكن هناك آليات مساءلة قوية. أما أدوات التقييم المستعملة في قياس الإدارة المالية والمحاسبة والتدقيق والآليات والنتائج لا تدمج فيها عناصر لتقييم النوع الاجتماعي والمساواة . وهذه الأدوات تركز فقط على عملية تقييم وقياس النتائج. وإضافةً إلى ذلك فهناك قليل من الدول التي تملك أدوات لقياس نتائج التنمية، وهذا سيزيد من صعوبات تقييم مساواة النوع الاجتماعي (UNIFEM, 2008. 97).

وفي المنتدى الثالث رفيع المستوى حول تقييم التقدم المحرز بشأن إعلان باريس حول فعالية المساعدات الإنسانية في أكرانغا عام 2008، صرحت مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفيم) أنيس البردي: "في الأماكن التي لا تتمكن فيها المرأة من التطور، فإن التنمية والإستراتيجيات الوطنية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تكون معرضة للخطر، فلا توجد فعالية للمساعدات الإنسانية دون التركيز على المساواة بين الجنسين، كما أن مشاركة المدافعين والمدافعات عن حقوق المرأة في التخطيط للتنمية، وتوزيع المساعدات يزيد من فعالية المساعدات الإنسانية (موقع مركز أنباء الأمم المتحدة على الإنترنت 2008)، وتكمن أهمية اعتماد إعلان مباديء إعلان باريس لفعالية المساعدات على الأهداف الإنمائية للألفية حيث تشكل هذه أهدافاً تنموية متفق عليها عالمياً، كما أنها توحد الجهود التنموية العالمية حول مكافحة الفقر، وبالتالي فإنه يتوجب على المانحين العمل مع الدول متدنية الدخل لضمان امتلاكها إستراتيجيات واضحة لمكافحة الفقر ورفض استعمال المساعدة لأغراض سياسية وتجارية، والتشاور والتوافق مع أولويات الدول المتلقية، وتحسين جمع المعلومات ومتابعة ومراقبة الأنشطة التنموية، وكذلك لا بد من ملكية الدول النامية للأجندة التي سيتم دعمها، ومشاركة المجتمع المدني وإتباع السياسات المالية والاقتصادية (Radelet, 2004).

لقد تم مراجعة إعلان باريس في اجتماع أكرانغا للعمل في غانا، في العام 2008 لتطوير إرشادات خاصة حول فعالية المساعدات المقدمة نحو مساواة النوع الاجتماعي، وتمكين النساء. حيث أن تحقيق هذه الأهداف التنموية العالمية لن يكون ممكناً دون وجود تقدم في مساواة النوع الاجتماعي، وتمكين النساء. وفي نفس الوقت إن تنفيذ التزامات الشراكة بين المتلقين للمساعدات، والممولين في الإعلان هو وسيلة قوية لتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة، حيث أن انعدام المساواة يعيق عملية التنمية، وفعالية المساعدات. كما أن إعلان باريس وأجندة أكرانغا للعمل يمثلان أطراً ومبادئ للممارسة الجيدة لتسريع مساواة النوع الاجتماعي كأولوية تنموية، ويمنح الإعلانان فرصاً لضمان استفادة مساواة النوع الاجتماعي، ومبادرات تمكين المرأة من المساعدة التنموية الرسمية. فالشراكة ما بين الحكومات، والممولين والتي يتم التأكيد عليها في

كلا الإعلانين سوف تدعم جانب العرض في الجانب الحكومي المتمثل بـ (السياسات والإستراتيجيات والقدرات الحكومية)، وجانب الطلب (المتمثل في إشراك وتمكين المواطنين بما فيهم مجموعات المرأة والمجتمع المدني). وقد تمت المصادقة على وثيقة مبادئ لجنة المساعدة التنموية حول فعالية المساعدات الخاصة بمساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في اجتماع أكرافينا في غانا في عام 2008، حيث كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إحدى وكالات التنمية التي صادقت على هذا الإعلان .

وعناصر فعالية المساعدات الخاصة بالنوع الاجتماعي هي : الملكية، والتوافق، والانسجام، وإدارة النتائج والمساءلة المتبادلة.

أما الملكية: فتعني قيام الممولين بتقديم الدعم بناءً على الملكية الوطنية لأجندة التنمية، وتعزيز قدرة وكفاءة المشاركين في هذه الخطط من خلال دعم جهود الحكومات الشريكة في بناء إستراتيجيات مكافحة الفقر على الالتزامات القائمة إزاء مساواة النوع الاجتماعي، وتمكين النساء مثل اتفاقية محاربة جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج بيجين(6) للعمل، ومن خلال دعم الجهود التي تسعى لترجمة هذه الالتزامات إلى ربطها بالموازنة وإشراك المجتمع المدني بشكل عام، ومؤسسات المرأة بشكل خاص، وإيجاد وسائل لدعم مناصري مساواة النوع الاجتماعي وعوامل التغيير المستجيبة للنوع الاجتماعي، إضافة للعمل مع برلمانات ووزارات الدول الشريكة(بما فيها التخطيط والمالية ووزارات المرأة)، والحكم المحلي، والمؤسسات غير الحكومية لضمان سماع أصوات النساء في إستراتيجيات مكافحة الفقر، وغيرها من الخطط متوسطة المدى ودعم المؤسسات الإحصائية الوطنية لجمع وإنتاج وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس. (OECD, 2008)

أما التوافق: فيقصد به "قيام الممول بتأسيس تمويله للدولة الشريكة بناءً على الإستراتيجيات، والأولويات والمؤسسات والآليات التنموية والوطنية لتلك الدولة "ويمكن الاستفادة بشكل كبير من قبل الممولين للآليات الدستورية، والقانونية والالتزامات الدولية، والإستراتيجيات القطاعية، والإقليمية والوطنية بما فيها الإستراتيجيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي من خلال استعمال الموثيق والاتفاقات الدولية، مثل الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتعزيز مساواة النوع الاجتماعي وتمكين

⁶ منهاج عمل بيجين هو نتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة في بيجين عام 1995 تركز حول إثنا عشر قضية، وهي النساء والفقر والتعليم والتدريب، والنساء والصحة، والعنف ضد النساء، والنساء في النزاعات المسلحة، والنساء والاقتصاد، وحقوق الإنسان للمرأة، والنساء والإعلام، والنساء والبيئة وصنع القرار، والآليات المؤسسية لتحسين وضع المرأة .

النساء ومنهاج يبجین للعمل واتفاقية سيداو (7) وسياسات مساواة النوع الاجتماعي في حوارات السياسة (أجندة أكرا للعمل البند الثالث) تقييم المدى الذي تتم فيه معالجة مساواة النوع الاجتماعي وتمكين النساء في حوارات السياسة، وتعزيز خبراء النوع الاجتماعي في الدول الشريكة وتطوير القدرات المحلية في حال استعمال خبراء النوع الاجتماعي الخارجيين. وبناء وتطوير القدرات والمعرفة حول تنفيذ الالتزامات الدولية، والإقليمية المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي. وكذلك تعزيز قدرة وزارة المالية والوزارات القطاعية في تصميم ووضع موازنات مبنية على الأداء التي تشمل معايير معالجة النوع، مساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، إضافةً إلى إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عمليات الموازنة الوطنية. (المرجع السابق)

أما التناغم: فسيشجع الممولين، والحكومات الشريكة الذين يعملون بالتعاون مع بعضهم البعض لتمويل ودعم التدخلات التي تعزز من مساواة النوع الاجتماعي وتمكين النساء من خلال تنفيذ واستعمال مشترك لتحليل، وتدقيق وتقييم. والتقييمات الخاصة بالفقر المستجيبة للنوع الاجتماعي والأثر الاجتماعي. وقيام الممولين بجعل أعمالهم تتلاءم مع بعضها البعض من حيث الأهداف والأولويات، ورفع التقارير والتنبؤ بالتمويل، وتجميع الأموال من خلال سلة التمويل هو جزء من التناغم، وهذا التناغم سيقفل من تكاليف النفقات. (المرجع السابق)

أما إدارة النتائج: فتعني قيام جميع الأطراف بالتركيز على تحقيق أهداف واضحة ومحددة، خاصة أهداف الإنمائية للألفية، كما أن إطار العمل لتقييم الأداء المبني على النتائج سيولد معلومات أفضل حول نوعية النتائج عندما تشمل أطر تقييم الأداء مؤشرات للنتائج الخاصة بالنوع الاجتماعي، وتمكين المرأة بحيث تكون قابلة للقياس. يتم جمع وتعميم وتحليل ونشر بيانات مصنفة حسب الجنس، وعند وجود مؤشرات للنوع الاجتماعي لتمكين المرأة ومساواة النوع الاجتماعي في أنظمة تقييم كل قطاع. عندما يتم دعم الدول والمواطنين لتعزيز زيادة المطالبة لنتائج مستجيبة للنوع الاجتماعي. (المرجع السابق)

أما المسائلة المتبادلة: فتعني أن الممولين والدول النامية هم عرضة للمساءلة عن هذه النتائج. ويمكن تعزيز فكرة وممارسة الممولين للمساءلة المتبادلة من قبل الممولين، من خلال تحسين آليات ومؤشرات

⁷. اتفاقية سيداو هي اتفاقية (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1979 وتتكون الاتفاقية من ديباجة و30 مادة قانونية مقسمة على ستة أجزاء، وتعتبر المواد من 1-16 أساساً للاتفاقية لأنها وضعت الأسس، والآليات الأساسية لكيفية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المجالات، والأصعدة، كما تضمنت هذه المواد التدابير الواجب على الدول الأطراف اتخاذها لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء. (اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة).

وجمع لبيانات عمليات المسائلة، لمسائلة أنفسهم والحكومات الشريكة عن عملهم، وذلك لتقليل الفجوات وتمكين المرأة . (المرجع السابق)

عناصر فعالية المساعدات في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

إن المبادئ الخمسة التي تعتمد عليها الدول والوكالات المانحة والدول المتلقية، قد تتعارض مع الحقيقة الواقعة في الأراضي الفلسطينية، ألا وهي وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يجعل من هذه المساعدات ذات طابع سياسي، حيث أن حجم المساعدات يتم تحديده تبعاً للأجندة السياسية للمانحين وخاصة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والإتحاد الأوروبي الخاصة بعملية السلام، وتقدمها متغاضية عن عنصر الملكية الخاص بفعالية المساعدات. والمساعدات كانت منذ بداية أوصلو سياسية (Siad, 2005. P. 100)، وبعد أوصلو لقد أعطيت المساعدة لبناء وتقوية السلطة الفلسطينية، ومؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية لتصبح مؤسسات رسمية لتفتح الطريق أمام تنفيذ السلام مع إسرائيل حيث يؤكد نخلة (2004): "حددت اتفاقيات أوصلو لعام 1993 سياقاً للتدخل في فلسطين حسب أهداف محددة للغاية على الرغم من تغليف المسائل في اللغط التنموي، فإن تلك الأهداف كانت بالأساس ذات طابع سياسي تتركز على المسائل المتعلقة بعملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، والدفع باتجاه السلام والاستقرار في المنطقة، ومن أجل الوصول إلى هذه الغايات يتعين تقوية المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التابعة للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك القدرة على الحكم من خلال توفير الدعم المالي، والفني حتى يتسنى لها أن تصبح المؤسسات الرسمية للدولة" (نخلة، 2004، 184).

عناصر فعالية المساعدات والأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي

الفلسطيني، كأولويات شبيهة بحالة ما بعد النزاع وبناء الدولة :

وأما بالنسبة لأولويات النوع الاجتماعي في فترة ما بعد أوصلو، فإن هذه العناصر لا تبرز فقط الأهداف السياسية وراء تقديم المانحين لمساعداتهم للفلسطينيين، بل تدفع أيضاً بالخطط والآليات الوطنية لبناء وملائمة خططها بناءً على الإنفاقات، والمواثيق الدولية التي تشبه أولويات النوع الاجتماعي في حالة ما بعد النزاع، وحالة بناء الدولة. والتي قد تشير إلى تبني مثل هذه الأولويات من قبل القطاع الحكومي الفلسطيني اعتقاداً أو توهماً بوجود دولة متغاضية عن الحقيقة الواقعة في الأراضي الفلسطينية، ألا وهي وجود الاحتلال الإسرائيلي بجميع ممارساته ضد الفلسطينيين.

وبالتالي تكمن أهمية هذه العناصر بالنسبة لموضوع الدراسة في الاعتماد على مؤشرات التوافق، والملكية كإطار لقياس توافق والتقاء أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي، مع أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وذلك لإثبات أن أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي شبيهة بأولويات النوع الاجتماعي في حالات ما بعد النزاع، وبناء الدولة، وقد تم اختيار هذين العنصرين دون غيرهما أيضاً لإثبات أو نفي فرضية الدراسة المتمثلة في وجود التقاء وتوافق بين الأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني، وأولويات الهيئة، وذلك لكونها مؤشرات عالمية، ودولية متبعة في قياس وتوافق أولويات الدول المتلقية والدول المانحة وذلك من خلال:

1- مؤشرات الملكية الفلسطينية أو الوطنية بناءً على تحديد الملكية في مبادئ لجنة المساعدة التنموية الخاصة بالنوع الاجتماعي التي سبق ذكرها:

- مدى بناء تلك الأولويات على الاتفاقات الدولية.
- مدى مشاركة المجتمع المدني، ومؤسسات المرأة ومناصري النوع الاجتماعي في وضع تلك الأولويات.

2- مؤشرات التوافق ما بين أولويات النوع الاجتماعي وأولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة، حيث يشمل هذا العنصر المؤشرات التالية التي طورت للاستنتاج فيما إذا كان هناك اختلاف أم التقاء بين أولويات الصندوق، وأولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي:

- أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي في مقابل أولويات الهيئة، والأسس التي بنيت عليها أولويات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة .
- نوع المساعدات المقدمة من الهيئة، وذلك للاستنتاج فيما إذا كانت الهيئة تعمل على تعزيز، وبناء قدرات الوزارات والمؤسسات غير الحكومية، وخبراء النوع الاجتماعي في الدول الشريكة، وتطوير القدرات المحلية في مجال تحقيق مساواة النوع الاجتماعي، وتنفيذ الالتزامات الدولية، والإقليمية المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي، وكذلك تعزيز قدرة وزارة المالية والوزارات القطاعية في تصميم ووضع موازنات مبنية على الأداء التي تشمل معايير لمعالجة النوع، ومساواة النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة، إضافةً إلى إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عمليات الموازنة الوطنية.

وركزت الدراسة في تأثير الأوضاع السياسية في توجيه دعم أولويات الهيئة للمرأة والمساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة وفي هذا السياق طورت الدراسة المؤشرات التالي:

- المساعدة المشروطة: الشروط التي يفرضها صندوق الأمم المتحدة للمرأة للحصول على المساعدة.
 - نوع المشاريع المقدمة: مشاريع طارئة أم مشاريع طويلة الأجل .
 - القدرات والكفاءات الفلسطينية في التخطيط للنوع الاجتماعي في وزارات السلطة.
- ستستعمل الدراسة تقنيتين لتحليل المقابلات وهما: تحليل المضمون، وتقنية التصنيف والاسترجاع.

وتحليل المضمون: هي طريقة شائعة تستعمل في تحليل بيانات الدراسة الكيفية. حيث يستطيع الباحث من خلال هذه الدراسة تحديد وتصنيف الردود الأساسية في البيانات من خلال تحليل مضمون المقابلات والملاحظات. وتحليل البيانات، ستكون هناك أسئلة سيتم أخذها بعين الاعتبار:

أولاً: ما هي الردود والمواضيع المشتركة المأخوذة من إجابات أسئلة محددة؟.

ثانياً: ما هو الاستنتاج الذي ستقوم الدراسة بعمله بعد أخذ الردود والإجابات؟.

أما التقنية الثانية للتحليل فهي "تقنية التصنيف والإرجاع" وسيتم تنفيذ هذه الآلية من خلال إتباع الخطوات التالية:

- 1- **فحص شمولية البيانات :** قراءة كل البيانات لفحص شموليتها، عمل تصحيحات وإضافات عند الضرورة.
- 2- **القراءة والتفكير :** قراءة البيانات، والتفكير في تصنيف مواضيع إجابات المقابلات.
- 3- **التصنيف والإرجاع :** المستوى الأول من التصنيف والإرجاع هو تصنيف البيانات حسب مواضيعها الواسعة. وبعد إجراء التصنيف سيتم إرجاع البيانات إلى المواضيع المصنفة .
- 4- **المستوى الثاني من الإرجاع والتصنيف:** إعادة قراءة وتفحص إذا ما كان هناك تصنيفات فرعية ومن ثم تصنيفها تحت التصنيفات الفرعية .
- 5- **النظر والتفكير في مواضيع ومحتوى الإجابات لعمل الاستنتاج.**

وبعد الانتهاء من تسجيل وتدوين المقابلات، فالأفكار المتكررة ومحتوى ومواضيع المقابلات سيتم تحليلها تحت عنصرى التوافق والملكية الموضح في إعلان باريس وإعلان أكرا وذلك لرؤية مدى الملكية الوطنية لأولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني، ومدى توافق والنقاء تلك الأولويات مع أولويات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، كذلك سيكون هناك بند لأثر الأوضاع السياسية على عملية تحريك المساعدة ووضع الأولويات :

العنصر	محتوياته
الملكية الوطنية لأولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني:	<ul style="list-style-type: none"> • مدى بناء تلك الأولويات على الاتفاقات لدولية. • ومناصري النوع الاجتماعي في وضع تلك الأولويات مدى مشاركة المجتمع المدني ومؤسسات المرأة. • مستوى التشاور بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات غير الحكومية النسوية الفلسطينية • مستوى التخطيط للنوع الاجتماعي ودمجه في الخطط التنموية الفلسطينية .
عناصر التوافق:	<p>أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي في مقابل أولويات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والأسس التي بنيت عليها أولويات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة .</p> <p>-نوع المساعدة المقدمة من الصندوق وذلك للاستنتاج فيما إذا يعمل الصندوق على تعزيز وبناء قدرات الوزارات والمؤسسات غير الحكومية وخبراء النوع الاجتماعي في الدول الشريكة، وتطوير القدرات المحلية في مجال تحقيق مساواة النوع الاجتماعي، وتنفيذ الالتزامات الدولية الإقليمية المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي، وكذلك تعزيز قدرة وزارة المالية والوزارات القطاعية في تصميم ووضع موازنات مبنية على الأداء التي تشمل معايير لمعالجة النوع ومساواة النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة إضافة إلى إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عمليات الموازنة الوطنية.</p>
الأوضاع السياسية: أثر الوضع السياسي على تحريك المساعدة ووضع الأولويات.	<p>- نوع المشاريع المقدمة: مشاريع طارئة أم مشاريع طويلة الأجل .</p> <p>- غياب القدرات والكفاءات الفلسطينية في التخطيط للنوع الاجتماعي في وزارات السلطة.</p>

الخلاصة:

إن استعمال عنصرى الملكية الوطنية ومحتوياتهما، سيساعدان فى الإشارة فى تحليل نتائج الدراسة إلى مدى هيمنة الخطاب التنموى، والمواثيق الدولية والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة على خطط التنمية الوطنية فى القطاع الحكومى فى ظل وجود الاحتلال ومعيقاته، وكذلك ستساعد هذه الدراسة على إبراز الأشكال الجديدة للتخطيط للأولويات التنموية للمرأة بعد أوصلو من خلال وجود الآليات الوطنية، واختلافها عن الآليات التى أبرزت أولويات المرأة الفلسطينية فى السابق، واستعمال أثر الأوضاع السياسية فى توجيه الدعم سيساعد على تحديد أثر الوضع السياسى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فى ذلك اندلاع انتفاضة الأقصى، وفوز حركة حماس على الاستمرار فى تقديم المساعدة أو تحويلها من مساعدات تنموية إلى مساعدات طارئة، وتحديد جهات التعامل فى الوزارات الفلسطينية وخاصة فى غزة

الفصل الثاني

مراجعة الأدبيات وأهمية الدراسة

هناك العديد من الدراسات العالمية التي اهتمت بدراسة أهمية إدماج أبعاد النوع الاجتماعي في المساعدات الدولية المخصصة في فترة ما بعد النزاع في مناطق شهدت نزاعات مسلحة، وأثر تلك المساعدات على إحداث التغيير الجذري الاجتماعي. وبعض هذه الدراسات تركز على أهمية أخذ أبعاد النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في برامج المساعدات، والمساعدات التقنية. وبعض الدراسات الأخرى تناولت المساعدات من حيث فعاليتها والدور الذي تلعبه تلك الوكالات في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي من خلال المساعدات التي تقدمها للأطراف المتلقية. كما أن هناك دراسات ركزت على إظهار فشل تلك المساعدات لافتقادها فهم السياق في فترة ما بعد النزاع، ولتأكيدا على أن إحداث التغيير والتنمية وتحقيق مساواة النوع الاجتماعي لا يمكن تحقيقه من خلال نموذج المشروع في المساعدات. وهناك دراسة ركزت على فعالية المساعدات المقدمة من الوكالات الدولية المانحة كالمفوضية الأوروبية، ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة لبعض الدول النامية، حيث أكدت على أهمية بناء القدرات في مجال التخطيط والتطوير لدى الدول والأطراف المتلقية. وقليلاً ما تطرقت تلك الدراسات إلى الدور الذي تلعبه وكالات الأمم المتحدة في فترات ما بعد النزاع، وغالباً ما ناقشت أثر المساعدات بشكل عام بحيث جمعت ما بين وكالات التنمية الأحادية، والوكالات متعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة، ولم تظهر بشكل خاص نوع المساعدات والدور الذي تلعبه وكالات الأمم المتحدة في هذا المجال كما أنها نادراً ما تطرقت إلى الخطط الوطنية للتعامل مع النوع الاجتماعي ودور القطاع الحكومي في تعزيز مساواة النوع الاجتماعي

أبعاد النوع الاجتماعي في المساعدات المقدمة في فترة ما بعد النزاع:

تناولت دراسة للكاتبين Marcia E. Greeberg and Elian Zuckerman (2009) بعنوان "أبعاد النوع الاجتماعي لفترة ما بعد الإعمار: التحديات في المساعدة التنموية" الأبعاد الخاصة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في مشاريع إعادة الإعمار وما بعد النزاع.

كان الهدف من الدراسة إيجاد إطار عمل لفهم أبعاد النوع الاجتماعي لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، وذلك لتعزيز التقييم وتصميم المشروع وبلورة السياسات؛ بهدف تحقيق السلام الدائم والمشاركة والازدهار. واستعملت الكاتبان أمثلة من البنك الدولي، وممولين آخرين بما فيها أكبر وأصغر

القروض التنموية التي قدمت لمناطق في فترة إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، لتحديد الأبعاد الخاصة بالنوع الاجتماعي التي يجب أخذها بعين الاعتبار في مشاريع إعادة الإعمار. وقد استعملت هذه الأمثلة لإثبات فرضية الكاتبين من أن صانعي السياسات تعاملوا ببطء في توظيف تحليل النوع الاجتماعي في التخطيط لتلك المشاريع. وتجادل الكاتبتان في أن إدراك ومعالجة أدوار النوع الاجتماعي، وتعزيز حقوق المرأة، ومساواة النوع الاجتماعي، هي أمور جوهرية لنجاح أي سياق ما بعد النزاع. كما تجادل الدراسة في أن إدراك خصوصيات المجتمعات التي مرت في حالة نزاع، والمدى الذي ستزيد فيه انعدام المساواة من احتمالية نشوب نزاع من جديد وتحليل النوع الاجتماعي سيعزز ويحسن من نتائج البرامج. (Greenberg and Zuckerman, 2009. 3).

إن اقتراح الكاتبتان لهذه الأبعاد مبني على تأثير الصراع على النوع الاجتماعي، وتمثل هذا التأثير في وجود فروق في الاحتياجات والفرص، والمشاركة بين الرجل والمرأة أثناء النزاع، كما يؤثر النزاع على كثير من الجوانب التي يتأثر فيها النوع الاجتماعي مثل؛ افتقار مؤسسات الدولة إلى مؤسسات تأخذ أبعاد النوع الاجتماعي وعدم وجود قوانين تضمن حقوق ومشاركة المرأة. وبالتالي وضعت هذه الأبعاد لتقليل التباينات والفروق بين الرجل والمرأة؛ وعلى سبيل المثال وضعت الدراسة البعد الأول: وهو المتعلق في وضع أنشطة تستهدف وتركز على المرأة، حيث يتناول هذا البعد تحسين وضمان الحقوق، والمشاركة السياسية للمرأة، وحقوق الملكية وذلك تبعاً لأثر النزاع على المرأة، حيث تعمل النزاعات على زيادة عدد النساء على عدد الرجال في فترة ما بعد النزاع، وهذا الوضع يوفر فرصة للإناث لتولي مواقع كانت مقتصرة على الرجال. ومن ضمن الأنشطة التي تستهدف المرأة هي تحسين نظام الملكية للمرأة، حيث تتميز مؤسسات الدولة في فترة ما قبل وأثناء النزاع بانعدام مساواة النوع الاجتماعي فيها.

أما الأبعاد المقترحة في الدراسة فهي أبعاد ثلاثة: وهي أنشطة تركز على المرأة، وبرامج واعية للنوع الاجتماعي، وإيجاد تغيير اجتماعي قائم على النوع الاجتماعي.

فالبعد الأول: هو أنشطة تركز على المرأة، وهذا البعد يشمل الأشياء التي يجب عملها عندما يظهر تحليل النوع الاجتماعي تباينات قائمة على النوع الاجتماعي في الحاجات الأساسية والتعليم، وتتضمن هذه الأنشطة تركيز على ضمان الحقوق السياسية للمرأة، وزيادة مشاركتها السياسية، وكذلك تحسين وصول المرأة للملكية، وتحسين نظام الميراث من خلال سن القوانين، وسيادة القانون وإنهاء التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وإنهاء العنف. وأظهرت الدراسة أن التحدي الرئيسي للنشاطات التي تستهدف المرأة هو تحقيق فهم واسع عند الحكومات والممولين، إن التركيز على الفروق بين الرجل والمرأة يجب

أن يكون أولوية، وجزء أساسي ضمن إستراتيجياتهم لبناء وتعزيز السلام، ومن التحديات الأخرى لتحقيق هذا البعد تشمل استدامة تمويل هذه الأنشطة، ومدى تأثيرها على السياسات والعمليات السياسية التي تؤثر على حياة النساء، وتعزز من أشكال التمييز القائمة على النوع الاجتماعي. (المرجع السابق: 10) .

أما البعد الثاني: الذي اقترحه الدراسة فهو برامج واعية للنوع الاجتماعي، بمعنى دمج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج، والتأكيد على أهمية فهم الأدوار، والعلاقات القائمة على النوع الاجتماعي، والإقرار أن الفشل في فهم تلك الأدوار والمسؤوليات يعمل على تقليل كفاءة وفعالية البرامج الاقتصادية وبرامج الحكم. وهذا البعد يعني أن تحسين ظروف النساء ومشاركتها المسندة والمبنية على تحليل النوع الاجتماعي، كما أن إدراك كيفية تأثير علاقات و أدوار النوع الاجتماعي على تنفيذ السياسات قد يعزز ويحسن من جميع أنشطة البرامج التي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية، والتوظيف، والكفاءات البشرية والصحة، وإنهاء التسلح. والتحدي الرئيسي لهذا البعد هو الإدراك بأن البرامج في فترة ما بعد النزاع تتخبط بسبب الفشل في إدراك علاقات النوع الاجتماعي غير المتساوية. وقد يعمل الممولون؛ مثل البنك الدولي على عمل دراسات تتعلق بالنوع الاجتماعي، واستعمال لغة بيانية خاصة بالنوع الاجتماعي، إلا أنه قد يفشل في دمجها وتنفيذها، وبالتالي يقوض عائداتها وفوائدها، ومن التحديات الأخرى التي تواجه تنفيذ هذا البعد هو قلة طاقم العمل الخبير الذي يضطلع بمعرفة كيفية التشاور مع النساء، وإدراك المعوقات والفرص في تصميم المشروع، وضمان الانتباه للنوع الاجتماعي خلال التنفيذ. ومن التحديات الأخرى؛ وجود أنظمة للتابعة والتقييم لإظهار الفروق القائمة على النوع الاجتماعي. (المرجع السابق)

أما البعد الثالث المرتبط بالتغير الاجتماعي القائم على النوع الاجتماعي فهو بعد إستراتيجي مرتبط بالتغيير، ويركز على أن التدخلات في فترة ما بعد النزاع بحاجة لمعالجة وإعادة بناء الرأسمال الاجتماعي، وبناء مؤسسات سلمية، ووجود جهود لبناء علاقات يسودها الاحترام بين الرجال والنساء، وقد تسعى تلك الجهود لتوفير وسائل لتحويل مجتمعات النزاع من مجتمعات عنيفة تسودها أشكال عدم المساواة إلى مجتمعات سلمية تسودها علاقات الاحترام والتعاون.

عملت الدراسة على بلورة نتائج وتوصيات لكل من المانحين وصانعي السياسات. فقد أوصت الدراسة كل من المانحين وصانعي السياسات بضرورة النظر إلى النوع الاجتماعي على أنه قضية إستراتيجية وليس قضية ثانوية، ولا بد من دمج تحليل النوع الاجتماعي في تحليلات ما بعد النزاع وفي تصميم المشروع لتحديد الفرص ودمج المنافع والتكاليف في التحليلات، وتحديد كيفية احتمالية زيادة مساهمة النساء بشكل أكبر وفاعل بالنتائج والأهداف.

كما أوصت الدراسة المانحين والممولين أيضاً ضمان أن المعلومات التي يتم جمعها حول المشروع مفصلة حسب الجنس لتحديد الأشياء التي تلائم البرامج التي يتم تنفيذها، كما توصي الدراسة المانحين بتخصيص مصادر حقيقية لفهم النوع الاجتماعي ضمن مجتمعات وثقافات مختلفة، ولا بد من وجود عدد من مناصري النوع الاجتماعي والنساء في صنع القرارات الخاصة بالبرامج .

كما أوصت الدراسة بأن الجهود المبذولة لتعزيز مساواة النوع الاجتماعي لا بد أن تشرك الرجال والنساء في فترة ما بعد النزاع، ولا بد أن يكون هناك حواراً بناءً حول علاقة النساء والرجال والفتيات والشبان ببعضهم البعض، ولا بد من أن يضم هذا الحوار السياسيين، والقادة التقليديين والمدارس والإعلام والجماعات الدينية.

وأوصت الدراسة بضرورة بناء وتحديد الاحتياجات بناءً على تحليل النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من أن بعض المشاريع التي تخصص أنشطة خاصة بالمرأة، إلا أنه من غير الواضح إذا ما كانت تلك المشاريع مبنية على تحليل النوع الاجتماعي في فترة ما بعد النزاع، بمعنى أن هناك القليل من المشاريع التي تحدد وتعالج احتياجات النوع الاجتماعي، كما أوصت الدراسة بضرورة دمج الرجال الذين لديهم حاجات النوع الاجتماعي وضرورة دمجهم في البرامج لبناء وتكوين الفهم لديهم حول حاجات ومساهمات النساء، وقد يكون دمجهم ضرورياً لمساواة النوع الاجتماعي.

ومن الدراسات الأخرى التي تناولت المساعدات والنوع الاجتماعي في فترة ما بعد النزاع، دراسة أجريت في موزمبيق في فترة ما بعد النزاع، بعنوان: "توجهات وضع النساء الخاص وقضايا السكان والنوع الاجتماعي المطلوب دمجها في مهارات التدريب وتعزيز التوظيف" للكاتبة Sally Baden (1997)، وموزمبيق هي إحدى الدول التي مرت بنزاع مسلح بين القوات الحكومية لفريليمو، وقوات المعارضة لرينمو ما بين السبعينيات وحتى عام 1992 عند توقيع اتفاقية السلام العامة.

تتعلق الدراسة من تأثير النزاع على النساء، وأنه لا بد من المساعدات المقدمة في فترة ما بعد النزاع معالجة تلك الآثار. فالحرب في موزمبيق عملت على إيجاد أشكال جديدة ومتنوعة للأسرة وتكوينها خلال النزاع، وما بعد النزاع، وهذه الأشكال الجديدة تتمثل في زيادة حجم الأسرة، وزيادة عدد الأسر التي تترأسها النساء والأطفال، ووجود الأطفال الأيتام كنتيجة للتهجير، وفقدان الوالدين، أو خطفهم، أو انضمامهم للقوات المسلحة . إن أشكال التهميش هي معقدة، ومحركات الأسرة الداخلية هي عوامل هامة في تشكيل الأسرة، كما يعمل النزاع على تغيير علاقات النوع الاجتماعي، حيث أشارت بعض التقييمات إلى انهيار الهياكل العائلية في ظل ظروف الحرب كتحويل في علاقات النوع الاجتماعي، حيث استطاعت بعض النساء (المتعلمات والشابات) على التحرر من قيود الهياكل البطريركية، ومعايير

النوع الاجتماعي، والبدء في ممارسة حياة مستقلة. ومن آثار الحرب على الأسرة وجود الترتيبات العائلية والزواج الثاني، وأن زيادة عدد المعتمدين على المرأة قد يؤدي إلى أعباء أكثر ملقاة على عاتق المرأة، أو إلى إهمال واضطهاد الأطفال على سبيل المثال. وتبرز الحرب توتر في علاقات الزواج والعنف الأسري خلال النزاع، والفترة المباشرة لما بعد النزاع كما أن الحالة المدنية للمرأة والتي تتعلق بحقوق الملكية وملكية الأرض تجعل النساء أكثر عرضة لتجريدن من ملكيتهن كنتيجة لانتهيار الزواج. وهذا يشير إلى اقتراح الحاجة لإعادة التفكير بإطار قانوني، وسياسة اجتماعية لحماية مصالح النساء والأطفال ضمن أشكال ومكونات الأسرة المتغيرة (Baden, 197. 21). والنزاع في موزمبيق ساعد على انتشار العنف الجنسي والجسدي ضد المرأة واضطهادها، وكذلك الانتشار الواسع لاعتصاب النساء خلال النزاع، وما يتركه من آثار نفسية على الضحايا. ومن آثار الحرب على النساء تتجلى بتطوير الموارد البشرية بشكل عام، وبشكل خاص على مهارات وتعليم النساء بسبب فقدان الفرصة في التعليم لجزء كبير من الشباب والمراهقين، وكذلك بسبب تدمير البنية التحتية التي هي أصلاً ضعيفة للتدريب الأكاديمي والمهني بسبب الحرب. (Baden, 1997. 55)

تعتبر هذه الدراسة جزءاً من تطوير أطر لسياسة عمل وإرشادات للتدخلات المستقبلية في البلاد التي تأثرت بالحروب، وجزءاً من برنامج عمل منظمة العمل الدولية حول المهارات، وتدريب المشاريع في البلاد التي خرجت من النزاع المسلح. والدراسة تحدد أولويات للمساعدة التقنية، وتزود قاعدة بيانات مؤسسية لمنظمة العمل الدولية. وتجادل الدراسة بأن تحليل النوع الاجتماعي ضروري للتدخلات لدعم مساواة النوع الاجتماعي في الفترة التي تعقب النزاع؛ حيث تكمن أهمية تحليل النوع الاجتماعي في تحديد الآثار الخاصة للحرب على كل من النساء والرجال، ولا ترى آلية تحليل النوع الاجتماعي النساء بشكل أولي كضحايا حرب أو صانعات سلام، وبدلاً من ذلك تحاول توضيح كيفية أن علاقات وأيديولوجيات النوع الاجتماعي وتجارب النساء والرجال تختلف عن بعضها البعض وكيفية اختلاف إستراتيجيات التكيف من مكان لآخر، وبالتالي كيف ينتج عن ذلك احتمالية إعادة تشكل علاقات النوع الاجتماعي خلال فترات الحرب سواء من خلال تفكيك وإنهاء العلاقات والهياكل الاجتماعية السائدة والتحرر من البطورية. وبالتالي فإن تحليل النوع الاجتماعي ضروري لفهم عملية التعافي من النزاع، وخاصة في إعادة بناء المؤسسات الاجتماعية والعائلة، والمجتمع، والأنظمة القانونية، والسوق. وتجادل الدراسة بأن استجابة الحكومات والمؤسسات غير الحكومية، والوكالات الدولية لمواقع النزاع، وما بعد النزاع التي تتنوع ما بين تعزيز السلام وبرامج إعادة الدمج والإغاثة، وإعادة الإعمار، والتدخلات التنموية، لا تدرك النساء كما أنها تعزز علاقات القوة والأنماط القائمة على النوع الاجتماعي السائدة،

وعلى سبيل المثال إن مصالح النساء المقاتلات غالباً ما تستثنى في ظروف ما بعد الحرب، بينما مصالح الرجال المقاتلين السابقين تكون محور اهتمام نشاطات إعادة الدمج في فترة ما بعد الحرب.
(Baden, 1997. 95).

أما المنهجية المستعملة في هذه الدراسة، والخاصة بجمع المعلومات وتحليلها حول القضايا التي تشملها الدراسة فقد تأثرت بمحدودية الوقت والمصادر المتوفرة لإجراء هذه الدراسة، وبالتالي فإن البيانات والتحليلات الواردة في هذه الدراسة تم جمعها وبنائها من خلال مصادر أولية وثانوية، بشكل أساسي قراءات مختارة وهي قراءات أكاديمية و صحفية ومراجعة أدبيات حول منظمة العمل الدولية، كما كانت هناك مقابلات مع العاملين في الوزارات الحكومية ذات العلاقة والوكالات الدولية والمؤسسات النسوية الحكومية وغير الحكومية، ومؤسسات البحث، ونقاش مع مجموعات من النساء بما فيهن المنتفعات من المشاريع في مقاطعة ومدينة موباتو، كما تم مقابلة مدراء ومنفذي المشاريع. وتم اختيار عينة المقابلات بناءً على إمكانية الوصول إليها، كما تم اختيارها بناءً على تأثرهم شخصياً بالحرب الأخيرة (كالعيش في المناطق التي تأثرت من الحرب والتهجير خلال فترة النزاعات والمقاتلين السابقين وأعضاء العائلة التي اشتركت في القتال). لقد كانت المقابلات غير رسمية، وشبه منظمة للسماح للنساء أنفسهم لرفع القضايا ذات الاهتمام. وتؤكد الكاتبة نفسها أن نتائج هذه الدراسة تبقى محدودة وجزئية، وذلك لأنها أجريت في منطقة جغرافية واحدة وهي موباتو. (Baden, 1997.3)

أشارت الدراسة إلى أن تدخلات برامج الطوارئ، وإعادة الإعمار، وإعادة الدمج، عملت على تعزيز نموذج " الرجل المعيل" في فترة ما بعد الحرب، كما أن برامج عدم التسليح وإعادة الدمج في موزمبيق في فترة ما بعد الحرب كانت بدوافع سياسية وأمنية تركز فقط على التدريبات الفردية والمنح للمقاتلين السابقين. ولم تكن هناك اعتبارات خصصت لاحتياجات النساء المقاتلات السابقات، كما أنه لم يتم دمج قضايا النوع الاجتماعي في تصميم تلك البرامج. وكانت الأولوية تُعطى دائماً للجوانب الاقتصادية والمادية لإعادة التأهيل. وأوصت الدراسة في هذا النطاق؛ أنه لا بد من وجود تحليل لفترة ما بعد النزاع بحيث ينظر في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي والمؤسسي التي أثرت على وجود تغييرات في علاقات النوع الاجتماعي والأسرة والمجتمع والسوق والإدارة العامة والمجال السياسي. وهذا التحليل يجب أن يكون نقطة الانطلاق للتخطيط للتدخلات. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أنه لم يتم تحليل النوع الاجتماعي بشكل جيد في التخطيط والسياسة التنموية في موزمبيق. والسياسة الاجتماعية الحالية تعكس مقارنة تعتمد على استهداف النساء (وغيرها من المجموعات) كمجموعة مهمشة ضمن برامج العائلة، والبرامج الاجتماعية، حيث تمثل هذه المقاربة تاريخ العمل الإغاثي الطارئ، بدلاً من العمل التنموي

البشري. ولا بد من إعادة النظر في الأطر القانونية والسياسة الاجتماعية على ضوء أشكال التهميش والإعالة في فترة ما بعد الحرب، مع التوجه نحو تعزيز حقوق المرأة والرجل الموضحة في الآليات القانونية والدستورية. (Baden, 1997. 94).

وأوضحت الدراسة أن الكفاءة المؤسساتية للحكومة كانت ضعيفةً بسبب نقص المهارات والتدريبات المناسبة في الإدارة والهيكل البيروقراطية، وعدم القدرة على العمل أثناء الحرب، ووجود الحوافز الضعيفة بما فيها الأجر المنخفض ونقص الموارد وضعف التنسيق والهيكل الداعمة. كما أن القطاع غير الحكومي معتمد على أجنحة وتمويل المانحين حيث يعتمد هذا القطاع في عمله على الفرص التي يعمل الممول على إيجادها، وأن عملهم لا ينبع من تصورهم لمتطلبات التنمية في حالة ما بعد النزاع (Baden, 1997. 87). يوجد أيضاً نقصاً في الخبرة في العمل مع المجتمعات بوسائل تشاركيه، كما أن هناك ضعفاً في إدراك وتقييم قدرات ومبادرات وموارد ومهارات الناس. وهذه هي حقيقة الكثير من المؤسسات غير الحكومية، والحكومية النسوية.

أما بالنسبة للتدريبات وبرامج التوظيف، فإن مشاركة النساء كانت منخفضة والمهارات التي تم توفيرها كانت مفصلة حسب الجنس، كما أن هناك قليل من التشجيع تم توجيهه لاستيعاب النساء في المهارات غير التقليدية. كما أن التدريب غير مرتبط بحاجة سوق العمل، كما أنه لا يوفر مهارات كافية لدعم وسائل كسب حقيقة. وإضافةً إلى ذلك هناك متابعة ضئيلة للقروض ومهارات إدارة الأعمال والتسويق. وهذا هو إرث نقص التعليم وتطوير المهارات. وهناك نطاق واسع من المهارات التي بحاجة لتطوير؛ مثل المهارات الزراعية والمعالجة الزراعية، والتسويق والفنون والحرف اليدوية والسياحة والإدارة، بما يتماشى مع حاجة سوق العمل في المستقبل وطموحات النساء. البرامج المستقبلية بحاجة لتبني أنشطة فعالة لتشجيع مشاركة النساء وتأسيس قدرة لمراقبة أثرها من خلال تقييمات نوعية وكمية. (Baden, 1997. 96).

أشارت الدراسة أيضاً إلى أن التدريبات المتوفرة للنساء كانت تعمل على تعزيز الأنماط والأنشطة السائدة. إضافةً إلى وجود عدد كبير من البرامج عبر العديد من الوكالات التي كانت تركز على تعليم الخياطة على الرغم من محدودية هذه المهنة كمصدر لكسب العيش. كما أن هناك عدداً قليلاً من التدريبات حول المهارات غير التقليدية للنساء. (Baden, 1997. 96).

أما برامج القروض فهي تتميز بتاريخ ضعيف في موزمبيق، كما أنها لم تستهدف المشاريع الزراعية أو القطاع غير الرسمي بشكل فعال. ولهذا السبب فإن هناك القليل من الرجال والنساء الذين كان لهم وصول للدعم المالي المؤسساتي لأنشطتهم، والمشكلة في ذلك كانت ضعف التصميم والإدارة

لنتلك المشاريع التي حاولت إعطاء قروض لمشاريع صغيرة، والتي أدت إلى وجود نسبة عالية من عدم إعادة دفع تلك القروض. ولكن هناك في نفس الوقت وجود أنظمة متطورة من القروض والمدخرات غير الرسمية في الأسواق الحضرية، والتي تشير إلى أن هناك طاقةً كامنةً على استثمار تلك المدخرات. إن الانتقال من نظام المنح والإعانات الإغائية إلى السوق القائم على الخدمات المالية يتطلب تغييراً في مقاربات وكالات التنمية، والهياكل المؤسساتية المختلفة. إن تشجيع المدخرات والاستثمار في الموارد الخاصة في النشاط الاقتصادي هو نقطة بداية جيدة والتي تتطلب جهوداً وتقديم خدمات أكثر مرونة من قبل المؤسسات المالية. وإلى جانب تزويد القروض، فإنه لا تزال هناك حاجةً إلى دعم البنية التحتية (تطوير المهارات والإدارة والتسويق ونقل المنتجات)، كما أن هناك حاجةً لتغيير النظام القانوني، وسياسة نشاطات القطاع غير الرسمي، وذلك لتقليل الضرائب الرسمية وغير الرسمية للمشاريع الصغيرة. (Baden, 1997. 97).

أما التوصيات التي خرجت بها الدراسة بالنسبة لمنظمة العمل الدولية؛ أنه يتوجب على منظمة العمل الدولية توفير الدعم للمؤسسات الحكومية، ومراكز الأبحاث المخططين وصناع القرار فيما يتعلق في عرض البيانات الخاصة بالقوى العاملة وإستراتيجيات كسب العيش، وتكوين الأسرة والهجرة مع تركيز خاص حول أبعاد النوع الاجتماعي.

كما أوصت الدراسة على ضرورة مراجعة الآليات لتقييم تنفيذ قوانين العمل وشروطها لحماية النساء العاملات من التمييز، وكذلك مراجعة الموائيق القائمة.

كما يتوجب على منظمة العمل الدولية ضمان أن جميع البرامج المستقبلية لتعزيز التدريب والتوظيف أن تأخذ بعين الاعتبار قضايا النوع الاجتماعي في مراحل تصميمها (التي تشمل موقع أنشطة التدريب ومعايير الأهلية وآليات التوظيف وشروط رعاية الأطفال). (Baden, 1997. 98-99).

وهذه الدراسة لا تنتقد المساعدات المقدمة لموزمبيق في فترة ما بعد، من حيث استمرارها وارتباطها بالملكية الوطنية، وإنما تركز على أثر النزاع على النساء، وتحليل النوع الاجتماعي الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عند بلورة مشاريع التنمية، وإعادة الإعمار، كما أنها لا تتطرق إلى تحليل للواقع والظروف السياسية في فترة ما بعد النزاع وأثرها على توجيه المساعدات.

أيضاً هناك دراسات مثل دراسة (Agens Kalungu-Banda) (2004)، بعنوان " برامج ما بعد النزاع للنساء: دروس من مبادرة نساء كوسوفو"، ودراسة (Deniz Kandioty) (2004) بعنوان "الخيال السياسي يلبي أسطورة النوع الاجتماعي : الديمقراطية وحقوق المرأة في إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع"، ركزت على أهمية فهم السياق والواقع المحلي وتوظيف تحليل النوع الاجتماعي، والتأكيد على

أن المشاريع قصيرة الأجل لا تساعد على تحقيق التغيير الجذري الاجتماعي وتحقيق مساواة النوع الاجتماعي. ولم تؤكد هذه الدراسات فقط على أهمية مشاركة جميع الفاعلين بما فيهم النساء في التنمية بل أكدت أيضاً على ضرورة تطوير وبناء قدرات الفاعلين المحليين في مجال التخطيط.

الكاتبة Kalungu (2004) ناقشت المساعدات المقدمة للنساء في كوسوفو بعد توقيع اتفاقية السلام في عام 1999 من خلال دراستها بعنوان "برامج ما بعد النزاع للنساء: دروس من مبادرة نساء كوسوفو"، من حيث فحص العلاقة ما بين المشاركة في التنمية، وفكرة التنمية المستدامة في فترة ما بعد الحرب، حيث أنه لا بد من دعم المنتفعين المستهدفين في برامج إعادة الإعمار، من أجل الاضطلاع بمسؤولية عملية التنمية المستدامة بهدف إحداث التنمية المستدامة في فترات ما بعد الحرب. والتنمية المستدامة بالنسبة للكاتبة هي التأكيد على المشاركة (أو في حالة كوسوفو إعادة الإعمار)، ولا يمكن توجيه هذه التنمية من الخارج حيث تتطلب هذه التنمية الملكية المحلية مع دعم خارجي عند الضرورة لإرشاد العملية من خلال دعم مهارات وقدرات المنتفعين، وتدخلات التنمية تكون مستدامة فقط عندما تمتلك دعم ومليكية شعبية (Kalungu, 2004. 33). وأشارت الدراسة إلى أن هناك علاقة ما بين فكرة المشاركة في التنمية؛ وإحداث التنمية المستدامة في مشاريع إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات، وبنيت الباحثة دراستها على الافتراض بأن المشاركة الكاملة لجميع المنتفعين خلال مراحل المشروع التي تشمل تحديد المشكلة، وتصميم البرنامج وتنفيذ البرنامج، والمتابعة والتقييم هو المفتاح الأساسي لتحقيق التنمية والسلام الدائم بغض النظر عن السياق، ولا يمكن توجيه وإرشاد عملية التنمية من الخارج، فعملية التنمية بحاجة إلى امتلاك محلي لدعمها وإرشادها ولا بد من تعزيز كفاءة المنتفعين.

وركزت الباحثة في دراستها على برامج مبادرة نساء كوسوفو في منطقة جيجلان، الممولة من الحكومة الأمريكية بقيمة عشرة ملايين دولار بعد توقيع اتفاقية السلام في كوسوفو عام، 1999 تحت إشراف المفوضية العليا للأمم المتحدة، والتي تعاقدت مع أوكسفام بريطانيا للتنفيذ. واعتمدت الباحثة على الملاحظة، والمقابلات، والمجموعات البؤرية والنقاشات التي تم إجراؤها مع المنتفعات من مشاريع مبادرة نساء كوسوفو في منطقة جيجلان، ومدراء الأوكسفام حول معرفة المنتفعات بمبادرة نساء كوسوفو، ومشاركة النساء في دورة المشروع. والمؤشرات لقياس التنمية المستدامة التي استخدمتها الكاتبة هي اشترك المنتفعات في عملية التنمية (Kalungu , 2004. 33).

وتجادل الدراسة بأن فرض الممولين الوقت المحدد لإنفاق الأموال، والآراء المختلفة فيما يتعلق بمشاركة المنتفعين والفاعلين، كان له أثر سلبي على استدامة المشاريع المنفذة من خلال هذه المبادرة، مبررة ذلك أن المشاريع التي تستهدف مساواة النوع الاجتماعي بحاجة لئ تكون مبادرات طويلة الأمد،

والتي تشرك المنتفعين في كل مراحل دورة المشروع. ومن نتائج الدراسة أنه كان هناك سباق وصادم بين الحاجة لاستعمال التمويل بسرعة، والإيفاء والالتزام بشروط مبادرة نساء كوسوفو، والحاجة إلى ضمان الإشراف الفعلي للمنتفعين في عملية تحديد وتحليل المشاكل التي سيتم علاجها في المشروع، والتخطيط لأنشطة مناسبة. وأشارت الدراسة أيضاً إلى عدم إشراف المنتفعين في عملية التخطيط لبرامج مبادرة نساء كوسوفو، والسبب في عدم وجود التشاور هو التوترات حسب مسؤولي الأوكسفام هو توترات، وفجوات بين المجموعات العرقية وعدم فهم السياق حيث من الصعب جمع تلك المجموعات في مكان مغلق لإشراكهم في التخطيط، وهذه مشكلة تقنية تتعلق بتحديد المشكلة في حالة ما بعد النزاع الذي توجد فيه توترات بين مجموعات مختلفة من المنتفعين، وبالتالي فالمبادرة لم تكن مطلعة على السياق في كوسوفو بعد الحرب واعتمدت على نجاح مبادرات شبيهة في البوسنة، حيث تم تنفيذ مبادرات نساء كوسوفو في سياق مختلف. وأوصت الدراسة بأن هناك حاجة لضمان مشاركة جميع الفاعلين والمنتفعين في عملية التخطيط لمشاريع إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، وذلك لأن عملية التشاور ستعزز البرامج من خلال جعل الأهداف أكثر وضوحاً وأكثر واقعيةً وارتباطاً بواقع النساء، كما أن تحديد مبلغ ضخم من المال ليتم إنفاقه ضمن وقت قصير هو ليس توجهاً صحيحاً لتسهيل السلام الدائم، وعمليات إعادة الإعمار للنساء في كوسوفو. كما أوصت الدراسة بأنه من الممكن تطوير مبادرة نساء كوسوفو وتحسينها من خلال فهم الواقع المحلي والثقافة والتقاليد والبنية التحتية وطريقة العيش.

(Kalungu, 2004. 39).

أما دينيز كانديوتي(2004)، فتناولت موضوع برامج الممولين، والمؤسسات الدولية في أفغانستان في مقالة بعنوان "الخيال السياسي يلبي أسطورة النوع الاجتماعي: الديمقراطية وحقوق المرأة في إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع"، والفكرة الأساسية للمقالة تتمحور حول جذب الانتباه إلى حقيقة أن قضايا النوع الاجتماعي أصبحت مسيسةً بوسائل إنتاجية مضادة، ووسائل لم يسبق لها مثيل في سياق جيوسياسي جديد، حيث أن التدخلات المسلحة ترشد الخطط وبرامج العمل للحكم التي يتعهد بتمويلها الممولين الدوليين، والمؤسسات العالمية. وحسب الكاتبة هناك وجود إدراك جديد شائع فيما يتعلق بالحاجة لدمج النساء في إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، وخلفية هذا الإدراك تتجلى في قرار الأمم المتحدة 1325. إن استعمال الباحثة لحالة ما بعد طالبان في أفغانستان هو محاولة لتوضيح أن البرامج التكنوقراطية التي لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التسويات السياسية في سياقات محددة ما بعد الاستعمار، هي برامج غير فعالة، وتأتي بنتائج عكسية، وتضعف المستهدفين الذي هم أكثر حاجة للدعم. فالتدخلات

التي تهدف لبناء قدرة المستهدف وبناء التحالفات لا يمكن تحقيقها ضمن إطار زمني، وموارد محددة ضمن دورة المشروع، (Kandiyoti, 2004. 134).

وتجادل الكاتبة بأن هناك فجوة متزايدة ما بين الخطابات الدائرة في الشبكات النسوية العابرة للحدود القومية، والسياسات على المستوى الوطني والطريقة التي تسير فيها علاقات النوع الاجتماعي، ضمن طبقات معقدة من المعتقدات التاريخية والثقافية. ومهما يكن الدور الذي يلعبه الفاعلين والمؤسسات الدولية فهناك صراع على المستوى الوطني حول الحقوق الدستورية وحقوق المواطنة. فالتوازن الخطر بين القوى المتنازعة يجلب ضغوطاً متناقضة على حقوق المرأة في أفغانستان، فمؤسسات الحكم العالمي، ونظام الأمم المتحدة بشكل خاص، تتطلب التوافق مع العديد من الاتفاقات الدولية التي تضمن حقوق الإنسان للمرأة من ناحية، ووجود بعض المجموعات السياسية التي تعارض إدخال تغييرات على أوضاع النساء، ولا تعرض حلولاً وسطية في موضوع الشريعة الإسلامية من ناحية أخرى. وهذه الصراعات بين هذه التوجهات هي واضحة في دستور أفغانستان الجديد؛ الذي يقر بوجود العديد من الاتفاقات الدولية والإدعاءات بأنه لا يوجد قانون يتعارض مع الشريعة الإسلامية. وهذه الفجوات الفعلية تنعكس في المجال السياسي، حيث أن البرامج والخطط التكنوقراطية لمؤسسة النوع الاجتماعي (بما في ذلك إيجاد آلية وطنية - وزارة شؤون المرأة) تلاقى قبولاً ضئيلاً. وإضافةً إلى ذلك فإن وجود دولة مفككة، وحكومة مركزية ضعيفة، تفتقد إلى نظام قضائي فعال يثير الشكوك حول فكرة المؤسسة، ما لم يتم فهمها بشكل ضيق كمارسة يتبعها الممولون في برامجهم الخاصة. وكلما زاد الربط الخلاق بين تعقيدات سياسات النوع الاجتماعي في أفغانستان وفي أي مكان، ومكوناتها التاريخية، فإن هذا الربط سيفوض مقاربة سياقية غير تكنوقراطية التي تتطلب مستويات من الالتزام، وأنواعاً من بناء التحالفات والتعاون التي تتعدى الإطار الزمني والموارد المحددة ضمن دورة المشروع. وغياب ذلك سيؤدي إلى ظهور "بناء الدولة المزخرفة" التي تشير إلى التدخلات الركيكة التي تحمل في طياتها أدنى حد من التكلفة والمخاطرة (Kandiyoti, 2004. 135).

ومن الدراسات الأخرى التي أجريت حول أفغانستان هي دراسة لـ (Lina Abirafteh) (2005) بعنوان "دروس من المساعدة الدولية في أفغانستان ما بعد النزاع التي تركز على النوع الاجتماعي". لقد عاشت أفغانستان فترة ثلاثة وعشرون عاماً من النزاعات في ظل الإتحاد السوفيتي، والحرب الأهلية، وطالبان وأخيراً الحرب الأمريكية على أفغانستان لمحاربة طالبان حيث جعلت هذه الحروب النساء الأفغانيات مركز الاهتمام الدولي ومحور كبرى تدخلات المساعدات التي تستهدف النوع الاجتماعي.

وتركز الكاتبة على فكرة أن المساعدات الدولية التي تركز على النوع الاجتماعي في فترة ما بعد الحرب لا تحدث التغيير الاجتماعي، لكن يمكنها المساعدة أو إعادة القدرة الكامنة للنساء الفعلية على إحداث التغيير من خلال السياسات والبرامج. واستطاعت الكاتبة استنتاج العديد من الدروس المتعلقة في موضوع المساعدات الدولية للنوع الاجتماعي. (Abirafeh, 2005. 17).

أما المنهجية التي استعملتها الكاتبة في جمع البيانات فهي مصادر أولية مثل : المقابلات، والاستمارات ونقاش المجموعات البؤرية التي أجريت في كابول على مدى شهرين. حيث تم إجراء ما يقارب 50 مقابلة مع صناع ومهني سياسة النوع الاجتماعي، بما فيهم محليين ودوليين، والذين يمثلون رؤساء الوكالات الدولية، وحلقات التواصل الخاصة بالنوع الاجتماعي، ومنفذي برامج النوع الاجتماعي، ورؤساء المؤسسات النسوية الأفغانية، وكذلك النساء الأفغانيات المنتفعين والمنفعتات من برامج التنمية. وهدفت الدراسة لجمع تغذية راجعة ولإيجاد فهم أفضل لتصورات النساء والرجال ولإعلام البرامج بتلك التغذية الراجعة وتلك التصورات. وأشارت الدراسة لمصطلح المجتمع الدولي الذي تقصد به المؤسسات الدولية، والمانحين (المؤسسات الأحادية، والمؤسسات متعددة الأطراف)، المؤسسات غير الحكومية الدولية. (Abirafeh, 2005. 5).

أما الدروس التي أشارت إليها الدراسة فتمحورت حول: أنه غالباً ما تخط التنمية بالتغيير الجذري الاجتماعي، خاصة في فترة ما بعد النزاع. ف رؤية النساء الأفغانيات وهن يطرحن البرقع باسم الحرية حفز إدارة بوش على الحرب على أفغانستان. وعلى الرغم من جميع التصريحات البيانية التي استعملت لتبرير التدخلات في أفغانستان، إلا أنه لم يتم تحرير، ولا تمكين النساء الأفغانيات. إن عملية إحداث التغيير الاجتماعي هي عملية طويلة الأمد يجب أن تعمل على مستوى بنوي عميق لمعالجة أشكال عدم المساواة الخاصة بالنوع الاجتماعي. فهذه العملية لا تأتي على شكل مخرجات لمشروع. وعملية التغيير الاجتماعي لا يمكن إحداثها من خلال التدخلات التنموية. فعملية التغيير الاجتماعي تحدث على كل مستوى ومن خلال النساء أنفسهن، وهي عملية ترتبط بالسياق المحلي، والتي تثير الشك حول إمكانية أجندة التغيير الاجتماعي التي تفرضها المساعدة الدولية، ولا بد من دمج تحليل النوع الاجتماعي في جميع التدخلات في فترة ما بعد النزاع، وذلك لرفع احتمالية إحداث التغيير الاجتماعي. وهذا يتوجب أخذ احتياجات وأدوار الرجال، والنساء على السواء في فترة ما بعد النزاع بعين الاعتبار، حيث تغيير النظام، والعلاقات الخاصة بالنوع الاجتماعي يستوجب التركيز على كل من الرجال والنساء. وتؤكد النساء في أفغانستان على إهمال الرجال في برامج التنمية. ويجب الاهتمام بأن لا يشعر كلا الطرفين بأنه مهمش (Abirafeh, 2005. 19).

إن الأيديولوجيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في فترة ما بعد النزاع هي أرضية غير ثابتة، ومتغيرة في تلك الفترة، وقد تعمل تدخلات النوع الاجتماعي زيادة عدم ثباتها بحيث تشكل تحدياً لأشكال البطريركية القائمة. وسياقات ما بعد النزاع قد تجلب فرصاً لأدوار جديدة للنساء والرجال، فقد تتغير أدوار النوع الاجتماعي بينما لا تتغير علاقات النوع الاجتماعي، والمشاريع التي تهدف لتعزيز المصالح الإستراتيجية قد تساهم في إحداث التغيير، بينما تلبية الحاجات العملية قد لا تسهم بالضرورة في التأثير على النظام. وتؤكد الدراسة على أن التدخلات في أفغانستان كانت تفتقد للبحث الضروري عن التعريفات المحلية الخاصة بالتنمية، (مثل النوع الاجتماعي، والمجتمع المدني والديمقراطية)، وسيكون من الأفضل توظيفها في السياقات والعمليات المحلية القائمة. إن تدخلات المساعدة بحاجة لفهم شامل للسياقات التاريخية، والثقافية والاجتماعية وهويات النوع الاجتماعي ضمن تلك السياقات. وهذا الفهم سيساعد على منع تزايد التحليلات السطحية واستعمال الصور النمطية. وفهم هذه التفاصيل الجوهرية يساعد على صياغة أفضل للتدخلات من خلال معرفة الأشياء التي تهتم المجتمعات التي يتم دعمها، ومن خلال معرفة الأشياء التي تريد تلك المجتمعات تغييرها. وتحليل وفهم السياق في أفغانستان أظهر أن النساء والرجال يمتلكون القدرة على إنتاج، وإظهار احتياجاتهم ومصالحهم عند إعطائهم الفرصة لذلك. والسماح للناس للمشاركة في التنمية ليس كافياً، بل يتوجب عليهم امتلاك العملية ونتائجها. ومن الدروس التي أشارت إليها الدراسة أن المؤسسات المحلية بحاجة إلى تعزيز قدراتها. كما يتوجب على المجتمع الدولي إيجاد تنسيق أفضل للجهود خاصة فيما يتعلق بموضوع النوع الاجتماعي، وذلك لتسهيل التنسيق لمجموعات النوع الاجتماعي، والمجموعات النسوية المحلية كما سيخفف من توجهات التنافس والفساد (Abirafeh, 2005. 24-25).

تناولت بعض الدراسات فعالية المساعدات والدور الذي تلعبه بعض الوكالات الدولية متعددة الأطراف في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي في بعض الدول النامية، مثل المساعدات المقدمة من الإتحاد الأوروبي لدول جنوب شرق آسيا، في مجال مساواة النوع الاجتماعي، وكذلك فحص البرامج المشتركة التي تمويلها عدد من الوكالات المانحة .

وفي دراسة قامت بها (Donah Baracol Pinhao) (2010)، بعنوان " سياسات الإتحاد الأوروبي حول مظاهر النوع الاجتماعي لبناء الديمقراطية في جنوب شرق آسيا"، حيث بحثت تلك الدراسة في الإستراتيجيات التي يتبناها الإتحاد الأوروبي في التعامل مع موضوع النوع الاجتماعي في دول جنوب شرق آسيا، والتي تشمل الفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وفيتنام، وكمبوديا، وتيمور.

وتبين الدراسة أن الإتحاد الأوروبي يعمل ضمن إستراتيجيتين لتعزيز مساواة النوع الاجتماعي، وهما دمج مساواة النوع الاجتماعي في جميع السياسات والإستراتيجيات والأعمال، وتمويل الإجراءات التي تدعم بشكل مباشر تمكين النساء. ولذلك تفحص الدراسة تنفيذ هذه الإستراتيجيات التي يتبعها الإتحاد الأوروبي في مجال التعاون التنموي، وتتطرق الدراسة لفحص أثر تلك الإستراتيجيات، وذلك للإجابة على أسئلة الدراسة المتعلقة بموقف الإتحاد الأوروبي، سواء كان موقفاً مقنعاً أو كافياً أو هامشياً، في شبكة عمله ضمن المبادرات الخارجية الخاصة بمساواة النوع الاجتماعي في المنطقة، وإذا ما كان الإتحاد الأوروبي عاملاً فعالاً في تعزيز الديمقراطية، ومظاهرها الخاصة بالنوع الاجتماعي وكيف يتم إدراك دور الإتحاد في المنطقة. (Pinhao, 2010. 5).

واعتمدت الدراسة على تقارير دول جنوب شرق آسيا، حيث تمثل هذه الدول عينة الدراسة حول الالتزام باتفاقية سيداو، وذلك لكونها أساساً موحداً تلتزم الدول بموجبه قانونياً في الإيفاء بالتزاماتها نحو النساء، وكذلك لأن سيداو هي أساساً مشتركاً لأطر العمل الوطنية حول مساواة النوع الاجتماعي. لذلك اعتمدت الدراسة على أجزاء من تلك التقارير المرفوعة من دول جنوب شرق آسيا حول التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ بنود سيداو، وذلك لعدم توفر المعلومات والدراسات ذات العلاقة. وبُنيت الدراسة أيضاً على الجداول التي تظهر مشاركة النساء في المقاعد البرلمانية في تلك الدول، وملف النوع الاجتماعي في الحكومات، والموازنات الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي، كما اعتمدت الدراسة على ملحق ترتيب دول جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2009، وأظهر هذا الملحق أن بعض دول جنوب شرق آسيا ليس لديها أداء جيداً في مجال مساواة النوع الاجتماعي. واعتمدت الدراسة على هذا الملحق لاعتماده على إستراتيجية دمج النوع الاجتماعي التي تم تبنيها منذ إعلان منهاج مؤتمر بيجين في عام 1995، حيث أن هذه الإستراتيجية توافق عليها الحكومات، ومؤسسات التنمية التي تعنى بتعزيز مساواة النوع الاجتماعي حيث إستراتيجية دمج النوع الاجتماعي مبنية على أساس المشاركة المتساوية لكل من الرجال والنساء في التخطيط، وصنع القرار، ومساواة النوع الاجتماعي لها أربع أبعاد وهي الوصول إلى المصادر الاقتصادية، والممتلكات، وصنع القرار على جميع المستويات، ومكافحة التمييز ضد المرأة في القانون والتشريع والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. (Pinhao, 2010. 7)

وبحثت الدراسة في ما إذا كان الدور الذي يضطلع به الإتحاد الأوروبي كافٍ أو مقنع أو هامشي في مجال المبادرات الخارجية الخاصة بمساواة النوع الاجتماعي في المناطق السابقة، كما تبحث أيضاً

إذا ما كان الإتحاد الأوروبي لاعب فعال في تعزيز الديمقراطية وجوانبها المتعلقة بالنوع الاجتماعي وكيفية إدراك دور الإتحاد في المنطقة. (Pinhao, 2010. 3).

وأظهرت نتائج الدراسة بأن الإتحاد الأوروبي يضطلع حالياً بدور هامشي في تعزيز قضية مساواة النوع الاجتماعي، سواء من خلال أطر عمل الاتحاد لتعزيز الديمقراطية، أو من خلال البرامج المنفصلة، وهناك القليل من الإنجازات للإتحاد الأوروبي في هذا المجال. وأظهرت الدراسة أن الدمج الحقيقي لأبعاد النوع الاجتماعي كانت ضعيفة، كما أن الموارد المالية التي خصصت لهذا الأمر كانت ضئيلة مقارنة مع الأموال التي خصصت لقضايا أخرى، ويفتقد الإتحاد الأوروبي لسياسة منظمة وواضحة لتنفيذ إستراتيجية النوع الاجتماعي في مبادراته الخارجية، وذلك بسبب عدم بلورة الآليات المخصصة للاستجابة ولتنفيذ هذه السياسة. وحتى في دول الإتحاد الأعضاء فإن عملية دمج النوع الاجتماعي لم تكن سهلة وسريعة كما أن الدول الأعضاء منفردة تنتوع في سرعتها ومقاربتها لدمج النوع الاجتماعي. وأشارت الدراسة إلى أنه لا يوجد ترابط بين سياسة الإتحاد الأوروبي التي يرى فيها مساواة النوع الاجتماعي كقضية أولوية، وإستراتيجيات الدول التي يفترض على تلك الدول التعامل معها كقضية متقاطعة. ولا يوجد تحديد وتوزيع محدد في تلك الوثائق لإدراك أن مساواة النوع الاجتماعي كمشروع متميز وواضح أو بند منفصل في الميزانية. (Pinhao, 2010. 11-12).

أوصت الدراسة أنه يتوجب على الإتحاد الأوروبي تبني مقاربة أكثر فعالية، بحيث يصبح شريكاً هاماً في التعاون التنموي، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار أن دول جنوب شرق آسيا هي دول موقعة على اتفاقية محاربة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمواثيق الدولية الأخرى مثل: إعلان مناهج عمل بيجين، والأهداف الإنمائية للتنمية حيث تساعد على تسهيل تحقيق أهداف مساواة النوع الاجتماعي، وتزويد الحوافز الضرورية لإطلاق المبادرات الملموسة من الحكومة، والمجتمع المدني، والمانحين الدوليين. ومن العوامل التي ستساعد الإتحاد الأوروبي هي أن دول جنوب شرق آسيا لديها أطر عمل قانونية على الرغم من تنوع نطاقها المؤسسي، وإطار عمل السياسة. كما أن المصادر المالية المتوفرة لنشر المواد التعليمية، وأنشطة الدعاية، والمشاركة في الاجتماعات، والمنتديات الدولية لا تزال محدودة مما تعيق عمل المناصرة، إضافة إلى ذلك إن عدم الاستقرار السياسي، والمشاكل يشوش ويعيق تنفيذ البرامج الخاصة بالنوع الاجتماعي سواء من فاعلين خارجيين، أو بفعل الحكومات. وهناك قضية اللامركزية في بعض دول جنوب شرق آسيا، حيث تعتبر قضية للدرجة التي تسمح فيها اللامركزية السلطات المحلية بتمرير بعض القوانين المحلية التي تعبر اعتبارات قليلة لحقوق المرأة، أو تلك التي تعزز من الممارسات غير القانونية، والتقليدية التي تعود بالأثر السلبي على النساء. كما يتوجب على

الإتحاد الأوروبي الأخذ بعين الاعتبار أن رفع التقارير الخاصة بالنوع الاجتماعي، وتحليل النوع الاجتماعي وتقييم البيانات جمعها هي ضعيفة في معظم دول جنوب شرق آسيا. (Pinhao, 2010. 14-15) ومن الدراسات العالمية التي تناولت فعالية المساعدات أيضاً، هو تقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، والمفوضية الأوروبية، بعنوان "خريطة فعالية المساعدات، ومساواة النوع الاجتماعي: نتائج عالمية ورسائل رئيسية" للباحثين Letty Chiwara and Maria Karadenizli (2008).

ويمثل هذا التقرير مراجعةً للقضايا، والتوجهات التي برزت من دراسات تمحورت حول فعالية المساعدات، ومساواة النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة في اثني عشر دولة، وهي: اندونيسيا، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأثيوبيا، وغانا، ونيبال، وهندوراس، وسيراليون، ونيكاراغوا، وكزغزستان، وأوكرانيا، وجوينا الجديدة. تركز الدراسة حول دراسة عناصر فعالية المساعدات الخمسة، وهي الملكية، والتوافق، والانسجام، وإدارة النتائج، والمسائلة المتبادلة. وهذا التقرير يقدم مراجعةً للقضايا، والتوجهات الناتجة عن دراسة فعالية المساعدات، ومساواة النوع الاجتماعي، وتمكين النساء في تلك الدول. وأجريت الدراسة ضمن الشراكة ما بين المفوضية الأوروبية، والأمم المتحدة الخاصة بمساواة النوع الاجتماعي للسلام والتنمية، وهو برنامج مشترك تنفذه كل من المفوضية الأوروبية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اليونيفيم، ومركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية. كما بحث التقرير في مدى دمج مساواة النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة، وأولويات وآليات التنمية الوطنية لتعزيز مساواة النوع الاجتماعي في خطط التنمية الوطنية. كما تمحور التقرير حول استعمال المقاربات المبنية على البرامج لإيصال المساعدات، والمدى التي تعكس فيه مساواة النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة. ومن القضايا التي تطرق إليها التقرير دور المفوضية الأوروبية في نظام المساعدات الجديد، وقدرة إستراتيجياتها على تحقيق أهداف مساواة النوع الاجتماعي بما يتناسب مع الأولويات الوطنية في هذه الدول. (Chiwara and Karadenizli, 2008. 3)

وتمت دراسة هذه القضايا من خلال بيانات أولية وثانوية، كما تم إجراء مقابلات مع المسؤولين الحكوميين، والممولين ومؤسسات المجتمع المدني، وآليات المرأة الوطنية، والأكاديمي ومؤسسات وشبكات المرأة. كما تم دراسة العديد من أوراق السياسة الحكومية، ووثائق الموازنة، ومسح المساعدات الرسمية، وتقارير الممولين، والأبحاث المتوفرة حول مساعدة النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة. وكان هناك قيوداً واضحة تمثل في عدم توافق البيانات بين الممولين والحكومات الشريكة، وغياب البيانات والمعلومات المنشورة حول تدفق المساعدات، وتوزيع الإنفاق لكثير من الدول. كما كان هناك نقصاً في

البيانات المفصلة حسب الجنس، ومؤشرات النوع الاجتماعي في أطر تقييم الأداء، كما كان هناك نقصاً متوازناً لمتابعة وتقييم برامج الممولين، وخطط التنمية الوطنية، والمقاربات المبنية على البرامج. (Chiwara and Karadenizli, 2008. 7).

وفيما يتعلق بعنصر الملكية؛ أشارت الدراسة إلى أن على الرغم من وجود تحسن ملحوظ في دمج أولويات مساواة النوع الاجتماعي في خطط التنمية الوطنية، إلا أن هذه الأولويات تتبخر عندما تأتي إلى البرامج القطاعية، وتوزيع الموارد. وجدت الدراسة أن هناك ثمان دول من اثني عشر دولة، والتي تشمل: نيبال، وغانا، وأثيوبيا، واندونيسيا، وسيراليون، وكزغزستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهندوراس، حيث وضعت حكومات تلك الدول آليات مؤسسية لتوسيع مشاركة مناصري مساواة النوع الاجتماعي في وضع الأولويات الوطنية، والذي نتج عنه دمج أفضل في أولويات مساواة النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة في إستراتيجيات التنمية الوطنية، ومكافحة الفقر. وأشارت الدراسة إلى أن الأسباب التي تقف وراء تبخر أولويات النوع الاجتماعي في البرامج، وعمليات الموازنة، تكمن في القدرة المحدودة لوزارة المالية، والتخطيط الاقتصادي، والوزارات القطاعية، وآليات المرأة الوطنية في تحليل النوع الاجتماعي على أطر السياسة الاقتصادية الشمولية التي تمكنهم من دمج أهداف، ومؤشرات مساواة النوع الاجتماعي في أطر النتائج، وأطر عمل الإنفاق متوسطة المدى.

(Chiwara and Karadenizli, 2008. 8).

أما فيما يتعلق بعنصر التوافق، فإنه يتوقع من الممولين ملائمة مساعدتهم مع أولويات التنمية المحددة وطنياً والأنظمة المالية العامة. وقد وجدت الدراسة أنه لم تفي الدول المانحة، والحكومات بالتزاماتها إزاء مساواة النوع الاجتماعي. كما وجدت الدراسة أن نقص الأهداف، والمؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي لتقييم مخرجات، ونتائج التنمية كان فجوة رئيسية في توزيع، وتخصيص الموارد لمساواة النوع الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، فإن برامج المانحين في الكاميرون، وسيراليون ساهمت في إدراك أولويات النوع الاجتماعي الوطنية. أما عنصر الانسجام، فقد أشارت الدراسة هناك إلى زيادة في آليات التنسيق الحكومية للممولين التي تمثل كأساس لعمل تحليلي مشترك، ولبرامج منسجمة حول أولويات التنمية؛ بما فيها مساواة النوع الاجتماعي. إلا أن أثر آليات انسجام مساعدات المانحين على النوع الاجتماعي لبرامج المانحين والمصادر المخصصة للنوع الاجتماعي تختلف بشكل واضح كما هو في حالات الكاميرون، وأوكرانيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهندوراس، كما أن أثر مقارنة التمويل التي تركز على البرامج، والمنفذة في العديد من الدول؛ بما فيها الدعم المباشر للموازنة، ومقاربات التمويل التي تركز على التمويل عبر القطاعات الواسعة، وسلطة التمويل لديها أثر محدود على برامج

وتتمويل مساواة النوع الاجتماعي، كما أن نظام تمويل المشروع هو الشكل الأكثر شيوعاً من أشكال المساعدات (Chiwara and Karadenizili, 2008. 16).

أما فيما يتعلق بعنصر إدارة النتائج، وجدت الدراسة أن الدول المذكورة، والمانحين يلتزمون بإدارة، وتنفيذ المساعدات لتركز على النتائج، والاستفادة من المعلومات في تحسين وضع السياسات، كما أن الدول تلتزم بتعزيز أطر تقييم الأداء، وجمع المعلومات الإحصائية لتقييم التقدم في إستراتيجيات التنمية الوطنية، وهناك قيوداً واضحاً في هذا السياق ألا وهو التركيز على العملية، والآليات لإيصال المساعدات بدلاً من التركيز على نتائج ومخرجات التنمية بما فيها مساواة النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة. وأشار التقرير أيضاً إلى أن مستوى إدخال مؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي في أطر عمل النتائج، وتقييمات أداء البرامج وسياسات المانحين، وكذلك جمع المعلومات المفصلة حسب الجنس من خلال مكاتب الإحصاء الوطنية لا تزال محدودة جداً (Chiwara&Karadenizli, 2008. 21-22).

أما المحاسبة أو المسائلة المتبادلة، فقد أشار التقرير إلى أن الشرط الأساسي لتعزيز المساءلة المتبادلة للحكومات، والمانحين لتحقيق نتائج التنمية هو الانخراط الفعال للمجتمعات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومناصري النوع الاجتماعي في التقييم. كما أن تنفيذ مبادرات التقييم المبنية على المجتمع في أثيوبيا قد عزز من المساءلة الاجتماعية من خلال تقييم أثر الإستراتيجيات الوطنية، وبرامج المانحين في تقليل الفقر، وأشكال انعدام مساواة النوع الاجتماعي. وأشار التقرير أيضاً إلى أن الدول شركاء التنمية هم عرضة للمساءلة لتحقيق نتائج التنمية، كما أشار التقرير إلى أنه لا توجد آليات مصممة لتقييم أثر تنفيذ المساعدات على مساواة النوع الاجتماعي بسبب عدم وجود مؤشرات لقياس أثر فعالية المساعدات على التنمية. وحدد التقرير أن المساءلة، الهدف منها التركيز على محاسبة الدول النامية للمانحين، وليس بالضرورة محاسبة الحكومات لمواطنيها، وفي كثير من الدول، فإن دور الآليات الوطنية الخاصة بالمرأة، ومؤسسات المجتمع المدني الذين يطالبون بالمساءلة، هو دور محدود بسبب قدرتهم المحدودة على ممارسة ذلك الدور وعدم توفر أنظمة للمساءلة لتعزيز مشاركتهم. (hiwara & Karadenizli, 2008. 23)

هناك القليل من الدراسات التي تناولت موضوع المساعدات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو، على الرغم من وجود العديد من الدراسة، والمقالات حول فعالية المساعدات الخارجية بشكل عام، وإشكالاتها في الأراضي الفلسطينية في ظل الوضع السياسي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتمت مراجعة الدراسات التي تتقارب من موضوع الدراسة هذه، وخاصة فيما يتعلق بتأثير الوضع السياسي، وتوافق أولويات المانحين والمتلقين، كما تمت مراجعة

الدراسات الفلسطينية القليلة المتوفرة حول العلاقة بين الأولويات التنموية الوطنية، وأولويات المانحين المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي، والمساعدات المقدمة في فترة ما بعد أوسلو.

وحاولت الدراسة مراجعة بعض الحالات التي تمت دراستها في سياق الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتمت مراجعة حالات دراسية تتناول المساعدات المقدمة من الوكالة الأمريكية، كأحد الفاعلين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما تمت مراجعة " الاستثمار في نصف السكان : مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي " المساعدة الطارئة للمناطق المحتلة"، " بروز النخبة الفلسطينية المعروفة : المانحون، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية".

هناك دراسة بعنوان " المساعدة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين : متعاقدين أو شركاء :حالة دراسية لمساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية في فلسطين ما بين 1999-2003 " للباحثة ريم جعفري. بحثت الدراسة في مدى استجابة الوكالة الأمريكية للتنمية الوطنية في الفترة الممتدة ما بين 1999-2003، كما بحثت الدراسة أيضاً في كيفية ملائمة الأجندة التنموية الفلسطينية وأجندة الوكالة الأمريكية مع تركيز خاص على القطاع الإنتاجي، وسعت الدراسة للإجابة على سؤال الدراسة : ألا وهو مدى دعم الوكالة الأمريكية للتنمية لأولويات التنمية الفلسطينية بين 1999-2003. واعتمدت الدراسة على التقنيات الكمية، والكيفية في جمع وتحليل البيانات حيث اعتمدت على مراجعة الوثائق، والخطط المتعلقة بخطط التنمية الوطنية الفلسطينية، ووثائق مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية في تلك الفترة، واعتمدت الدراسة في جمع المعلومات على المقابلات مع المسؤولين الرئيسيين للوكالة الأمريكية للتنمية، ووزارة التعاون والتخطيط الدولي، والخبراء الاقتصاديين، والمجلس الفلسطيني للإسكان والتنمية، وممثلين عن المركز الفلسطيني للتجارة، وهو أحد مشاريع الوكالة الأمريكية .

وجادلت الدراسة أن عملية تحديد الأولويات في المساعدات الخارجية يجب أن تكون عملية تشاركية مع إسهامات من كلا الطرفين: المانح، والمتلقي (Jafari, 2006. 25). وأشارت الدراسة بشكل رئيسي إلى أن الفلسطينيين يلفهم الشك حول المساعدة الأمريكية بسبب استمرار الدعم والانحياز الأمريكي لإسرائيل، وأن المساعدات الأمريكية المقدمة للفلسطينيين هي انعكاس لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وبالتالي كان هناك هدف سياسي رئيسي للمساعدات المقدمة من خلال الوكالة، وهو دعم عملية السلام التي تلعب فيها الولايات المتحدة الوسيط الرئيسي. (Jafari, 2006. 41).

وأشارت الدراسة إلى أن الوكالة الأمريكية للتنمية قامت بدعم المشاريع الفلسطينية في القطاع الإنتاجي الفلسطيني، كما لم تستجب الوكالة الأمريكية لاحتياجات القطاع الزراعي الفلسطيني قبل عام 2005. كما أشارت الدراسة إلى أن الوكالة الأمريكية للتنمية كانت أكثر استجابة لأولويات الفلسطينية بعد اندلاع

الانتفاضة الثانية، حيث تمحورت هذه الأولويات حول خلق فرص عمل، والبناء، والدعم الطارئ للقطاع الخاص، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد الوكالة الأمريكية للتنمية على التعاقد مع المؤسسات المحلية عند تنفيذ برامجها التنموية، حيث أن الاعتماد على مؤسسات محلية فلسطينية يساعد على بناء قدرات القطاع الخاص الفلسطيني. وأشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود تقارب وثيق بين الأولويات الوطنية الفلسطينية، وأولويات الوكالة الأمريكية للتنمية في القطاع الإنتاجي، إلا أنه لم يكن هناك ملكية متساوية في عملية وضع الأجندة، وتصميم وتنفيذ المشاريع بين الفلسطينيين، والوكالة الأمريكية للتنمية. وأشارت الدراسة إلى أن مستوى التشاور مع الفلسطينيين يعتمد على مدى ارتياح الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومجلس الوزراء الفلسطيني، كما يعتمد التشاور مع الفلسطينيين على الأيديولوجية، والفلسفة التي يملكها مدير وكبار مسؤولي بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية. (Jafari , 2006. 53).

إن مراجعة " الاستثمار في نصف السكان: مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي " المساعدة الطارئة للمناطق المحتلة، آيلين كتاب وآخرون (1996) تركز على مراجعة ونقد لتقرير البنك الدولي الصادر في عام 1994 تحت عنوان " المساعدة الطارئة للمناطق المحتلة " استناداً لدراسة أعدتها بعثته الميدانية إلى الأراضي المحتلة في عام 1993، تؤكد على أن الوثيقة الصادرة عن البنك الدولي لا تحتوي على اهتمام منتهج بقضية المرأة الفلسطينية، وبالموضوعات المتصلة بها أي مكانة النساء الفلسطينيات، وأدوارهن الفعلية والكامنة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومصالحهن، واحتياجاتهن. وحاولت المراجعة إظهار أن الأدوار المتعددة التي تضطلع بها النساء كمنتجات، وكمناح للرعاية، وكمديرات لشؤون المنزل، وكأمهات ومنظمات في المجتمع المحلي هي ذات أهمية مركزية لاستمرارية، وتنمية المجتمع، والاقتصاد الفلسطيني، وهذه الأدوار لم تذكر في وثيقة المساعدات الطارئة، وبذلك فإن الوثيقة لا تعمل على إدماج النساء في البنى المختلفة للمجتمع الفلسطيني، أي أن برنامج المساعدات الطارئة، وما يؤسس له من مجرى تمويهما بمثابة استثمار في نصف السكان فقط، لا تلبي بسبب من ذلك متطلبات التنمية البشرية المستدامة في فلسطين. وتؤكد المراجعة على أن هذا البرنامج لا يلتزم بالسياسات التي عبر عنها البنك في وثائق ومواضع أخرى، كما في التقرير الصادر بعنوان " تقوية دور النساء في التنمية الاقتصادية ". وتجادل المراجعة أن الاعتماد على أداة التحليل المرتبط بالنوع الاجتماعي تساعد على تحديد مكامن التحيز المرتبط بالنوع في هذه المقترحات، وتسمح بإعادة صياغة الإستراتيجيات الاقتصادية المقترحة حتى تصبح شاملة لنصف المجتمع، لا مستثنية له. (كتاب وآخرون، 1996، 23).

أما كتاب " بروز النخبة الفلسطينية المعلومة : المانحون والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية " لساري حنفي وليندا طبر (2006)، فتناول دراسة، وتحليل العلاقات بين المنظمات الأهلية الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والممولين باعتبارها آليات، وعلاقات بنوية ضمن عمليات المساعدات في ثلاث قطاعات، وهي: قطاع المرأة، وقطاع الصحة، وحقوق الإنسان والتنمية. وبُني هذا الكتاب على أبحاث ومقابلات أجريت قبل الانتفاضة وأثناءها (1998-2001) حيث تم اختيار عينة الكتاب من 33 جهة مانحة و45 منظمة أهلية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى مجموعة من اللقاءات، والمقابلات التي ركزت حول القطاعات الثلاثة السابقة.

قامت الدراسة بتحديد ثلاثة أنواع من السلوك المؤسسي، وهي : الولاء، والهروب الفردي، والمقاومة، وذلك لوصف موقف المنظمات غير الحكومية في القطاعات الثلاثة من الجهات المانحة. أما فيما يتعلق بقطاع المرأة، أشارت الدراسة بأن المنظمات النسوية تمثل حالة الولاء حيث أن العديد من الأجنحة الدولية الخاصة بتقديم المرأة لم تكن فقط ملائمة تماماً للأطراف المحلية، بل كان هناك قبولاً من المجتمع المحلي نظراً للتطورات التاريخية ضمن الحركة النسوية الفلسطينية. والمنهجية التي اعتمدها الدراسة المتعلقة بتبادل الأجنحة بين العالمي، والمجتمع المحلي تتدرج ضمن جدليات أوسع حول الحداثة، ونقل الأفكار والأنماط الاجتماعية والسياسية من الغرب إلى المجتمعات النامية. (حنفي وطبر، 2006. 88)

ولذلك اتبعت الدراسة أسلوباً شمولياً يأخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي للقطاع المحلي. ففي حالة قطاع أجنحة التنمية، والمرأة اعتمدت الدراسة على التطور التاريخي للحركة النسوية الفلسطينية، وتطور أجنحتها، وتحولها خلال الفترات التاريخية، وخاصة قبل وبعد توقيع اتفاق أوسلو. (حنفي وطبر، 2006. 87).

وتم دراسة وتتبع تاريخ الحركة النسوية الفلسطينية. وأشارت الدراسة إلى أن الحركة النسوية الفلسطينية كان لها أجنحةً مشابهةً للمانحين، كما كان لها مصلحةً تتماشى مع أولوية المانحين في مرحلة بناء الدولة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وتقر الدراسة بأن التحول في أولويات الحركة النسوية بحيث أصبحت تركز على تشجيع مساواة المرأة من خلال مشاريع النوع الاجتماعي، والمدافعة سبقت وتوازت مع وصول المانحين. ومن العوامل التي ساعدت على هذا التوافق بين مصالح المانحين، ومصالح المؤسسات النسوية الفلسطينية الأهلية هو تحول مسؤولية واهتمام لجان المرأة، ومراكز المرأة المتخصصة من مسؤولية تقديم الخدمات الأساسية للنساء بما في ذلك الحضانات ورعاية الأطفال، والمشاريع المدرة للدخل، والخدمات الصحية حيث أصبح تقديم الخدمات لفئات الشعب الفلسطيني

مسؤولية تضطلع بها السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحولت تلك المنظمات إلى التركيز على اهتمامات ذات توجه نسوي بحيث وضعت الأولوية على المدافعة عن حقوق المرأة، بحيث ساعد هذا التحول في وجود توافق بين أولويات الحركة النسوية مع برامج المانحين التي تركز على برامج المدافعة. (حنفي وطبر، 2006. 104-105).

تشير مراجعة الأدبيات السابقة، وخاصة العالمية منها إلى أن الحالة الفلسطينية قد تكون حالة فريدة في دراسة المساعدات المقدمة للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي بعد أوسلو، وسبب هذه الميزة هو الحالة الفلسطينية التي تتميز بوجود واستمرار الاحتلال، والذي يضع المناطق الفلسطينية المحتلة ليس ضمن حالة ما بعد نزاع، وإنما حالة نزاع، كما أن الدراسات السابقة حول المساعدات المقدمة للنوع في فترة ما بعد النزاع، تشير إلى أهمية فهم السياق للحصول على نتائج أفضل لتلك المساعدات، وهذه التوصية تقيد في موضع الدراسة هذه في الجانب المتعلق حول ما إذا كانت الأولويات التي يتم دعمها بعد أوسلو هي أولويات شبيهة بأولويات ما بعد النزاع، متجاهلة الحقيقة على الأرض، ألا وهي الاحتلال. وفي حال أشارت الدراسة إلى ذلك فإن أحد توصيات الدراسة ستشير إلى ضرورة فهم السياق الفلسطيني.

والدراسات السابقة لم تتطرق بشكل رئيسي إلى تأثير الأوضاع السياسية على توجيه المساعدات، وبالتالي فالدراسة هذه تتميز في محاولتها لإظهار أثر الوضع السياسي على توجيه المساعدات، كما أن الدراسات التي تناولت فعالية المساعدات ركزت على مدى دمج خطط وإستراتيجيات التنمية الوطنية لمساواة النوع الاجتماعي، ولم تظهر العلاقة ما بين الحكومات الوطنية، والمانحين في إيصال مساعدات النوع الاجتماعي في الدول التي أجريت فيها دراسات حول فعالية المساعدات الخاصة بمساواة النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة. فالأدبيات العالمية في مجملها كما تمت الإشارة تؤكد على فهم السياق، وتوظيف تحليل النوع الاجتماعي في سياق ما بعد النزاع، وتطوير القدرات المحلية في مجال التخطيط. أما الأدبيات الفلسطينية القليلة المتوفرة فلم تتطرق إلى مناقشة المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة في مجال النوع الاجتماعي في فترة ما بعد أوسلو في القطاع الحكومي، وبالتالي فإن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الفلسطينية السابقة أنها تُعد محاولة متواضعة في بلورة طبيعة، ونوعية الأولويات فيما يتعلق بأولويات النوع الاجتماعي التنموية، وطبيعتها من حيث كونها أولويات شبيهة بمرحلة ما بعد النزاع، وبناء الدولة التي طرحت من قبل القطاع الحكومي في فترة ما بعد أوسلو، ومدى التقاء تلك الأولويات مع أولويات وكالات الأمم المتحدة.

الفصل الثالث

الأولويات التنموية للمرأة الفلسطينية في سياق كولونيالي

التمهيد :

لابد في بداية هذا الفصل من تعريف المصطلحات، مثل النسوية، والحركة النسوية، والتي سيتكرر ذكرها في هذا الفصل المرتبط بتتبع المسار التاريخي للحركة النسوية الفلسطينية، وأولوياتها، والعوامل التي ساعدت على بلورة تلك الأولويات والأشكال التنظيمية التي تم من خلالها طرح تلك الأولويات .

تعريف النسوية:

ظهر مصطلح النسوية في القرن التاسع عشر، وهو " مصطلح فرنسي يُطلق على خصائص الجسم الذكوري، أو المرأة ذات الصفات الرجولية، وعندما استعملت في أوائل القرن العشرين فإنها استعملت للدلالة على مجموعة من النساء اللواتي أكدن على خصوصية المرأة، والأمومة، وعذرية المرأة، ثم أصبحت تفهم النسوية فيما بعد بأنها موقف بالالتزام بتغيير المكانة الاجتماعية للمرأة، والاعتقاد بأن تبعية النساء والظلم الواقع عليهن هي نابعة من حقيقة جنسهن كنساء فقط. وظهرت حركات نسوية عديدة لها أصول سياسية، وفلسفية مختلفة إلا أنها جميعاً تشترك في تحقيق المطالب النسوية المتمثلة في إنهاء اضطهاد النساء، وتحقيق المساواة، والمطالبة بضمان حقوق المرأة، وإنهاء العنف ضدها". (Pilcher and Whelehan, 2004. 84).

وتعرّف كوماري جاوردينا (1986) النسوية: " بأنها الوعي باضطهاد، واستغلال النساء في العائلة، والمجتمع، والعمل الواعي من الرجال والنساء لتغيير هذا الوضع، والنسوية ضمن هذا التعريف تضم الحركات المطالبة بالمساواة، وتحرير النساء للحصول على الحقوق المتساوية، وتحرير النساء، والإصلاح القانوني لمعالجة أشكال التمييز القائمة ضد المرأة ". وتجادل جاوردينا بأنه على الرغم من أن هذه الحركات تقدم النضال من أجل المساواة، إلا أن هذه الحركات لا تعالج تلك المطالب الأساسية كتبعية النساء في العائلة أو تتحدى إطار علاقات الرجال والنساء القائم في السياق الذي يحدث فيه الاضطهاد. (Jayawardena, 1986. 2). فالمطالب النسوية بناءً على التعريفات السابقة تضم المساواة مع الرجل في العمل، والحقوق من منطلق الإصلاح القانوني، وإنهاء أشكال التمييز القائمة ضد المرأة.

تعريف الحركة النسوية الحديثة:

وتعرّف جاد (2003) الحركة النسوية الحديثة "حيث يقصد بالحركة النسوية الحديثة تلك المنظمات، والمجموعات، والشرائح النسوية التي عبرت عن نفسها في أشكال تنظيمية جديدة، ووضعت أهدافاً وخططاً وآليات عمل جديدة لتواكب التغيرات التي حدثت على مستوى البناء السياسي، والتنظيمي الذي تبلور بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، والذي وجد فعلياً على الأرض بعد هزيمة حزيران، يضاف إلى ذلك أشكال تنظيمية سابقة على تشكل تلك التنظيمات الجديدة التي تؤسس لصلات مستمرة مع النساء، بهدف نشر الوعي، أو تقديم خدمات، ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه يصعب فصل تشكل وتطور الحركة النسوية الفلسطينية عن الحركة الوطنية الفلسطينية في كافة مراحل وجودها" (جاد، 2003: 51).

1.3 أثر أولويات الحركة النسوية الفلسطينية على أولويات تنمية النساء في الأراضي

الفلسطينية المحتلة:

الحركة النسوية الفلسطينية كغيرها من الحركات النسوية في العالم الثالث ارتبطت بحركة النضال الوطني ضد الاحتلال الإسرائيلي. لقد ارتبطت الحركة النسوية الفلسطينية بالحركة الوطنية بدءاً من أوائل القرن العشرين حتى الوقت الحاضر، (كتاب وأبو عواد، 2007، 7)، إن قضية المرأة ونضالها من أجل المساواة، والتحرر لم تنبثق عن حركات نسوية مستقلة، بل تم طرحها دائماً كرافد للسياسة في مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال. إن جذور طرح قضية المرأة في فلسطين لم تكن نتيجة صراعات بين فئات المجتمع، كصراعات الطبقة، والنوع، وإنما كانت الحركة النسائية أحد الأدوات لتدعيم الكفاح الوطني (كتاب، 1999. 122).

يهدف هذا الفصل إلى تحديد الإطار التاريخي العام للأولويات التي طرحتها الحركة النسوية الفلسطينية في سياق كولونيالي متواصل من خلال الحركة النسوية الفلسطينية. وستستخدم هذه الدراسة تعريفات ترتبط بالنسوية والمطالب النسوية، وتعريف الحركة النسوية الحديثة، وذلك لتوضيح هذه المصطلحات التي سيتكرر ذكرها في هذا الفصل. يهدف هذا الفصل إلى تحديد الإطار التاريخي العام للأولويات التي طرحتها الحركة النسوية الفلسطينية. لقد لعبت كل مرحلة من مراحل التاريخ الفلسطيني دوراً في إبراز أولويات الحركة، حيث استطاعت طرح أولوياتها من خلال أشكال تنظيمية عديدة، تأثرت بالمرحلة التاريخية للقضية الفلسطينية. وهذا الفصل سيتتبع المسار التاريخي لأولويات الحركة النسوية

الفلسطينية، والمؤسسات التي تشكلت فيها تلك الأولويات وصولاً إلى أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ووجود آليات وطنية لبلورة أولويات خاصة بالنوع الاجتماعي، وذلك للتعرف بطبيعة الأولويات التي تم طرحها في هذا القطاع، والتغيرات التي مرت بها. ولمعرفة إذا ما كان هناك تشابه بين أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي في السلطة الوطنية مع أولويات النوع الاجتماعي في فترة ما بعد النزاع، وبناء الدولة، وبالتالي تجاهل الآليات الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة لحقيقة وخصوصية الأراضي الفلسطينية، ولمعرفة إذا ما كان هناك التقاء بين تلك الأولويات، وأولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الفترة الزمنية للدراسة، وهي الفترة الممتدة من 1997-2009، أي بعد تشكيل السلطة الوطنية، واندلاع انتفاضة الأقصى لمعرفة مدى تأثير الأولويات بالأوضاع السياسية.

2.3 الحركة النسوية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني :

لقد انبثقت الحركة النسوية الفلسطينية من الحركة الوطنية الفلسطينية على ضوء اندلاع الحرب العالمية الأولى عندما تأسس الإتحاد النسائي احتجاجاً على الانتداب البريطاني (1918-1948)، بموجب قرار صادر عن عصبة الأمم في عام 1922. وقامت بريطانيا خلال هذه الفترة بتنفيذ وعد بلفور الذي يقضي بجعل فلسطين وطن قومي لليهود، وتصاعدت بعدها حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية ضد الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وكانت أولويات الإتحاد النسائي تتمثل في تقديم الخدمات الخيرية والإغاثة والمساعدات الإنسانية، فنساء المدينة كانت تقوم بدور إغاثي، وكتابة العرائض، وتنظيم المظاهرات في المدن ضد حكومة الانتداب البريطاني، وإرسال رسائل الاحتجاج وإلقاء الكلمات. وكانت أنشطة النساء تتميز آنذاك بطابع الغني يساعد الفقير، وتعكس بنية هذه الجمعيات، والإتحاد البنية الطبقيّة للمجتمع الفلسطيني. ولم يكن هناك مطالب نسوية بسبب تقديم المطالب الوطنية على المطالب النسوية (Fleischman, 2000. 17) (جاد، 2003 . 32؛ مكايي 2002 . 2) ، (Gluck, 1995. 6) .

3.3 الجمعيات الخيرية بعد النكبة 1948:

ونشأت العديد من الجمعيات الخيرية النسوية الجديدة بعد نكبة عام 1948، لقد دمرت نكبة 1948 البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني من خلال توقف عمل المؤسسات الاقتصادية، وتفكك الحياة الاجتماعية بما فيها العائلة الفلسطينية كوحدة اقتصادية، حيث كانت تعتمد على الأرض في حياتها اليومية حيث

فقدت المرأة دورها الإنتاجي في الأرض وأصبح دورها يكمن في الحفاظ على بقاء الأسرة في مخيمات اللاجئين والشتات. واستمر عمل اللجان والجمعيات الخيرية النسائية التي كانت تعمل طبقاً لمبدأ الغني يساعد الفقير، وامتدت في هذه المرحلة التاريخية ليشمل النساء اللاجئات في المخيمات، وذلك لتلبية احتياجات اللاجئين وتوفير الخدمات الأساسية لهم، وظهور أزمة اللاجئين بمبادرة العديد من النساء من الطبقة البرجوازية التي لم يتم تهجيرها من مدنها حيث عملت النكبة على تنظيم النساء في الجمعيات الخيرية هذه لتقديم الخدمات، مثل خدمات التعليم، ورعاية الأيتام، واللاجئين في المخيمات، والخدمات الصحية، والتركيز على رفع مستوى التعليم بين الإناث. (مكاوي، 2002).

أما في الخمسينيات مع خضوع الضفة الغربية للسيطرة الأردنية في عام 1950، وقطاع غزة للسيطرة المصرية. تميزت الحركة النسوية الفلسطينية في هذه الفترة بوجود المزيد من الجمعيات الخيرية إضافة إلى التحاق بعض النساء ببعض الأحزاب السياسية التي كانت سائدة آنذاك مثل حزب البعث، والحزب الشيوعي الأردني، وحركة القوميين العرب. وكانت أولويات الحركة تتمثل في هذه الفترة في التدريب العسكري، وتنمية الوعي بالقضايا الوطنية، ومشاريع الصحة الإنجابية دون الاهتمام بقضايا تطوير قدرات النساء. وتم تعزيز الأدوار الإنجابية والعائلية للمرأة الفلسطينية في هذه الفترة حيث تركز عمل النساء داخل حدود الخاص والبيت بعدما فقدت النساء الأرض (رندة ناصر وآخرون، 2008، 29).

ولم يكن لدى الأحزاب السابقة رؤية واضحة حول وضع المرأة، ولم يكن هناك تغييراً على أوضاع النساء حيث لم يتم طرح برامج تخص النساء في الأرياف والمخيمات. وبقيت الأجندة المطروحة في ذلك الوقت في نمط تقديم الخدمات، وتمثلت الأدوار في مساعدة الزوج والعائلة في الريف، والعمل في مهن كالتعليم في المدن في ظل تنامي الإقبال على التعليم كمهنة للنساء (جاد، 2000، 42)، أما أثر انخراط النساء في هذه الأنشطة، تعتقد جاد أن انخراط النساء في الأحزاب في تلك الفترة لم يسهم في تغيير الواقع الاجتماعي للمرأة بسبب التمييز داخل الأحزاب، كما كان يطلب من النساء تجنب أي تحدٍ لقيم المجتمع وتقاليد، والذي قد يكون مؤشراً لفصل تلك الأحزاب لما هو وطني، وما هو اجتماعي، إلا أن ذلك لا يلغي وجود بعض المكاسب التي حصلت عليها المرأة جراء انخراطها في العمل الحزبي، والذي تمثل بكسر حلقة العمل السياسي القديم للمرأة والذي كان يغلف بغلاف تقديم الخدمات (جاد، 2000، 42-43).

4.3 الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية 1965 بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964:

دخلت الحركة النسوية الفلسطينية في مرحلة جديدة خاصةً بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964، حيث تحولت منظمة التحرير بعد حرب عام 1967 إلى مؤسسة جماهيرية، والتي نصت في ميثاقها على المقاومة الجماهيرية، والاعتماد على الذات، وضرورة إشراك جميع أفراد المجتمع بما فيهم النساء، وقد أصبح للحركة النسوية قاعدةً جماهيريةً بتأسيس الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية في العام 1965. وقد كان لتشكل الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية أثراً واضحاً على المرأة الفلسطينية كإتحاد جماهيري، وممثلاً للمرأة الفلسطينية في الداخل والشوات، وباعتباره قاعدة من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، (عثمان، 2003). وركزت أولويات الإتحاد حول تعبئة النساء الفلسطينيات اجتماعياً، واقتصادياً، وصحياً، وثقافياً، وقانونياً، لخدمة القضية الوطنية، وتنظيمهن لدعم وتحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية، وحق تقرير المصير، وحق العودة، والنهوض بمستوى المرأة الاجتماعي، والثقافي، والقانوني للإسهام في عملية التنمية (Gluck, 1995. 7)، (إسماعيل، 2001، الصوراني، 2006). وعمل الإتحاد على تشكيل الجمعيات الخيرية في الضفة، وقطاع غزة (الصوراني، 2006)، وركزت أنشطة الإتحاد على دورات محو الأمية، والخياطة، والإسعاف الأولي، والتمريض، وإنشاء دور الأيتام، والمستشفيات، والمدارس (Gluck, 1995.7).

كان دور وبنية الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الشوات مختلف عن دوره وبنيته في الأراضي المحتلة، حيث نظرت له سلطات الاحتلال الإسرائيلي على أنه منظمة غير شرعية، ولم يكن الإتحاد يعمل بشكل موحد على الصعيد الوطني، حيث لم يكن هناك عملاً للإتحاد في قطاع غزة خوفاً من إبعاد قائدة الإتحاد النسائي العربي يسرى البربري. وتعرضت رئيسة أكبر جمعية خيرية سميحة خليل للإقامة الجبرية على أيدي السلطات الإسرائيلية حيث أثرت هذه الإجراءات على إضعاف قدرة الإتحاد على لعب دور قيادي في تنظيم النساء وتعبئتهن (جاد، 2008. 66).

أما دور الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الشوات، فتمثل بتنظيم وتعبئة النساء في مخيمات اللاجئين في المنظمات، وفي أحزاب منظمة التحرير. عمل الإتحاد على ضم النساء الفلسطينيات إلى حركة المقاومة الفلسطينية، والعمل السياسي من خلال انتماءتهن الحزبية، والفصائلية؛ لكن تشير روز ماري الصايغ إلى أن الإتحاد لم يملك آنذاك أيديولوجية نسوية واضحة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتباط القيادات النسوية داخل الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية بمرجعياتهن من قادة الفصائل السياسية.

وتوحدت النساء نحو مطلب واحد هو وجود تمثيل للنساء داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن هذا المطلب لم يتم تلبيةه للنساء (Sayigh , 1993.177).

إن انخراط النساء في العمل السياسي، والحزبي لم يُحدث تغييراً في علاقات النوع الاجتماعي، إضافةً إلى وجود التمييز الذي عانت منه المرأة داخل الأحزاب، ويعود السبب في ذلك حسب الحركة النسوية الفلسطينية إلى أن أولويات التحرر الوطني تستحوذ على أولى أولوياتها. وعلى الرغم من عدم قدرة النساء على تحقيق المساواة من خلال مشاركتهن في العمل السياسي، والحزبي، إلا أن ذلك ساعد النساء على تحقيق بعض المكاسب كما تعبر عنه جاد: "من النتائج المهمة لانخراط المرأة في العمل الحزبي في ذلك الوقت كان كسر شكل العمل السياسي القديم للمرأة، والذي كان يُغلف دائماً بغلاف تقديم الخدمات الاجتماعية من قبل جمعيات خاصة بالنساء فقط، ومن جهة أخرى ساعد انخراط المرأة في العمل الحزبي في بناء عدد لا بأس من الكوادر النسائية التي لعبت دوراً مهماً في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي بعد عام 1967". (جاد، 2000، 43).

وقامت القيادات النسوية من حركة فتح بناءً على توجيهات قادتها السياسيين على إزالة رئاسة الإتحاد ودمج أنشطة الجمعيات الخيرية تحت مظلة الإتحاد. وطرحت الأحزاب اليسارية معضلة المرأة إلا أن الحزب الحاكم لمنظمة التحرير -حركة فتح- لم يطرح الأجندة النسوية. وبدأ جيل جديد من الناشطات النسويات من الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية بطرح أجندة نسوية في الثمانينات تتعلق بإصلاح قانون العائلة، وتغيير العلاقات الجندرية داخل الحركة، والحاجة إلى رعاية صحية أفضل، وعلى الرغم من هذه التطورات لجعل الإتحاد أكثر استجابة لاحتياجات النساء، وانهيار حركة المقاومة واجتياح لبنان في عام 1982، وخروج منظمة التحرير إلى تونس، ووجود أفرع أخرى للإتحاد بسبب بيروقراطية منظمة التحرير فأصبح الإتحاد لا يشكل إلا مساحة وطنية ضيقة. (Gluck, 1995. 8).

5.3 لجان المرأة بعد النكسة 1967-1987:

لم تتغير أولويات الحركة النسوية الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في العام 1967، حيث لم يظهر هناك وعياً جوهرياً في قضايا المرأة في الأراضي الفلسطينية (Gluck, 1995.8). واستطاعت النساء في الفترة الواقعة ما بين عام 1970-1971، من تحدي النظرة الجندرية من خلال الاشتراك في المقاومة العسكرية في الأردن، حيث شاركت النساء في العمليات العسكرية، واستطاعت النساء تحقيق بعض المكاسب كعضوات في الأحزاب التنظيمية، وموظفات في مكاتب منظمة التحرير. (Sayigh, 1993.186). وشاركت النساء الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية

في هذه الفترة في التنظيمات الطلابية في الجامعات الفلسطينية، وتشكيل اللجان الشعبية للمرأة التي كانت تهدف إلى إشراك النساء في قرى ومدن الضفة الغربية وغزة، والنساء العاملات، والمتقدمات ونساء الطبقة الوسطى ضمن حركة نسائية موحدة، (مكاوي، 2002).

وشهدت السبعينيات تأسيس أربع لجان نسوية، أو الأطر النسوية التابعة لفصائل منظمة التحرير. وتتكون قيادتها من جيل من الناشطات، والجامعات اللواتي يمتلكن الوعي السياسي، والاجتماعي. انبثقت هذه اللجان الأربع عن الفصائل السياسية الكبرى لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمنظمات السياسية في الخارج التي سعت إلى تأسيس نفوذ لها في الأراضي الفلسطينية. أسست هذه اللجان في أواخر السبعينات، وأوائل الثمانينات، وهي: لجان عمل المرأة الفلسطينية التابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وإتحاد لجان عمل المرأة الفلسطينية التابع للحزب الشيوعي، أو حزب الشعب، ولجنة المرأة للعمل الاجتماعي التابعة لحركة فتح، وإتحاد لجان المرأة الفلسطينية. (Kawar , 2001. 21).

وانضمت الناشطات إلى هذه الأطر بعد إغلاق أبواب الجمعيات الخيرية، والإتحاد العام للمرأة أمامهن لوجود صراع بين الجيل القديم للحركة النسوية، وبين الجيل الجديد حيث لم تتمكن الناشطات الجدد من الانخراط في تلك الجمعيات. وكان لهذه الأطر قاعدة جماهيرية واسعة حيث استخدمت أساليب فعالة لتنظيم وتعبئة النساء، واستطاعت الوصول إلى النساء في القرى، والأرياف والمدن لتنظيمهن وتعبئتهن، كذلك استهدفت هذه الأطر تنظيم نساء المعتقلين، والشهداء والنساء المتضررات من جراء الاحتلال، وطالبات المدارس وربات البيوت، والعاملات والمهنيات، مما جعلها مختلفة عن الجمعيات الخيرية، ومحفزة للمشاركة النسائية في العمل الوطني. (جاد، 2003: 57)، وجمعت هذه اللجان بين الأجندة الوطنية، والسياسية والاجتماعية المتعلقة بالمرأة كتحرير المرأة، ومساواتها بالرجل من حيث الأجور والعمل، وكذلك رفع الشعارات السياسية، والاجتماعية، والتقدمية التي تنادي بتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، وإثارة قضية حقوق المرأة، وتحررها الاجتماعي، ومساواتها بالرجل (هندية، 1999؛ مكاوي، 2002؛ الصوراني، 2006)

أما الأجندة الوطنية فتركزت حول تعبئة نساء المدن والقرى والمخيمات لتوسيع قاعدة المقاومة، أي إشراك النساء من مختلف الشرائح الاجتماعية، حيث أدركت ضرورة تطوير نشاط المرأة الفلسطينية، وإشراكها في العمل السياسي الشعبي. وإيجاد منظمات نسوية ديمقراطية، وتزويدها بالوسائل التي يمكن من خلالها تغيير الأشكال النمطية لمشاركة النساء السياسية، والتي كانت تقتصر على تقديم الخدمات الاجتماعية. وكانت تقوم بأعمال اجتماعية كزيارة عائلات الأسرى، والزيارات التضامنية

للمعتقالات، وإصدار الكتيبات والنشرات، في يوم الأرض والمناسبات الوطنية (Gluck, 1995.8)،
(ناصر وآخرون، 2008. 31).

على الرغم من كون هذه الأطر النسوية هدفاً لجميع الأحزاب، حيث عملت على تعبئة النساء، وإشراكهن في العمل السياسي؛ إلا أن هذه الأطر حملت أفكار ومبادئ الأحزاب التي انبثقت منها، وطغى عليها العمل السياسي لخدمة قضايا التحرر الوطني، إلا أن القضايا النسوية تم تغييبها، كما أن الأحزاب لم تفسح المجال أمام الحركة النسوية الفلسطينية لإظهار ومناقشة قضايا المرأة، حيث أضعفت قدراتها، كما عملت هذه الأحزاب على نقل الفئوية داخل الأحزاب إلى صفوف الحركة النسوية (هنديّة 1999).

6.3 الأطر النسوية في الانتفاضة الأولى 1987-1993:

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام 1987-1993، حيث تفجر الوضع في الضفة الغربية، وقطاع غزة في ثورة جماهيرية شعبية، وقد شارك جميع الفلسطينيين من مختلف الفئات، والطوائف، والأعمار من الرجال والنساء والأطفال في مظاهرات شعبية عارمة، وأعمال مقاطعة اقتصادية، وامتناع عن دفع الضرائب للاحتلال الإسرائيلي، وإعلان الإضرابات، والإعتصامات، وذلك احتجاجاً، ومقاومةً للاحتلال العسكري الإسرائيلي مطالبين بالاستقلال الوطني. فالسمة الشعبية لهذه الانتفاضة ساعدت المرأة على لعب دور فاعل. الذي أثار دهشة المراقبين

من صور وحجم مشاركة المرأة، وتعددت أشكال تلك المشاركة، (جاد، 2000. 62). فالتغيرات الاجتماعية التي حدثت نتيجة لدخول المرأة العمل العام تتمثل في ازدياد ثقة المرأة بنفسها، ونشاطها واتساع المساحة التي تتحرك ضمنها، واحتلالها مكانةً متميزةً في الإعلام بعد ترسيخ، وجودها وفعاليتها وإدخال تقسيم جديد للعمل بين الجنسين، وإضافة مهمات جديدة للنساء مثل: قيادة تنظيم يساري مسلح حين تعرض رجال الصف الأول من قيادات التنظيم للسجن (عبد الهادي، 2004. 115-116)، والأعمال التي شاركت فيها المرأة في ذلك الوقت كانت المشاركة في المسيرات، والمظاهرات، وإلقاء الحجارة على جنود الاحتلال، وإقامة الحواجز على الطرق، وحرق الإطارات وحماية المتظاهرين من الاعتقال باستخدام أجسادهن، (جاد، 2003. 62؛ عبد الهادي، 2004. 115)، ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام 1987 فقد طغت الأجندة الوطنية على الأجندة النسوية في هذه المرحلة.

وتجمع الأدبيات إلى وجود أربع مراحل للانتفاضة الأولى، (Holt , 1996. 193)، (ناصر وآخرون، 2008. 34)، والتي أثرت على الحركة النسوية الفلسطينية في ذلك الوقت.

1 الأطر النسوية في المرحلة الأولى والثانية من الانتفاضة الأولى 1987-1993:

المرحلة الأولى التي امتدت حتى نيسان العام 1988، تميزت فيها الانتفاضة بالعفوية، والمشاركة الشعبية الجماهيرية الواسعة التي تعتمد على دعم، وتكاتف، وتحالف جميع الشرائح، والفئات الطبقية. وهنا شاركت المرأة مشاركةً كبيرةً، وخرجت النساء عن أدوارهن التقليدية من خلال تنظيم المظاهرات، والتصادم مع الجنود الإسرائيليين، وتنظيم الاجتماعات للنساء لرفع وعيهن الوطني، والسياسي، وحقوقهن الوطنية، والسياسية، (حمامي، 1991. 74)، إلا أن الحركة في هذه المرحلة تميزت بغياب هيكل تنظيمي لها. ولم تطرح الحركة أجندةً نسويةً، ومرت كل الأطر النسوية في هذه الفترة حسب جاد: "بفرض الحزب السياسي - أوامر من أعلى - البرامج التي يجب إتباعها في الإطار النسوي. وأصبحت المساحة التي كانت تحوز عليها النساء داخل هيئاتها تضيق عند العمل في داخل الحزبية المشتركة، مما أدى فيما بعد إلى زيادة حساسية النساء من التوجه الفوقي لقيادة التنظيم الذكورية، وعندما سنحت الفرصة فيما بعد بدأت أشكال واضحة من الصراع تظهر بين الأطر النسوية، والحزب الأم". (جاد، 2003. 63).

وعلى الرغم من تقييد استقلالية تلك الأطر النسوية الناتجة عن السيطرة الحزبية، إلا أنه كان هناك تزايداً لدورها على مستوى القاعدة الجماهيرية.

أما في المرحلة الثانية الممتدة من نيسان عام 1988 حتى أواخر عام 1989 فتركز عمل النساء الناشطات في الأطر النسوية على استخدام الخبرة، والشرعية التي اكتسبتها جراء قيادتهن، وانخراطهن في العمل الجماهيري في ضبط العمل الثوري، والجماهيري للانتفاضة، والذي اتسم بالعفوي في مرحلتها الأولى حيث بلغت الانتفاضة ذروتها من منطلق مشاركة المرأة في عام 1988 منذ بداية العمل النسوي تحت الاحتلال يليه العام 1989. (جاد، 2000، 63).

وقد عملت هذه الأطر النسوية على تعبئة النساء، وإيجاد مساحة لهن، وخاصةً عندما عملت نساء المدينة الجامعيات على تنظيم حملة عندما أدركن الظلم الواقع على نوعين الاجتماعيين من أجل الوصول إلى النساء في القرى، ومخيمات اللاجئين من خلال برامج مصممة لتلبية احتياجات النساء، إلا أن تلك البرامج كانت تمثل ممارسة الأدوار التقليدية كتقديم خدمات التعليم التي تشمل تنظيم صفوف المنزلية بسبب إغلاق المدارس والجامعات، إضافةً إلى إطلاق شعار الاعتماد على الذات، وتصنيع الأغذية، والزراعة، وإطلاق حملات مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وزيارة الجرحى والأسرى (Jad, 1995. 235). وقد جاءت حماس نتيجةً لضعف وتراجع الأحزاب الوطنية للتعبير عن القضايا المجتمعية، والوطنية، وقد وضعت بعض المكاسب التي حققتها النساء موضع تساؤل. وهذا الوضع أوجد شعوراً

بالتهديد والتزمر لدى الأطر النسوية تحديداً بعد محاولات حماس فرض الزبي الشرعي على الإناث في غزة خلال صيف عام 1988، وتأخر رد الحركة الوطنية على سياسة حماس، وممارساتها الخاص بالجانب الأخلاقي الاجتماعي (حمامي، 1991، 74؛ (Glavanis, 1996. 176)؛ جاد، 2000، 68).

2 المجلس النسوي الأعلى عام 1988 والمراكز النسوية، ومراكز أبحاث المرأة المستقلة:

أما المرحلة الثالثة من الانتفاضة فتميزت بتوحيد جميع الأطر النسوية في المجلس النسوي الأعلى على إثر إعلان إسرائيل عن عدم شرعية الأطر النسوية في عام 1988، حيث ضم هذا المجلس ناشطات مستقلات سياسياً (Holt, 1996. 194). فقد طرح هذا المجلس أجندة نسوية كما أوجدت مساحةً لجدل داخلي حول الأجندة النسوية، وسرعان ما تم تقييد هذه الأجندة بسبب الولاء الحزبي، والصراع الفصائلي. (Gluck, 1995. 10)، ولم يطرأ تغييرات على الأجندة الاجتماعية، والنسوية، وكانت تعطي الأولوية للأجندة الوطنية .

وقد عملت بعض الكوادر النسوية النشطة لهجرة الأحزاب السياسية، والدعوة لتشكيل حزب للنساء لهجرة الأحزاب، والدعوة لتشكيل حزب للنساء مع تراجع دور الأحزاب (جاد، 2003، 65)، ونتيجةً لتراكم وتبلور وعي نسوي في أواخر الثمانينات، وبداية التسعينات، تم إنشاء عدد من المراكز النسوية المستقلة، ومراكز أبحاث المرأة إلى جانب الأطر النسوية، واتسمت هذه المؤسسات والمراكز باستقلاليتها عن الأحزاب، وفضلت الاعتماد في تمويل مشاريعها على التمويل الخارجي، (منظمات نسائية، أو تموية عالمية بغية الاستقلال عن التمويل الحزبي، وحاولت هذه الأشكال الخروج، وتغيير نمط العمل النسوي داخل الحزب من خلال العمل على تقديم خدمات لتمكين المرأة، والنهوض بالوعي وتقديم نشاطات تدريبية، ودراسات بحثية لإحداث تغيير في وضع المرأة. (عبد الهادي، 2004 . 116).

وشهدت المرحلة الرابعة من الانتفاضة التي بدأت مع تأسيس منطقة الحكم الذاتي في غزة، وأريحا أولاً في عام 1993 (Holt, 1996. 196)، تبعاً لاتفاق أوسلو أي بعد إنشاء المراكز والمؤسسات النسوية، والتنمية المستقلة، إثارة وإيرازاً لقضايا المرأة على المستوى الوطني، وعرض القضايا الثقافية الحساسة، والمحرجة كالعنف ضد النساء. وقد لوحظ في هذه الفترة تنظيم المؤتمرات، والمنتديات، واللقاءات التي تم خلالها نقاش مواضيع تتعلق بالعنف ضد المرأة، وصحة المرأة الإنجابية، وحقوق المرأة، ومعدلات تسرب طالبات المدارس، وتأسيس الخطوط الساخنة لعلاج حالات العنف الواردة من خلال المكالمات (Gluck, 1995. 10).

7.3 الآليات الوطنية والمنظمات غير الحكومية بعد أوسلو 1993 وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية:

لقد انتقل نشاط الحركة النسوية في فترة ما بعد أوسلو للمؤسسات غير الحكومية بسبب ضعف الأحزاب والفصائل الوطنية العلمانية في تحقيق القضايا، والمطالب الوطنية حيث كانت الحركة النسوية جزءاً من هذه الأحزاب. فهذا الضعف كان سبباً لانتقال الكوادر النسائية للعمل في المنظمات غير الحكومية بعيداً عن أحزابها، وبالتالي كان نشاط النساء في المنظمات غير الحكومية بعيداً عن إطاره السياسي، والحزبي وال جماهيري. (الصوراني، 2001). كما أن هناك من يرى بأن تهميش دور المرأة في الأحزاب، والسيطرة الذكورية على اللجان، والأطر النسوية السابقة ساعد على ذهاب كثير من القيادات النسوية إلى المنظمات غير الحكومية، وصعود الحركات الإسلامية، والحاجة لبلورة أجندة نسوية. (الصوراني 2001)، (حنفي وطير، 2005. 104 ؛ كتاب، 95.2003)، (Jad, 2009. 3).

لقد انقسمت الحركة النسوية الفلسطينية ما بين مؤيد، ومعارض لعملية السلام بعد توقيع اتفاقية أوسلو في عام 1993، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. فالقوة المؤيدة لعملية السلام عملت على تشكيل لجنة فنية لقضايا المرأة للمطالبة بتعيين مزيد من النساء في أجهزة السلطة، ومؤسساتها، وسن تشريعات، وقوانين تهدف إلى تحقيق المساواة بين النساء والرجال كاتفاقية القضاء على التمييز ضد النساء (Gluck, 1995. 11). أما الفئة المعارضة لعملية السلام فرفضت في البداية الانضمام للجنة الفنية، لكن توصلت الفئة المؤيدة مع الفئة المعارضة إلى تسوية بشأن الانضمام إلى اللجنة الفنية من أجل تمرير أجندة نسوية. واستطعن تشكيل مجموعة مختصة، ومنفصلة لتطوير وثيقة نسوية تعتمد على ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، كما ركزت الوثيقة على المطالبة ببناء الدستور الفلسطيني في الدولة الفلسطينية المقبلة بناءً على تلك الميثاق. وعلى الرغم من اتفاق الفئتين على المضي في بلورة اقتراحات لقانون الأحوال الشخصية، إلا أنه كان هناك اختلافاً حول التكتيك المستخدم لتمرير الأجندة النسوية، ويتمثل ذلك في عدم اعتراف الفئة المعارضة بشرعية السلطة الفلسطينية إضافة إلى عدم رغبة هذه الفئة التصادم مع السلطة، كما أن هذه الفئة لا تعارض قيام الفئة المؤيدة بذلك، أما الفئة المؤيدة لاتفاقية السلام فتتطلع للدولة الفلسطينية، وترى أنه لا بد من استخدام الآليات المناسبة من أجل تحقيق مكاسب نسوية (Gluck, 1995. 11).

وتميزت مرحلة ما بعد أوسلو بانتقال نشاط العمل النسوي إلى المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الحكومية من خلال وزارات السلطة المختلفة اعتقاداً بأن العمل في المنظمات غير الحكومية

أكثر تأثيراً (ناصر وآخرون، 2008). كما تميزت هذه المرحلة أيضاً بالتركيز على الأنشطة حول التشريعات، والقوانين الخاصة بالمرأة، وتمثيل النساء في مراكز صنع القرار كأولويات تتلاءم مع مرحلة بناء الدولة على حساب قضايا التحرر الوطني. وتميزت هذه المرحلة أيضاً بتدفق المساعدات الخارجية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية النسوية، وتأسيس وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بعد عام 1994 (Kawar, 1998. 234).

إن برامج معظم المؤسسات النسوية بما فيها الأطر النسوية في الأراضي المحتلة في العام 1967، ومعظم المؤسسات النسوية في مناطق 1948، حسب كتاب وأبو عواد هي برامج متشابهة من حيث أنها تركز على مفهومين أساسيين أولهما "المساواة" في إطار نيل حقوق متساوية مع الرجل، وثانيهما "التمكين" من خلال آليات موجهة تتبنى الخطاب، والآليات الدولية المنبثقة عن المؤتمرات الدولية تستخدم التدريب، وورش العمل، والتثقيف حول حقوق المرأة في مجالات مختلفة كآليات أساسية دون أي رؤية نقدية، أو مساهمة للمفاهيم المستخدمة (كتاب وأبو عواد، 2007. 15).

إضافة إلى أن المؤسسات النسوية المختلفة تميزت في هذه المرحلة بافتقارها إلى رؤية نسوية محددة وواضحة، حيث طرحت برامج، وأجندة فوقية غير مرتبطة بالواقع الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي الذي تمر فيه النساء الفلسطينيات، كما أنها عملت على طرح البرامج والأجندات التي تتلاءم مع شروط الممولين، حيث لا تلبى الكثير من تلك البرامج، والمشاريع الحاجات الأساسية والعملية لنساء الريف والمخيمات. حيث أصبحت تركز على تشجيع مساواة المرأة من خلال مشاريع النوع الاجتماعي، والمدافعة. (الصوراني، 2006؛ إسماعيل، 2006). وهذا التحول بدأ عندما قامت بعض اللجان، ومراكز المرأة التخصصية بالتقليل من قيمة برامج الخدمات بعد الانتفاضة الأولى، حيث تزامن ذلك مع تحول نحو توجهات أكبر ذات توجه نسوي تتركز حول المدافعة عن حقوق المرأة، وذلك اعتقاداً بأن على السلطة الفلسطينية المستقبلية تقديم الخدمات الأساسية للنساء؛ مثل حضانات الأطفال، ورياض الأطفال، والمشاريع المدرة للدخل، والخدمات الصحية، والتعليمية (Jad, 1995. 243).

ومن الأشكال المؤسساتية الأخرى التي طرحت النساء الفلسطينيات أولوياتها، كانت الآليات الوطنية، والتي ظهرت بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو عام 1993، وإجراء الانتخابات التشريعية 1996، ومباشرة السلطة عملها في المناطق الخاضعة لسيطرتها، حيث بدأت السلطة ببناء مؤسساتها، ووزاراتها معتمدة في ذلك على التمويل الخارجي، وقد ركزت السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها في مجالات بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية الفلسطينية، وتوفير الخدمات الرئيسية

للمواطنين، وتطوير، وبناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وتنمية القدرات البشرية، والكفاءات الفلسطينية (سنيورة، 2001، 19).

وقد أخذت السلطة العديد من الخطوات للتعامل مع قضايا المرأة، وتزامن إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية مع مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة في بيجين عام 1995، حيث أصدر رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الراحل ياسر عرفات عام 1994 قراراً يقضي بتشكيل لجنة وطنية للتحضير لهذا المؤتمر، (قرار رقم 3 لعام 1994)، وقد ضمت اللجنة في عضويتها ممثلات عن دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، والأمانة العامة للإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وكفاءات نسوية، وشخصيات اعتبارية.

وقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتبني بعض الآليات الوطنية المهمة للنهوض بواقع المرأة الفلسطينية، وكان من أبرز تلك الآليات تشكيل دوائر للمرأة عام 1996، وتشكيل وحدة المرأة والرجل في دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني عام 1996 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف توفير الإحصائيات، والبيانات، والمسوحات حول واقع المرأة الفلسطينية، ورفع مستوى الوعي، وتوفير المعلومات لصانعي القرار الفلسطيني، والمخططين والأكاديميين، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات النسوية بقضايا النوع الاجتماعي بالبيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي، وتشكيل وحدة المرأة في المجلس التشريعي في عام 2000، بهدف تطوير الأوضاع القانونية للمرأة الفلسطينية، وسن قوانين وتشريعات تستند إلى المساواة وعدم التمييز. (سنيورة، 2001، 20).

عملت السلطة الفلسطينية على إنشاء عدد من الوحدات، والمؤسسات الحكومية للنهوض بالمرأة تبعاً لإعلان منهاج عمل بيجين، الذي يدعو الدول إلى الالتزام بإنشاء آليات وطنية، وكانت الخطوة الأولى تأسيس وحدات المرأة، والنوع الاجتماعي في الوزارات تحت إدارة تخطيط، وتطوير مشاركة المرأة وهي إحدى الإدارات العامة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في عام 1996، وحددت الإدارة رؤيتها لدورها كمحرك لتضمين النوع الاجتماعي في التشريعات، والسياسات، والخطط، والبرامج لجسر الفجوة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسة بين الرجال والنساء في المجتمع الفلسطيني. (السلطة الوطنية الفلسطينية ولجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة، 2003، 272).

وستتم مناقشة الآليات الوطنية التي تم تأسيسها بعد تأسيس السلطة الفلسطينية من خلال مناقشة أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الخاص بالحالة الدراسية لهذه الدراسة.

الخلاصة، والاستنتاجات حول أولويات الحركة النسوية الفلسطينية:

لقد اتسمت أولويات الحركة النسوية بالطابع الإغاثي، والخيري في فترات الانتداب البريطاني والنكبة، من خلال الجمعيات الخيرية؛ كما عملت الحركة النسوية على بلورة أولويات وطنية تتعلق بمقاومة الاحتلال من خلال مشاركتها في النضال الوطني، ومن خلال عضويتها في الأحزاب السياسية، وأطرها النسوية. وتمحورت أولويات الحركة في مرحلة ما بعد أوسلو بالتركيز على المساواة القانونية، وتغيير القوانين، وحملات الوعي الجندري، ومحاربة العنف، والتمكين الاقتصادي، وزيادة مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، وذلك من خلال المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية. فكل مرحلة من مراحل القضية الفلسطينية أثرت على نوعية الأولويات التي عملت على طرحها الحركة النسوية الفلسطينية، كما أثرت على نوعية المؤسسات التي تم من خلالها طرح تلك الأولويات. وقد أضحى واضحاً بعد توقيع اتفاق أوسلو، وتأسيس السلطة الوطنية، أن المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية أضحى أحد الآليات لطرح اهتمامات وقضايا المرأة، وتنفيذ التزامات السلطة الوطنية الفلسطينية إزاء مبدأ مساواة النوع الاجتماعي، كما شكلت هذه المؤسسات الحكومية شريكاً لوكالات التنمية العالمية، وخاصة وكالات الأمم المتحدة التي تعنى بالمرأة في التخطيط، ووضع الآليات، وتوفير الدعم للنهوض بالمرأة. وهذا يستدعي التعرف على المقاربات التي تعمل عليها تلك الوكالات، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وذلك للتعرف على كيفية بلورة أولوياتها، ثم مقارنة فيما بعد تلك الأولويات بالأولويات للنوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي.

الفصل الرابع

مقاربة وكالات الأمم المتحدة في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي

التمهيد

هذا الفصل سيعرض للمقاربة المستعملة في وكالات الأمم المتحدة في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي، حيث أن المقاربة الرئيسية المستعملة في تلك الوكالات هي مقاربة حقوق الإنسان من حيث ماهية تلك المقاربة، وكيفية تطورها والأسس والمعايير التي تعتمدها، والانتقادات التي تم توجيهها إلى هذه المقاربة، كما سيتناول هذا الفصل أيضاً كيفية استعمال هذه المقاربة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولكن في البداية لا بد من التعرف على ماهية تعريف المنظمات الدولية، مثل وكالات الأمم المتحدة، وعلاقتها مع الدول، وذلك لتوضيح الدور الذي تلعبه هذه الوكالات في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي من خلال علاقتها مع الدول .

تعريف المنظمات الدولية :

المنظمات الدولية هي عبارة عن "جماعات قائمة بموجب معاهدة تعقد بين عدة دول" ووجودها يعبر عن ظاهرة التعاون في المجتمع الدولي، ويؤدي تأسيسها إلى إقامة هيئات خاصة تشكل وجوداً قائماً بذاته يتألف من الدول المكونة لها". (Martin, 1982. 50).

وترى النظرية المؤسسية في تفسير نشوء المؤسسات الدولية على أنها مبنية على تعريف الأنظمة الدولية الذي هو "الترتيبات السائدة التي تصممها الدول لتنسيق توقعاتها، وتنظم أوجه السلوك الدولي في كثير من المجالات والقضايا، وهذه الأنظمة الدولية تعادل العناصر المعيارية، وممارسات الدولة، والأدوار المؤسسية كنظام التجارة والنظام المصرفي ونظام المحيطات، ويرون أن على الحكومات تطوير مقاييس وقوانين بحيث تكون هذه المقاييس والقوانين كمقاييس جماعية للسلوك التي تشكل جوهر عمل المنظمات الدولية، نظراً للواقع المعقد الذي تعمل فيه هذه المنظمات، والقرارات المعلوماتية المحدودة للأفراد. إن الأساس في هذا التوجه هو أن مشاكل السياسة العالمية يمكن حلها من خلال أنواع مختلفة من الترتيبات المؤسسية، من خلال إيجاد معايير بسيطة للتنسيق، وإعادة توزيع حقوق الامتيازات العالمية والسلطات الرسمية. (Kratochwil&Ruggie, 1997. 35).

ويرى أصحاب هذه النظرية أنه من المهم فهم الطريقة التي يتم دمج المنظمات الدولية في نظام المعايير والقيم. وهذا الدمج سيعمل على تشكيل قوانين، ومعايير كمفاتيح لتحقيق الأهداف المشتركة.

وعندما يتم دمج القوانين في سياق القانون الدولي فإنه يتوجب على الحكومات تشكيل قوانينها بما يتوافق مع قوانين المجتمع الدولي. وأصحاب هذا التوجه يركزون على المؤسسات الدولية حتى في ظل حدوث تغييرات أساسية في توزيع القوى العالمية. والسبب في ذلك أن الحكومات الوطنية تسعى للحفاظ على سمعتها وشفافيتها من خلال إتباع قوانين وآليات هذه المؤسسات التي تعتبر جزءاً من سياساتها الوطنية (المرجع السابق، 33).

وبالتالي تشير هذه النظرية إلى أن وكالات الأمم المتحدة تفترض وجود دولة أو أجهزات حكومية للتعامل معها، وتطبيق وتنفيذ قراراتها المتعلقة بتنظيم حياة الناس، والدول مع بعضها البعض. حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن المنظمات الدولية غير قادرة على أداء دور رئيسي في العلاقات الدولية، وأنها قادرة أيضاً على اتخاذ القرارات، وأن القرارات الصادرة تمثل توصيات لا تتمتع بأي تأثير ملزم كما أن هذه المنظمات لا تمتلك القدرة على إيقاع العقوبات بحق الدول التي لا تلتزم بتلك التوصيات (ميرل، 1986، 364).

1.4 مقارنة حقوق الإنسان:

تطورت هذه المقاربة بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من كانون الأول عام 1948، أي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث أن آثار الحرب القاسية كانت حافزاً لتأسيس مرجعيات دولية لحقوق الإنسان. ويتكون هذا الإعلان من 30 فقرة، حيث طورت هذه الفقرات إلى معاهدات دولية تتعهد الدول بموجبها باحترام حقوق الإنسان، وآليات التطبيق هي لجان متخصصة تحدد أدوارها المعاهدات للتعامل مع مجموعة معينة من الحقوق، وتشمل أيضاً المحاكم الدولية التي تخصص في إصدار أحكام تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وتعمل هذه المحاكم على المستوى الإقليمي والدولي. ويحتوي الإعلان على كافة أشكال حقوق الإنسان التي تشمل الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 2006).

1. مقارنة حقوق الإنسان ضمن وكالات الأمم المتحدة:

إن إطار حقوق الإنسان أصبح دليلاً ومرشداً لبرامج التنمية في مؤسسات الأمم المتحدة حيث ترشد كل البرامج للقطاعات المختلفة بما فيها الصحة، والتعليم، والحكم، والتغذية، والماء، والنظافة، والعمل في كل المراحل. أي برنامج للمساعدة التنموية للأمم المتحدة بما فيها التقييم، والتحليل والتخطيط

والتصميم، ووضع الأهداف والغايات والإستراتيجيات والتنفيذ والمراقبة. وحسب المفوضية العليا لحقوق الإنسان فإن توجه حقوق الإنسان يعني الإطار المفاهيمي لعملية التنمية البشرية التي تعتمد معيارياً على المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتي إجرائياً موجهة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. (UNIFEM, 2007. 1).

ومبدأ حقوق الإنسان مؤسس على أن كل إنسان بالفطرة هو حامل للحقوق، والحق يتضمن التزام لاحترام وتعزيز وحماية وتلبية ذلك الحق من قبل الدولة، والفاعلين الذين تقع على عاتقهم حماية الحقوق. والتزام الدولة يعني أنه على كل أعضاء ودوائر ووكلاء الدولة الامتناع عن تنفيذ وتمويل ومسامحة أي إجراء أو سياسة قانونية يتم من خلالها انتهاك حقوق الأفراد، وإعاقة حريتهم في الحصول على المصادر لتلبية حاجاتهم، وهذا يشمل قيام الهيئات الإدارية والتشريعية بضمان الالتزام بحيث تُجبر الدولة ووكلائها على منع انتهاكات هذه الحقوق من قبل أفراد آخرين أو فاعلين آخرين، والتزام الدولة يشمل المناصرة والنفقات العامة والتنظيم الحكومي الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية، والبنية التحتية المرتبطة، وعلى الدول ومدافعي حقوق الإنسان مراقبة حقوق الإنسان، وإتباع المعايير القانونية لأدوات حقوق الإنسان. ويكمن دور برامج التنمية في تطوير قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان للوفاء بالتزاماتهم، وتساعد أصحاب الحقوق المنتهكة لرفع مطالبهم وشكواهم. وإطار حقوق الإنسان يحدد العلاقة ما بين الأفراد، والجماعات وأصحاب الحق، والدولة والفاعلين غير الحكوميين مع الالتزامات المعيارية. وهذا التوجه يحدد أصحاب الحقوق وحقوقهم والمدافعين والقائمين على تلبية هذه الحقوق، والتزاماتهم ويعمل على تقوية قدرات أصحاب الحقوق لرفع مطالبهم والمدافعين عن الحقوق لتلبية التزاماتهم. (UN, 2003.4). وأصدرت وكالات الأمم المتحدة في عام 2003 وثيقة مشتركة حول كيفية دمج توجه حقوق الإنسان في جميع البرامج التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة، وتمحورت هذه الوثيقة على ثلاث نقاط رئيسية :

- 1- يجب على كل برامج التنمية، والتعاون زيادة إدراك حقوق الإنسان كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وآليات حقوق الإنسان الدولية الأخرى.
- 2- إن معايير حقوق الإنسان المشتقة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن الآليات الدولية سترشد برامج التنمية، والتعاون في جميع القطاعات وفي جميع مراحل عملية البرنامج .
- 3- سيساهم التعاون والتنمية في تطوير القدرات لمن تقع عليهم المسؤولية لتحقيق حقوق الإنسان ولأصحاب الحقوق للمطالبة بحقوقهم (UNIFEM, 2007. 19).

2. تطور مقارنة حقوق الإنسان في وكالات الأمم المتحدة :

بدأ تقنين واستعمال مقارنة حقوق الإنسان منذ الأربعينيات، فكانت الحقوق الثقافية، والمدنية، والسياسية والاجتماعية، من الخمسينيات وحتى الثمانينيات حديث وكالات التنمية، ومبدئياً حصرت التنمية الاقتصادية بنمو الدخل، ونمو الناتج القومي، وبقيت فكرة النمو الاقتصادي قائمة لعقد على الرغم من حقيقة أن النمو الاقتصادي قد يصاحبه أشكال عديدة من عدم المساواة. ثم جاء الحق في التنمية في عام 1986، والتي كانت محاولة للتأكيد على الحق في السلام والبيئة والتنمية، والمعروفة هنا بالجيل الثالث من الحقوق بينما الحقوق المدنية والسياسية معروفة بالجيل الأول بينما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معروفة بالجيل الثاني. وإعلان الحق في التنمية يعكس التطور الثابت للعيش الكريم للسكان والأفراد، وبناء مشاركتهم الحرة والفعالة في عملية التنمية. ويؤكد الحق في التنمية على الواجب الجماعي لكل الدول في إزالة معوقات التنمية، كقوانين التجارة غير العادلة، وعبء الديون في إشارة للدول الصناعية الكبرى. إلا أن هذا الحق فشل في إجبار الدول الصناعية الكبرى في إزالة معوقات التنمية، وهذا مرة أخرى يؤكد سيطرة وقوة الدول الغنية وتأثيرها في الأمم المتحدة. وتابعت الأمم المتحدة في وضع معايير التنمية وحقوق الإنسان إلى أن جاء مؤتمر فيينا في عام 1993 الذي أكد على عدم قابلية حقوق الإنسان للتقسيم، والتنمية وتم الاعتراف في المؤتمر أن الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان هي متداخلة ومتراصة، وتبع ذلك القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام 1995 والتي خرجت بأن الهدف المطلق للتنمية الاجتماعية هو تحسين نوعية الحياة لكل الناس .

(UNDP, 2006. 4).

3. نقد مقارنة حقوق الإنسان :

تنتقل مقارنة حقوق الإنسان من مبدأ عالمية حقوق الإنسان بناءً على المعايير، والقوانين الدولية . إن المعاني والممارسات المؤسسية لتعزيز حقوق الإنسان تملك فكرة مشابهة ومجردة عن الناس، والسياسة والمجتمع فممارستها ذات حجم واحد يناسب الجميع، ويقلل من إمكانية الخصوصية والتنوع. لا يوجد قضايا كونية عالمية متقاطعة ثقافياً في مجال حقوق الإنسان وذلك بسبب المعايير الأخلاقية التي هي دائماً ذات خصوصية ثقافية. والحق يجب أن يفهم في نطاقه، وزمنه أو مكانه، ومثال ذلك حق الزواج، أي للفرد كامل الحرية لاختيار الشريك في إعلان وثيقة حقوق الإنسان المادة (16) رقم(2) وهذا يناقض الزواج الذي ترتبه العائلة بفعل التقاليد السائدة في كثير من المجتمعات، والذي يتماشى مع

نظام الأخلاق. و يصعب تبرير إطار خارج المنظومة الأخلاقية، وذلك لأن الفرد هو مكون اجتماعي تنتج الاعتقادات الفردية والدين واللغة، وكل هذه العناصر تتشكل في المجتمع والثقافة. وهذا يناقض النظرية الليبرالية التي تركز على الفرد معزولاً عن الآخرين، وعن مجموع العلاقات الاجتماعية التي تشكل الفرد. (Thakur , 1997. 249).

الإطار القانوني يقدم حلاً ضيقاً، وذلك لأن هناك إدعاء بأن حقوق الإنسان تشرع العطل، وتزيل الشرعية عن العلاج في مجال القانون الخاص، والأعمال الخارجة عن سيطرة الدولة. ومن أوجه ذلك عزل الاقتصاد يعني تحديد المشاكل والحلول بطرق لا تحتل تغيير الاقتصاد حيث يضع توجه حقوق الإنسان في مقدمة مشاكل الآلية والمشاركة على حساب التوزيع القائم للثروة، وعلاقات القوة، ولا يتم التطرق للترتيبات الاقتصادية السائدة. ومن الأوجه الأخرى هي الصيغة الشكلية أو الآلية الشكلية لتوجه حقوق الإنسان، وآلية الحقوق تكمن في تأسيس آلية لتنفيذها بحيث تجعل تحقيق الحقوق غاية في حد ذاتها، والنخب في النظام السياسي الدولي، والمحلي تتبنى قوانين، وتؤسس مؤسسات، حيث أن هذه المؤسسات نفسها تصر على إقناع الآخرين أن انتهاك الحقوق سوف تتم معالجته برد فعل من الدولة، وهذا التصرف أو السلوك هو سلوك مقبول دولياً. وهذا شبيه بعقد الانتخابات بدلاً من الانخراط الشعبي، والحل الشكلي يعيق إحداث التغييرات الضرورية. إضافة إلى ذلك حقوق الإنسان من خلال إطار ترك العوامل التي تحدث انتهاكات حقوق الإنسان دون عناية، والذي يعزز من الإدعاء أن حقوق الإنسان هي ذات صفة عالمية، وحيادية تفتقد إلى انتباه ممنهج إلى الظروف الخلفية الاجتماعية، والاقتصادية التي تحدد المعنى الذي يمتلكه الحق في سياقه (Thakur, 1997. 249).

تري الماركسية في إطار حقوق الإنسان، انعكاسات لعلاقات الطبقة البرجوازية، بحيث تركز هذه الحقوق على الفرد والدولة، كما تعمل على تقوية الدولة. ويتم ضمان هذه الحقوق من خلال علاقة المواطنين مع الدولة، ويرتكز توجه الحقوق على مفهوم الحريات المدنية التي تركز على الفرد حسب النظرية الاقتصادية الليبرالية. حيث أصبح دور الدولة ينحصر في حماية تلك الحرية الفردية دون العمل على توفيرها، وهو ما يعرف في علم السياسة بنظام " الدولة الحارسة " لحقوق الملكية والحريات للأفراد. وبذلك حسب الماركسية، فإن حقوق الإنسان تعبر عن شك قاس في الدولة حيث تضع الدولة في مركز لا تستطيع الدولة الإيفاء، والالتزام بتوفير جميع الحقوق، والحريات بشكل حقيقي، وكامل لجميع الناس لأنها تخفي ورائها المصالح الاجتماعية للطبقة البرجوازية المدافعة عنها. وحقوق الإنسان تقوي مؤسسات الحكومات الوطنية. (ماتون، 1995. 70).

من مبادئ حقوق الإنسان، هي المساواة، وعدم التمييز، وكيف يمكن تحقيق المساواة، وعدم التمييز في ظل انعدام أشكال المساواة الاجتماعية، والاقتصادية، بين أفراد المجتمع، وهذا ينطبق خاصة في التأكيد على الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، فما هي جدوى تلك الحقوق إذا لم يتم ضمانها الفعلي عن طريق توفير الشروط الاجتماعية، والاقتصادية لممارستها. هي حقوق متداخلة، ومتربطة، فإدراك حق من الحقوق مرتبط كلياً أو جزئياً على إدراك حقوق أخرى، وعلى سبيل المثال، فالحق في الصحة قد يعتمد في ظروف معينة على إدراك حقوق أخرى كالحق في التعليم أو الحق في المعلومات. وجميع الأفراد متساوون، فجميع البشر لديهم الحق في التمتع في هذه الحقوق بدون تمييز قائم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو العمر أو اللغة أو الدين أو الاتجاهات السياسية. ويتمتع جميع الأفراد في المساهمة في الحق في التنمية الاجتماعية، والمدنية والثقافية التي ستم من خلالها إدراك الحريات الأساسية وحقوق الإنسان (Williams, 1988. 114-129).

أما فيما يتعلق بعمل المنظمات الدولية التي تستخدم المعايير القانونية، والقضائية لحماية ومراقبة وتحليل انتهاكات حقوق الإنسان في سياقات عديدة، فإن عمل هذه المؤسسات يتأثر بالاعتبارات السياسية، والقانونية، وتوازن القوى، حيث أن دساتير العديد من المنظمات الدولية تؤكد على أهمية الحفاظ على الحريات الأساسية، وحماية الحقوق، إلا أن قرارات وإعلانات المنظمات الدولية يبقى محدوداً لأنها تعتمد على إيفاء الدول بالتزاماتها إزاء ضمان هذه الحريات والحقوق، وإن إيفاء هذه الدول مرتبط بالظروف الداخلية، والخارجية، وعلى السياسات الفردية للدولة (ميرل، 1986. 364).

ومن الجوانب الأخرى لنقد مقارنة حقوق الإنسان في المنظمات الدولية، يتجلى في التركيز على إيجاد حلول شكلية لانتهاكات حقوق الإنسان، بدلاً من الغوص في الأسباب البنيوية، والجزرية، ولعل هذا يبدو واضحاً في العديد من التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان حيث تركز على انتهاكات حقوق الإنسان الفردية بمعزل عن الحقوق الجماعية، ودون ذكر للأسباب الجزرية. وعلى سبيل المثال، إن التقرير الصادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان التي يقع مقرها الرئيسي في مدينة نيويورك تقريراً في عام 2006 عن العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات. ويؤكد التقرير على أن مشكلة العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي مشكلة خطيرة، وأقر التقرير بأن العنف الأسري في الأراضي الفلسطينية يتعاظم في ظل العنف السياسي، ولكن التقرير لم يظهر إطاراً واسعاً يشمل على أن العنف السائد الذي تواجهه النساء الفلسطينيات هو بفعل الاحتلال والحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني، ويُغيب التقرير تأثير الأزمة الاقتصادية والسياسية على العلاقات الاجتماعية والعائلية. وبالتالي فإن هذا التقرير يفصل العنف وما يتضمنه من علاقات النوع الاجتماعي وعلاقات العائلة

الفلسطينية عن جميع السياقات التي تتفاعل فيها، كما أن التقرير هدف إلى معالجة العنف، والتمييز كنتيجة للبطيركية بدلاً من أنها ناتجة عن العوامل والديناميكيات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. (Johnson, 2007. 100).

على الرغم من الانتقادات الموجهة لمقاربة حقوق الإنسان، ولا سيما من حيث نقد المبادئ التي تقوم عليها تلك المقاربة من حيث عالمية حقوق الإنسان، وتناقضها مع السياق، وعلاقة الفرد مع الدولة ضمن الإطار القانوني، وكذلك تم انتقاد المؤسسات الدولية التي تستعمل المعايير الدولية القانونية - القضائية للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في العالم، حيث غالباً ما تتأثر هذه المؤسسات بالاعتبارات السياسية، وانعدام توازن القوى، إلا أن وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات المتخصصة، تستعملها لتحقيق أهدافها، وكذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة تستعملها لتحقيق مساواة النوع الاجتماعي .

2.4 مقارنة حقوق الإنسان لتحقيق مساواة النوع الاجتماعي في وكالات الأمم المتحدة:

مساواة النوع الاجتماعي ضمن حقوق الإنسان، تعني التزام حقوق الإنسان لإنهاء التمييز ضد المرأة القائم على الجنس لتحقيق مساواة النوع الاجتماعي، وكان هذا الالتزام جوهر حقوق الإنسان الدولية منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرها من المواثيق، والاتفاقات الدولية التي أكدت في مجملها على حق النساء في إنهاء التمييز ضدها، والتعامل مع مساواة النوع الاجتماعي كحقوق إنسان يعني تزويد المستوى العالي بالسلطة بالمعايير، والمقاييس لتحقيق مساواة النوع الاجتماعي، وتحديد الذين تقع عليهم مسؤولية الأعمال التي يجب القيام بها للإيفاء بالتزامات الحقوق. مساواة النوع الاجتماعي كحقوق إنسان يعني الاستجابة لواقع الدولة والأمور الطارئة. وبالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة فإن فائدة مقارنة حقوق الإنسان تكمن في مساعدة الهيئة على تعزيز برامجها، وذلك من خلال استغلال المنافع التي يمكن الحصول عليها من مساواة النوع الاجتماعي كحقوق إنسان (UNIFEM, 2007. 12).

فمقاربة حقوق الإنسان لتحقيق مساواة النوع الاجتماعي تعتمد على القرارات، والمواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة وعن التوصيات للمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة للنهوض، وحماية واحترام حقوق المرأة .

1. قرارات ومواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة :

أصدرت الأمم المتحدة منذ تأسيسها العديد من القرارات والمواثيق المتعلقة بالنهوض بمستوى المرأة. إن ميثاق تأسيس الأمم المتحدة أظهر اهتمام الأمم المتحدة بالمرأة من حيث القرارات، والاتفاقيات حول المرأة، وحقوقها، والمساواة مع الرجل. وكانت البداية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948. وإضافة إلى ذلك كان هناك العديد من القرارات، والاتفاقيات الصادرة عن الأمم المتحدة، التي تؤكد على ضرورة العمل على تحسين أوضاع النساء، وتعزيز المساواة. فالبداية كانت في إعلان ميثاق تأسيس الأمم المتحدة في عام 1945، الذي أكد على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق، والحريات الأساسية. وذلك من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة، وهي السلام، والأمن في العالم، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي. وجاء بعد ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العام 1948، والجزء الذي يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة ينص " يتمتع الجميع بكافة الحقوق، والحريات في هذا الإعلان دون تمييز من أي نوع مثل العرق، واللون، والجنس، أو الدين، أو الاتجاه السياسي " (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة رقم (2)، 2006)

شهد العام 1946 في الأمم المتحدة تأسيس لجنة كاملة لوضع المرأة، بعد تصويت، وإجماع الحضور في الاجتماع الأول لضرورة وجود مثل هذه اللجنة. ومن الاتفاقيات المهمة الأخرى هي اتفاقية العام 1952 التي تحت الدول على منح المرأة الحقوق السياسية التي تشمل: حق التصويت، والترشيح في جميع الانتخابات، والهيئات المنتخبة، والحق في تقلد المناصب العامة، وممارسة جميع الوظائف العامة، بشرط تحقيق المساواة بينها وبين الرجل. وكان هناك الاتفاقية المتعلقة بشأن جنسية المرأة المتزوجة العام 1957، حيث تنص هذه الاتفاقية على " أنه لا يمكن تغيير جنسية المرأة تلقائياً بإبرام عقد الزواج أو بإنهاء الزواج أو بتغيير جنسية الزوج أثناء الزواج. كما وشهد العام 1962 اتفاقية الرضا على الزواج وتحديد الحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج، ومحاربة زواج الأطفال. وقامت الأمم المتحدة بإقرار العهد الخاص في العام 1963، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والجماعية. ثم كان بعد ذلك إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة العام 1967 حيث تتمحور بنود هذا الإعلان الأحد عشر، حول أهمية المساواة التامة بين الرجل والمرأة في جميع ميادين الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، 1998. 13).

شهد العام 1979 إقراراً لاتفاقية سيداو (القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة)، في الجمعية العامة للأمم المتحدة. فقد دعت الدول إلى الاعتراف بالإسهامات الاقتصادية، والاجتماعية، ورفضت الاتفاقية التمييز ضد المرأة لكونه عائقاً أمام مشاركتها الكاملة في تطوير المجتمع ككل، وتشمل هذه الاتفاقية وهي أوسع الوثائق القانونية بشأن المرأة نطاقاً، القضاء على التمييز في الحياة السياسية، والتعليم، والتوظيف، والصحة، والعائلة، والزواج، وجوانب أخرى من الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، كما ودعت هذه الاتفاقية إلى تغيير الأعراف الثقافية، والأنماط السائدة التي تبقي المرأة في وضع أقل شأنًا، وتضمنت إجراءات للقضاء على البغاء والاتجار في المرأة. (اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، 2008)

وعرّف التمييز ضد المرأة على أنه " أي تمييز، أو استبعاد، أو تقييد يقوم على أساس الجنس، ويترتب عليه، أو يكون بغرض تقييد أو إعاقة الاعتراف بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية في المجالات السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو المدنية، أو أي مجال آخر، أو إعاقة تمتع المرأة بهذه الحقوق، أو ممارستها على أساس من المساواة بين الرجل والمرأة بغض النظر عن حالتها الاجتماعية. (مادة رقم (1) من الاتفاقية في المرجع السابق).

وعلى الدول الموقعة على هذه الاتفاقية حسب ميثاق الأمم المتحدة، تسليم تقارير تبين المدى الذي تتوافق فيه قوانينها المحلية مع المعايير الوطنية، وعلى الحكومات الوطنية متابعة ومراقبة حدوث التمييز في المجال العام والمجال الخاص، وعليها أيضاً الالتزام بتطبيق المعايير المتضمنة في الاتفاقية، وذلك من خلال تعديل تشريعاتها، أو تفعيل قوانين جديدة، وتلزم هذه الاتفاقية الدول الموقعة عليها أيضاً اتخاذ إجراءات تأكيدية مؤقتة من أجل الإسراع بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وذلك من خلال التأكيد على أنه يجب على مؤسساتها إتباع القوانين في التوظيف، وفي القطاعات الاجتماعية، ويجب أيضاً ضمان حق النساء في الاستفادة من المحاكم لإسماح شكواها. (مادة (2) من الاتفاقية). أصبحت هذه الاتفاقية في أساس ما يعتمد عليه للتنمية القانونية لكل الدول الموقعة على الاتفاقية. حيث ستعمل الدول على إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية.

ثم تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان القضاء على العنف ضد المرأة في العام 1993، وهذا الإعلان لا يعتبر اتفاقاً يتطلب مصادقة قانونية، ويشير إلى أن العنف هو انتهاك للحقوق، ومظهر من مظاهر التمييز ضد المرأة. وهناك اتفاقيات صادرة عن بعض المنظمات الدولية مختصة في شؤون المرأة، مثل الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية حيث تركز هذه الاتفاقيات حول ضمان حقوق

المرأة العاملة كالمساواة في المعاملات والأجور، وتنظيم العلاقات المهنية في الوظيفة العمومية، وحماية الأمومة، وتشغيل النساء ليلاً. (شقير، 1995، 2).

ومن القرارات التي تعتمد وكالات الأمم المتحدة عليها في العمل، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة على تحسين أوضاعها هو القرار 1325. وصدر هذا القرار عن مجلس الأمن في العام 2000، القرار 1325 والذي يحتوي على ثمانية عشر بنداً حيث تدعو هذه البنود الدول الأعضاء إلى تمكين نساء العالم سواء في الدول التي تعيش النزاعات المسلحة، أو الدول التي لا تشوبها النزاعات، يحث القرار الدول الأعضاء على زيادة تمثيل النساء، والمشاركة الفعالة للنساء في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الدولية، والمحلية، والإقليمية، وآليات منع النزاع، وإدارة الصراع، وحل الصراع، وبناء السلام، ودمج منظور النوع الاجتماعي: يدعو القرار إلى أخذ بُعد النوع الاجتماعي في التخطيط، وتنفيذ عمليات السلام، والمفاوضات بما فيها تدريب الطواقم، وتوسيع دور النساء كنساء صانعات للسلام، وزيادة الانتباه للمبادرات المحلية لصنع السلام الحماية: يؤكد القرار على أهمية حماية حقوق النساء، واحترامها بما فيها حماية المرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعي في مناطق الصراع المسلح، ووضع حد لتلك الجرائم (قرار مجلس الأمن 1325، 2005).

وتبني مجلس الأمن لهذا القرار بعد الضغوطات من المجموعات النسوية، والمنظمات غير الحكومية. وهذه المرة الأولى في الأمم المتحدة التي يتم فيها الإدراك بأن هناك علاقة بين النساء والسلام والأمن، ونقاشها في أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة المسؤولة عن حفظ السلم والأمن العالمي. حيث كان من الصعب من قبل تخيل قيام مجلس الأمن بمناقشة قضايا من هذا النوع، كما أن الدول الكبرى كان لها اهتمامات قليلة في مجلس الأمن بأمور وقضايا النوع الاجتماعي. وتكمن أهمية القرار أيضاً في كونه قراراً صادراً عن مجلس الأمن، ويؤكد على المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في كل الجهود للحفاظ على السلم، وتعزيز السلم، والأمن العالمي. ويصور المرأة ليس فقط كضحية من ضحايا النزاع، وإنما يصورها بأن لها دور ووكالة فيما يتعلق بالسلام والأمن. وهذا القرار ليس مرتبطاً بصراع ومكان محدد. وهو موجه لجميع الدول الأعضاء، ويخاطب جميع النساء من اللواتي يعشن ظروف النزاع المسلح بسبب الاحتلال، أو الحرب، أو الصراعات الداخلية، أو العرقية أو الطائفية أو الأهلية كما تبع هذا القرار قرارات أخرى كالقرار 1820، والذي يركز على محاربة العنف الجنسي في مؤسسات النزاع المسلح، وأن استعمال العنف الجنسي كتكتيك حرب ضد المدنيين يعيق السلم والأمن العالميين. وبالتالي يجمع القرار بين المطالب الوطنية والسياسية من خلال علاج المشاكل السياسية، والمطالب الاجتماعية النسوية الداعية إلى المزيد من رفع، وتطوير مستوى المرأة.

تعتبر سيداو، والقرار 1325 إضافة إلى القرارات الدولية الأخرى، المكونات الأساسية لعمل، ومقاربات وكالات الأمم المتحدة. على الرغم من أن هذه القوانين، والمواثيق تدعو في جوهرها إلى احترام حقوق الإنسان، وتستوجب الشفافية والمصادقية، وسيادة القانون، والعالمية، وعدم القابلية للتقسيم، إلا أن هناك تفاوتاً في تطبيقها، ولذلك وجه النقاد والكتاب انتقادات لهذه المقاربة لعدم قدرتها على الإيفاء في التزاماتها في ضمان حماية واحترام حقوق الإنسان.

2. مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بقضايا المرأة:

تعاملت الأمم المتحدة مع قضايا المرأة من خلال برامج الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، ومن المؤتمرات الدولية، والوكالات المتخصصة، ومن خلال المواثيق والمعاهدات الدولية. (أفندي، 1996.34).

لقد بدأ استعمال تقنية المؤتمرات العالمية للتخطيط للقضايا الاقتصادية، والاجتماعية في السبعينيات من القرن الماضي من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تناقش هذه المؤتمرات أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف هذه المؤتمرات لإيجاد حلول، ومعايير دولية لحل قضايا الفقر والجهل والمرأة والبيئة (Bennett, 1948. 294).

يرى Cleveland (1976) أن التخطيط النموذجي للمؤتمر يبدأ باختيار موضوع المؤتمر، وتحديد موعد ومكان عقد المؤتمر، وتجري الترتيبات والتحضيرات من خلال وكالات الأمم المتحدة، وقد يستغرق المؤتمر مدة أسبوع أو أسبوعين، والمشاركة مفتوحة لكل الدول الأعضاء. ويتم تبني سلسلة من الأهداف، وخطط عمل حول القضية قيد البحث في المؤتمر، حيث تحتاج هذه الأهداف إلى التنفيذ. وهناك من يرى أن أحد إيجابيات هذه المؤتمرات والحوارات العالمية تكمن في أن طبيعة البشر عقلانيين، أي لديهم القدرة على فهم وقائع الظروف الإنسانية، ولديهم القدرة على تحديد مهددات الحياة البشرية التي تتطلب الاهتمام والعمل (Cleveland, 1976. 78).

بدأت النساء بإيجاد قنوات جديدة للمشاركة، وتطوير وسائل جديدة للتنمية بفعل تطور وسائل الاتصال، والتفاعل عبر الحدود الوطنية. وشكلت الشبكات العالمية كإستراتيجية مشتركة للتنمية وتنظيم النساء، وترى Dorsey (1997): "أن المنتديات الدولية الأرضية التي بدأت النساء من خلالها ببناء روابط التضامن والشبكات العالمية. ومواضيع هذه المنتديات تتناول الأمور التي ستبحث في مؤتمرات الأمم المتحدة. وتكمن أهمية مؤتمرات الأمم المتحدة للمرأة في إحضار النساء إلى مكان عالمي، والعمل كقناة مستمرة للمستقبل. ويعرض المشاركون والمشاركات في مؤتمرات الأمم المتحدة رؤية شمولية

للتغيير الاجتماعي، وتؤسس لمعايير جديدة. وترتبط أمور التنمية والبيئة وحقوق الإنسان بمعايير المشاركة والشفافية والمحاسبة في صنع القرار في أجندها. ويشارك في هذه المؤتمرات مشاركون من مختلف المجتمعات، والثقافات، والدول وتعكس هذه المؤتمرات أجندة الشمال والجنوب". (Dorsey, 1997. 377).

مؤتمرات الأمم المتحدة للمرأة هي أحد الآليات التي يتم فيها وضع الأجندة لتحسين أوضاع النساء حول العالم، فقد بدأت الأمم المتحدة بتنظيم المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة في العام 1975 خلال مؤتمر المكسيك للنساء. وذلك عندما أدركت الأمم المتحدة أن الوضع الثانوي للمرأة يرجع إلى حالات عدم المساواة الاجتماعية متأصلة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، وهذا يؤثر سلباً على المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع، وهذا سيعيق تحقيق أهداف الأمم المتحدة، ولهذا اتبعت منهجاً شاملاً في معالجة قضايا المرأة حيث طرحت الأمم المتحدة أهداف المساواة، والتنمية والسلام في هذا المؤتمر. ولا تزال تمثل هذه الأهداف أطراً للمؤتمرات الدولية الخاصة بالنساء التي عقدت فيما بعد. ويعتبر عقد السبعينيات فترة مميزة حيث بدأت الأمم في الاعتماد على عقد المؤتمرات الدولية حيث لم يعد الاعتماد فقط على القرارات والمواثيق.

مؤتمر الأمم المتحدة الأول في المكسيك عام 1975 :

تزامن مؤتمر المكسيك الأول للنساء مع السنة الدولية للنساء العام 1975، حيث جاءت فكرة تنظيم هذه السنة من أحد المنظمات غير الحكومية، وهي الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، حيث قدمت هذه الفكرة للأمم المتحدة في العام 1975، ثم كان بعدها عقد الأمم المتحدة للنساء من عام 1976-1985 حيث طرحت أهداف المساواة والتنمية والسلام. ونظمت ثلاث مؤتمرات فيما بعد لافتتاح وتقييم واختتام العقد، وهي مؤتمر كوبنهاغن العام 1980، ثم مؤتمر نيروبي العام 1985، ومؤتمر بيجين العام 1995، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، 1998: 12).

وحسب Pietila and Vickers (1996) شعار التنمية يعني خلال العقد هي التنمية الشاملة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها من مجالات الحياة، وتنمية الموارد الاقتصادية. ومحاور مؤتمر المكسيك تعكس تغييراً فيما يتعلق بإدراك النساء في عملية التنمية (Pietila&Vickers, 1996, preface). وقد انعكس إطار "المرأة في التنمية" في عقد الأمم المتحدة للنساء ما بين عام 1986-1975 .

لقد انبثق منهج المرأة في التنمية من النسوية الليبرالية، التي تتمحور حول رفض الافتراض بأن دونية قدرات المرأة العقلية، والجسدية مقارنة مع قدرات الرجل هي أسباب اضطهاد المرأة، وحرمانها من المشاركة في المجال العام كالانخراط في المؤسسات السياسية، والتعليمية، والاقتصادية. وعليه فإن اضطهاد المرأة ينبع من المنظومة الثقافية والقوانين التي لا تنصف المرأة. فالليبرالية النسوية تؤكد على أن المرأة تملك قدرات عقلية مساوية للرجل، إن إنهاء اضطهاد المرأة سيكون من خلال تغيير القوانين، والمفاهيم الثقافية التي تحط من مكانة المرأة، وتزويد النساء بالفرص المتساوية في المجال العام بما فيها التعليم، والعمل، والسياسة، والاقتصاد. وببساطة؛ الليبرالية النسوية هي المساواة والحقوق الليبرالية. ويرى منهج المرأة في التنمية أنه لا بد من دمج النساء في العملية التنموية لأنه سيساعد على إنهاء التهميش، والتبعية التي تعاني منها المرأة. فلا بد من حدوث تغييرات في القانون، والقانون المدني، وحقوق الملكية، والمحرك الأساسي لهذا التوجه هو ضرورة دمج النساء في العملية التنموية من خلال جعلها عنصراً فاعلاً في العملية الإنتاجية لإنهاء الفقر، والانطلاق إلى ميدان العمل الإنتاجي، والذي سيساعد المرأة على تلبية حاجياتها العملية عن (المأكل، والمشرب، والمسكن، والوقود). وهذا يعني التخلص أو التخفيف من الفقر، وحدته، وأعبائه وانعكاساته المختلفة على النساء من الناحية الصحية، والنفسية، والاجتماعية. ويرى هذا التوجه بأن مشكلة المرأة ليست نابعة من دنو شأن المرأة، وإنما نابعة من الفقر. وعليه يرى هذا التوجه بأن تمكين المرأة يمكن تحقيقه من خلال زيادة المشروعات المدرة للدخل، وتوفير الرعاية الصحية لها، ومن خلال التدابير الأخرى التي من شأنها تعزيز إنتاجية المرأة، ويجب محاربة الفقر من خلال تعليم وتدريب النساء على زيادة قدراتهن الإنتاجية. (Moser, 1993. 21).

حيث أدركت وكالات الأمم المتحدة خلال عقد الأمم المتحدة للنساء أن تمكين المرأة يمكن تحقيقه من خلال زيادة المشاريع المدرة للدخل، وتوفير الرعاية الصحية، وفرص التعليم المتساوية للجنسين، والحصول على ملكية الأرض. وقد سماه البعض عقد الحاجات المادية، حيث تركز اهتمام مؤسسات الأمم المتحدة آنذاك على تلبية الحاجات المادية للنساء في ظروف الفقر والاضطهاد. (أثينا بير التا، 2007. 46).

والانتقادات التي وجهت لهذا المنهج تتمثل في أن هذا المنهج يركز بشكل كبير على دخول، ومشاركة المرأة في سوق العمل دون التركيز على المساواة في شروط العمل، والعلاقات التي يتم خلالها دمج النساء في عملية التنمية (Elson&Pearson, 1984. 19). إن المشاريع الاقتصادية المقدمة للنساء ضمن إطار "المرأة في التنمية" تركز على الأنشطة النمطية، والتي تعتبر محدودة من حيث الخيارات، والهدف هو زيادة إنتاجية النساء. وهذا أدى إلى مضاعفة أعباء النساء، ولم يؤخذ بالاعتبار

الدور الإيجابي للمرأة، وعادة ما تكون هذه المشاريع قصيرة الأمد، ويمكنها أن تساعد القليل من النساء الفقيرات (Young, 1993. 130). وإطار النساء في التنمية؛ ينظر إلى النساء كطبقة واحدة لها احتياجات متشابهة. وهذا التوجه يتجاهل التنوع، والاختلافات بين النساء، كما يرى هذا التوجه أن تبعية النساء تكمن في عدم امتلاك الثروة والفقير. ولم تركز على عوامل اضطهاد المرأة الأخرى، كالتبعية، وتوزيع الثروة، وأنماط العمل (Koczberski, 1998. 401). والتركيز على الفقر أدى إلى الفصل ما بين نساء العالم الثالث الفقيرات، ونساء العالم الأول الغنيات، وهذا الفصل سيؤدي إلى إمكانية تقسيم النساء إلى مجموعات مختلفة، وعدم القدرة على عمل تحالفات. ومنهج المرأة في التنمية يركز على النساء في الدول النامية (Young, 1993. 131).

فقد كانت النساء من قبل تدرك على أنهن مثلقيات سلبيات لعملية التنمية، ولكن أصبح النظر إلى النساء في سياق هذا المؤتمر على أنهن شريكات متساويات مع الرجل مع وجود حقوق متساوية للموارد والفرص. وهذا كان يمثل تحولاً في توجهات التنمية، وهو التحول من الاعتقاد السابق الذي كان يقضي بأن المساعدات، والتنمية هي لتحسين أوضاع النساء إلى التوجه نحو التعامل مع النساء على أنهن نساء فاعلات في عملية التنمية، وأن التنمية غير ممكنة دون المشاركة الكاملة للنساء، وحددت خطة العمل مجموعة من الحد الأدنى التي يجب تلبيتها في نهاية العقد.

أما المساواة؛ فتعني في هذا العقد من خلال محاور هذا المؤتمر تعني المساواة في الحقوق، والمسؤوليات، والفرص المتعلقة دمج المرأة، وتمكينها من صنع القرار في كافة المستويات الاقتصادية، والسياسية، والعائلية، من خلال تعزيز التعليم، وتغيير التشريعات، والقوانين السائدة (قاطرجي، 2006. 180). وشعار السلام يعني أن المؤتمر ربط تنمية المرأة بالسلام، إذ لا يمكن تحقيق تنمية المرأة بدون السلم، والاستقرار، ومواجهة آثار الحرب .

وتكمن أهمية هذا المؤتمر في جذب انتباه المجتمع الدولي إلى أن مشكلة التمييز ضد النساء هي مشكلة مستمرة في أجزاء كثيرة من العالم، مؤسساً بذلك لحقبة جديدة من الجهود العالمية لتحسين أوضاع النساء من خلال فتح الحوار العالمي حول مساواة النوع الاجتماعي، حيث يشمل هذا الحوار الشرح والمفاوضات، وتحديد الأهداف والمعوقات، ومراجعة التغيير والتطور في هذا النطاق. وأطلق هذا المؤتمر إستراتيجية التنمية كإستراتيجية مشتركة، كما أسس معايير جديدة للسياسة الوطنية، وآليات وطنية جديدة للتنفيذ فيما يتعلق بتحسين أوضاع النساء من خلال خطة العمل التي خرج بها المؤتمر التي كانت هي عبارة عن وثيقة تزود الحكومات والمجتمع الدولي بالإرشادات التي يجب على هذه الحكومات إتباعها خلال العشر سنوات القادمة (Dorsey, 1997. 339).

مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمرأة في كوبنهاغن عام 1980:

أما مؤتمر كوبنهاغن العام 1980، والذي عقد في منتصف العقد، وكان هناك مشاركة للمنندى الموازي للمنظمات غير الحكومية، وقد عقد هذا المؤتمر لتقييم ما تم إنجازه خلال الخمس سنوات الماضية. ووضع هذا المؤتمر برنامج عمل للنصف الثاني من العقد لتحقيق الأهداف الثلاثة المختصة بالعقد وهي السلام، والتنمية، والمساواة مع التركيز على محاور الصحة، والتعليم، والتوظيف باعتبارها مكونات هامة في التنمية. وحدد هذا المؤتمر الفجوة ما بين الحقوق المعترف بها للمرأة، وتطبيق وممارسة هذه الحقوق على أرض الواقع، كما قام بتحديد المجالات التي تتطلب تحقيق المساواة فيها، والعوامل الرئيسية التي تعيق تقدم المرأة المتمثلة في عدم توفر الرغبة السياسية لدى المسؤولين الحكوميين لتطبيق حقوق المرأة، والموارد المحدودة المخصصة للمرأة. وأقرت وثيقة مؤتمر كوبنهاغن بأهمية المشاركة القصوى للمرأة في تعزيز السلم، والأمن الإنساني. (تقرير المؤتمر العالمي للأمم المتحدة لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والسلام والتنمية (كوبنهاغن، 1980)

وركز هذا المؤتمر على قضية العنف الموجه ضد النساء، حيث كان التقرير الذي وزع على المشاركين في نهاية المؤتمر أول وثيقة رسمية للأمم المتحدة تتناول قضية العنف المحلي، وربط المؤتمر بين تداخل، وأثر الاستعمار، والتمييز العنصري على أوضاع النساء، والصهيونية في فلسطين. وعقد مؤتمر كوبنهاغن في ظل التوترات السياسية بين العالم الرأسمالي والاشتراكي حيث تجلى هذا التوتر بين نساء الدول الشمالية، ونساء الدول الجنوبية النامية. وتركزت مطالب النساء في الدول المتقدمة الشمالية على التعليم، والتدريب، وتعديل القوانين، بينما ركزت النساء في الدول النامية بأن يكون هناك نظاماً للتجارة الدولي أكثر مساواة، وأن يكون هناك نظاماً اقتصادياً جديداً، والنضال ضد الاستعمار والعنصرية، حيث تعمل هذه النظم على إطالة التمييز الجنسي القمعي. وعملت الوفود النسائية المشاركة من الدول الشمالية على اتهام الوفود النسوية المشاركة من الدول النامية بتسييس قضايا المرأة. (Berkovitch, 1999. 123).

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمرأة في نيروبي عام 1985:

وأختتم عقد الأمم المتحدة؛ بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للنساء في نيروبي العام 1985، وخصص هذا المؤتمر لاستعراض وتقييم منجزات العقد فيما يتعلق بالتطورات والتغيرات في أوضاع النساء خلال العشر سنوات الماضية، وتقديم مقترحات جديدة لتطوير، وتحسين أوضاع النساء. ويتمثل السياق الذي

عُقد فيه مؤتمر نيروبي للنساء؛ بأنه سياق ما بعد انتهاء حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، ووجود نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، واستمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، حيث انعكست هذه الظروف في بنود الوثيقة النهائية للمؤتمر. حيث خصصت الفقرتين من الوثيقة النهائية للمؤتمر؛ وهما 259 و260 لقضية جنوب أفريقيا، وفلسطين بعنوان "النساء والأطفال تحت نظام الأبارتهايد، والنساء والأطفال الفلسطينيون (حنفي وطبر، 2006. 299).

وتشابه مؤتمر نيروبي (المؤتمر الثالث للأمم المتحدة للنساء)، مع مؤتمر المكسيك، ومؤتمر كوبنهاغن في التوصيات التي وردت في الوثيقة النهائية للمؤتمر وهي: وثيقة "إستراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة" حيث تطرقت الوثيقة لتداخل، وتأثير الوضع السياسي، وسياسات العولمة في العالم على المرأة، وجاء ذلك في النقاط التي ركزت عليها الوثيقة، وهي انتقاد سياسات العولمة، وأثرها في إيجاد أشكال من عدم المساواة في حياة الشعوب، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها. وتطرقت الوثيقة لأوضاع النساء في ظروف الاحتلال، وإلى اللاجئات والعائدات والمشرديات. فالوثيقة في مجملها ركزت على ثمانية مجالات وهي:

- تقاسم السلطة .
- المؤسسات والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة .
- الالتزام بحقوق المرأة .
- الفقر .
- المشاركة الاقتصادية .
- الانتفاع من التعليم والخدمات الصحية، والعمالة .
- العنف ضد المرأة .
- آثار النزاعات المسلحة على النساء .

كما وحثت الوثيقة الدول الأعضاء على القيام باتخاذ إجراءات دستورية، وقانونية استناداً لاتفاقية سيداو للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. (تقرير الأمم المتحدة لمراجعة، وتقييم إنجازات المرأة والمساواة والسلام والتنمية (نيروبي)، 1985)

كان هناك تأكيداً ضمنياً على ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئها التي تتمحور حول امتناع الدول من استخدام التهديد واستعمال القوة في العلاقات الدولية. فالمساواة هنا لم تعد تركز على المساواة فقط بين الرجال والنساء، وإنما المساواة بين الدول. وهذه التأكيدات تعكس التداخل بين أهداف العقد المتمثلة في المساواة، والسلام، والتنمية. فأشكال عدم المساواة، والعولمة، والاحتلال تساعد على وجود التوترات،

وانعدام المساواة، والعدالة الاجتماعية. والسلام والأمن حسب وثيقة المؤتمر في الفقرة 13، يعني غياب الحرب والعنف المباشر. وهو التقدم نحو إبعاد جميع أنواع العنف بما فيه العنف الجسدي، والبنوي، والعنف ضد النساء. إن الهدف من التنمية هنا تحقيق العدالة، والمساواة التي تعتبر أفضل الطرق لإزالة مسببات النزاعات، وتحقيق السلام الدائم، وتحقيق حقوق المرأة. وحسب الفقرات 257، والفقرة 258: " أن قضايا المرأة، والسلام لا يمكن فصلها عن القضية الأوسع وهي قضية العلاقات ما بين الرجال والنساء، وبين النساء والرجال في جميع مجالات الحياة، والعائلة " (وثيقة المؤتمر 1985 + الفقرات 257، 13، 258)

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة في بيجين العام 1995:

عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للنساء في بيجين العام 1995، في الصين حيث يُعتبر أكبر مؤتمرات الأمم المتحدة للمرأة، من حيث عدد المشاركين؛ حيث شارك فيه ما يزيد على 189 وفداً رسمياً يمثلون دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، وحوالي 300,000 مشارك ومشاركة في منتدى المنظمات غير الحكومية، حيث تضمن المؤتمر حدثين، وهما المؤتمر الرسمي للأمم المتحدة، حيث شارك في هذا المؤتمر الوفود الرسمية الحكومية، حيث ضمت هذه الوفود الحكومية ممثلين وممثلات للمنظمات غير الحكومية التي أعطيت الاعتماد للمشاركة في المؤتمر الرسمي بناءً على طلب سكرتاريا المؤتمر. أما الحدث الثاني فكان هو منتدى المنظمات غير الحكومية، الذي عقد في بلدة سياحية بالقرب من بيجين تدعى هويرو حيث تركزت أنشطة هذا المؤتمر حول جلسات المناقشات، واستضافة شخصيات عالمية، وورشات العمل، ومعارض فنية، وعروض فلكلورية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، 1998 . 12).

هدفت الأمم المتحدة من وراء تنظيم مؤتمر بيجين تقييم التغيير في حياة النساء خلال العشر سنوات بعد نهاية العقد، وتقييم تنفيذ إستراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة. ومناقشة القضايا التي تم تحديدها مسبقاً كعوائق أساسية أمام تقدم النساء أثناء عملية التحضير للمؤتمر، وهي اثنتي عشرة قضية :

- النساء والفقير .
- التعليم، والتدريب للنساء .
- النساء والصحة .
- العنف ضد النساء .

- النساء والنزاعات المسلحة .
- النساء والاقتصاد .
- النساء في القوة وصنع القرار .
- الآليات المؤسسية لرفع النساء .
- حقوق الإنسان للمرأة .
- النساء والإعلام .
- النساء والبيئة .
- الفتاة الطفلة .

هدف المؤتمر أيضاً إلى إيجاد حوافز في المجتمع نحو تقدم المرأة، ومواجهة التحديات، ومتطلبات القرن الحادي والعشرون، واعتماد منهاج عمل فعال لتحقيق المساواة، والسلام، والتنمية. وتبنى المؤتمر منهاج عمل يبيّن إطاراً عالمياً للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومطالبة الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية بدمج النوع الاجتماعي في كافة سياساتها، وبرامجها. وقد أقرت الدول الأعضاء الـ 189 خطة العمل. (اليونيفيم، 10، 2000).

كانت دعوة هذا المؤتمر الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية لدمج النوع الاجتماعي في سياساتها، وبرامجها انعكاساً لمنهج النوع الاجتماعي، والتنمية الذي ظهر بعد أزمة الديون العالمية، وبعد توجيه وإحباط النساء من توجه "النساء في التنمية". ويقوم هذا التوجه على النظرة الماركسية للمساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات بهدف دمج المرأة في عملية التنمية. ويؤكد هذا التوجه على ضرورة فهم العلاقات، والأدوار بين النساء والرجال في العملية التنموية. كما ويركز على تحليل النظام الأبوي، وفهم الطبقة، والعرق، واللامساواة الجندرية الناتجة عن البناء الاجتماعي للأدوار، ورفض تقسيم العمل على أساس الجنس. أعطى الجندر، والتنمية تحليل أكبر للنظام الأبوي بهدف فحص إذا كانت السياسات واعية للنوع الاجتماعي أم لا، وما هو نوع هذه السياسات. وأعطى البعد الطبقي أهمية، ويرى بأن المجتمع فيه طبقتان رئيسيتان، الطبقة البرجوازية الحاكمة، والطبقة العاملة البرولوتاريا التي تواجه الاضطهاد. ويرى أن أيولوجية النظام الأبوي تعمل ضمن الطبقات لتضطهد النساء، ولا بد للدولة من توفير الخدمات الاجتماعية، وقضية النساء في توجه النوع الاجتماعي، والتنمية هي قضية سياسية، وواجب الدولة يكمن في تحرير النساء من خلال العمل على تعديل قوانين الإرث، والملكية، والأراضي. ويعتمد هذا المنهج على فهم العلاقات الاجتماعية داخل إطار الأسرة، والمجتمع، وعلى مستوى السوق،

والدولة، ولذلك يجب العمل على التغيير في البنى الاجتماعية، التي تحدد وتؤثر على مكانة المرأة في أية ثقافة ومجتمع. هذا يلقي الضوء على الأماكن التي تنشأ فيها مشكلة عدم المساواة (Young, 1997. 51).

استخدم مصطلح الجندر " النوع الاجتماعي" بدلاً من النساء وذلك للتركيز على العلاقات ما بين الرجال والنساء، وربط علاقات الإنتاج بعلاقات الإنجاب. وبهذا أصبح التركيز على محورين وهما: البطريركية هي سبب دونية النساء، والعوامل المتداخلة مثل الطبقة، والعرق. حيث أخذ الاختلاف لسياسات التنمية على النساء والرجال، و اعتبرت المرأة كفاعل في العملية التنموية، وليست متلقية فقط للتنمية، وهذا أدى إلى إعادة فحص العلاقات، والأدوار بين الرجال والنساء في العملية التنموية. وتوجه الجندر في التنمية لا يركز فقط على النساء في مجال العمل كما هو الحال في توجه المرأة في التنمية، وإنما يستخدم العلاقات الجندرية بدل استخدام كلمة نساء كوحدة للتحليل، ويرى الرجال كداعم للنساء من أجل التحليل.

(Visvanathan , 1997. 23).

تركزت برامج، ووكالات الأمم المتحدة منذ التسعينات على دمج النوع الاجتماعي في برامجها، ومشاريعها، وذلك من خلال استخدام التحليلات على أساس النوع الاجتماعي، لتحقيق فهم أفضل لمشاكل الفقر، والتبعية التي تعاني منها النساء، ثم تحدي الإستراتيجيات الملائمة للوصول إلى تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية، وفي المجالات الأخرى. (ألتا، 2007.46).

لقد ساعد منهج " النوع الاجتماعي والتنمية" على بلورة أطر للتخطيط لتنمية النوع الاجتماعي، منه أطر تحليل وتخطيط النوع الاجتماعي، وأطر علاقات النوع الاجتماعي، ودمج النوع الاجتماعي في التيار الرئيسي للتنمية.

فأطر تحليل النوع الاجتماعي كان يهدف إلى تمكين المخططين في التنمية من فهم قضايا النوع الاجتماعي، وهذا يعني إيجاد وسائل، وآليات منهجية ضمن المؤسسات، خاصة المؤسسات الحكومية، والمؤسسات العامة، وذلك لاعتبار قضايا النوع الاجتماعي في كل مراحل صنع السياسات، وتصميم وتنفيذ البرامج، ويدعو هذا التوجه إلى تأسيس وحدات خاصة بالمرأة في الدوائر والمؤسسات . وتشمل أنشطة هذا التوجه مساواة النساء في الفضاء العام، وتدريب النوع الاجتماعي، وتوعية النساء بحقوقها .

(Baden&Gotez, 1997. 38).

ويعتمد إطار تخطيط وتحليل النوع الاجتماعي على حقيقة أن لكل من النساء والرجال حاجات مختلفة، والتي يجب تلبيتها في عملية التخطيط. وصنفت موزر نوعين من الحاجات، وهي الحاجات الإستراتيجية، والحاجات العملية. الاحتياجات العملية: حاجات النوع الاجتماعي العملية، هي الحاجات التي تعتبرها النساء تابعة لأدوارهن المقبولة اجتماعياً في المجتمع. ولا تتحدى حاجات النوع الاجتماعي العملية

تقسيمات النوع الاجتماعي للعمل، أو مركز النساء الدولي في المجتمع، وإن يكن نابغاً منها. تعتبر حاجات النوع الاجتماعي العملية استجابة للضرورة المدركة والمباشرة، التي يتم تمييزها ضمن سياق محدد. وتتصف بأنها عملية في طبيعتها، وكثيراً ما يتركز اهتمامها على عدم الكفاية في أحوال المعيشة مثل تزويد المياه والرعاية الصحية (Moser, 1993. 4).

ركزت موزر على أن يأخذ المخططون للتنمية في دول العالم الثالث في الاعتبار جميع الأدوار التي تقوم بها النساء سواء كانت مرئية أو غير مرئية، من عمل تقليدي يتمثل في العمل المنزلي، وتربية الأطفال (الدور الإنجابي)، أو مساهمتها بجزء كبير في دخل الأسرة (الدور الإنتاجي)، وممارستها للدور المجتمعي (Moser, 1993. 27).

تؤكد موزر على أهمية دور الدولة في عملية التخطيط، حيث تمتلك الدولة الآليات، والأدوات لتحقيق، وتلبية الحاجات العملية الإستراتيجية من خلال سيطرتها على المؤسسات التنفيذية، أو من خلال إصدار التشريعات، والقوانين مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى: كالتبقة والعرق، ولا يجب تغليب الحاجات العملية على الحاجات الإستراتيجية (Moser, 1993. 40). وتؤكد Molyneux (1985) في هذا السياق، أنه غالباً ما يتم اعتبار الحاجات الإستراتيجية للنوع الاجتماعي على أنها مطالب نسوية تتطلب مستويات عالية من الوعي لدى النساء للمطالبة بها، حيث يتطلب تحقيقها الدخول في صراع داخلي، ولا بد أن يكون الصراع من الأسفل إلى الأعلى، أي من قبل الحركات النسوية باتجاه مؤسسات الدولة والحكومة. (Molyneux, 1985).

فبالإضافة إلى وجود إطار تحليل النوع الاجتماعي عند التخطيط لتنمية المرأة القائم على اعتبار الحاجات العملية، والإستراتيجية في عملية تنمية المرأة في دول العالم الثالث، تم تأسيس إطار آخر، ألا وهو إطار علاقات "النوع الاجتماعي" الذي قدمته الكاتبة النسوية Kabeer (1994)، حيث تؤكد كبير على ضرورة التعامل مع النوع الاجتماعي ضمن العلاقات الاجتماعية عند التخطيط للتنمية، وحددت أن هناك أربع مؤسسات تحدد العلاقات الاجتماعية وهي: الدولة، والسوق، والمجتمع، والعائلة/القرابة. ويتمثل إطار كبير في ثلاث مراحل هي: تحليل السياسات، وتحليل المؤسسات، وتحليل المشاريع. وحددت كبير نوعين من السياسات التي يستخدمها المخططون للتنمية في دول العالم الثالث وهي: سياسة عمياء للنوع الاجتماعي، وهي سياسة تبدو محايدة اتجاه النوع الاجتماعي كما أن هناك سياسة واعية للنوع الاجتماعي التي تعتمد على دراسة الواقع، واستخدام النتائج في عملية التخطيط للمساهمة في تغيير علاقات النوع الاجتماعي. (Kabeer, 1994. 80).

وإيجاد أطر تحليل النوع الاجتماعي مهد لوجود تغيرات في سياسة النوع الاجتماعي في التنمية، حيث تتمثل هذه التغيرات بظهور توجه دمج النوع الاجتماعي في التيار الرئيسي للتنمية، الذي ورد في منهاج عمل بيجين، و يقصد دمج النوع الاجتماعي: "وضع السياسات والخطط والبرامج وخلق الهياكل، (آليات النهوض بالمرأة) وسن التشريعات، وتوفير الموارد وكل التدابير الرامية لتعزيز العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها مع التركيز على إطار تحليل النوع الاجتماعي. ولا بد من توفر الإرادة السياسية، والمنهجيات والفرضيات التي تسمح بتحليل الوضع، وتحديد المعوقات والفرص، وتوفير المعلومات المصنفة حسب النوع الاجتماعي التي تحدد التفاوت بين الجنسين، وتساعد على رسم الغايات، والأهداف، والسياسات والإستراتيجيات والخطط والبرامج، والموارد البشرية المدربة في مجال إدماج النوع الاجتماعي في عملية التنمية، والموارد المادية لإنجاز الخطط والبرامج المشروعات" (اليونفيم، 2000. 2).

على الرغم من مرور حوالي 15 عاماً على مؤتمر بيجين وتبني منهج مؤسسة النوع الاجتماعي، إلا أن هناك انتقادات وجهت لمنهج التنمية، والنوع الاجتماعي مؤسسة النوع الاجتماعي. وهناك من يعتقد بأن المشاكل التي تلف مؤسسة النوع الاجتماعي تتمثل في نقص الموارد، كما أن سياسات النوع الاجتماعي تتبخر عندما تصطدم بالتنفيذ بالثقافة المجتمعية المبنية على التمييز القائم على النوع الاجتماعي (Kusakabe, 2005. 46). وإضافة إلى ذلك أنه على الرغم من العديد من النجاحات المتعددة التي تم تحقيقها تحت شعار النتائج الإيجابية لدمج النوع الاجتماعي على حياة النساء، حيث تضمنت تلك النجاحات إحضار النساء إلى طاولة المفاوضات الخاصة بعملية السلام في بروناي، ودمج النوع الاجتماعي في عملية الإصلاح القانوني في بتسوانا، وحماية الأرامل والأيتام بعد تجريدهم من ملكيتهم تبعاً لموت معيلهم الذكر، وذلك دعم عمليات التوسط للعدالة الأساسية في ملاوي، إلا أن هذه الأمثلة لا تمثل معايير، حيث أن الممارسات التي تعزز بنجاح تمكين المرأة ومساواة النوع الاجتماعي لا يتم تأسيسها في الممارسات اليومية الروتينية للدولة، ووكالات التنمية. إن دمج النوع الاجتماعي يتطلب التغيير المؤسساتي، وهذه التغييرات لا يجب أن يشمل فقط الظروف المادية للنساء، بل يجب أن يشمل أيضاً الهياكل الاجتماعية التي تبقى على انعدام المساواة، ويجب تثبيت تمكين المرأة ومساواة النوع الاجتماعي على الأجندة من خلال مناصرين يتمتعون بالخبرة والمهارات، والتأثير السياسي، لا يمكن تحقيق تمكين المرأة، ومساواة النوع الاجتماعي دون إيجاد بيئة ممكنة وتعبئة وتنظيم مجموعات النساء للحقوق، والحصول على الموارد والقوة. (Rao&Kelleher, 2005. 57. 68).

ملاحظات حول مؤتمرات الأمم المتحدة للمرأة :

لقد شهدت مؤتمرات الأمم المتحدة تحولاً من المدافعة، وطرح القضايا السياسية إلى أجندة النوع المملوب من بعده الاجتماعي، والسياسي، والوطني، التي حدثت تبعاً للتغيرات السياسية في العالم التي تأثرت بها الحركة النسوية العالمية، وتتمثل هذه التغيرات في سيطرة القطب الواحد، وهو الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمة الدولية وعدم تكافؤ القوى في العلاقات الدولية، وانهيار الإتحاد السوفيتي، وزيادة الاعتماد على المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة. لقد عكست هذه المؤتمرات لمقاربة حقوق الإنسان بشكل كبير من خلال التركيز على الدولة كعنصر أساسي في العلاقات الدولية. تأثرت الحركة النسوية العالمية بهذه التغيرات السياسية.

نجاه خان تشير إلى هذه التحول في مقالها " الحركة النسوية العالمية، والعلاقات الدولية " حيث الحركة النسوية العالمية كانت تنتقد الدول القومية، والعلاقات الدولية، والأمم المتحدة كما ذكر سابقاً في مؤتمر نيروبي، والمكسيك، وكوبنهاغن، إلى أن تم احتواء الحركة، وذلك من خلال إخضاعها للنظام السياسي والأيدولوجي الجديد . (مقتبس في سماح عادل، 2006).

إن السياق الذي جاءت فيه مؤتمرات المكسيك، ونيروبي، وكوبنهاغن هو سياق مختلف يتمثل في وجود التوازن الدولي، وانحيازه لقوى التحرر والتقدم في العالم، وتم اعتبار تأثير الاحتلال، والفصل العنصري على تنمية النساء، وهذا التحول يتضح في نجاح مؤتمرات المكسيك، ونيروبي، وكوبنهاغن، ومنهاج عمل بيجين لم يتطرق إلى إدانة الاحتلال بشكل واضح، حيث تم فصل قضايا المرأة عن واقعها السياسي والاجتماعي. ولم يركز مؤتمر بيجين إدانة للاحتلال بشكل صريح على الرغم من أن هناك الفقرة (131) من الوثيقة تؤكد على حق الشعوب كافة في تقرير مصيرها، إلا أنها لم تربط بين الاحتلال العسكري، وتنمية النساء، كما لم تطرح أمثلة على الاحتلال العسكري كالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وبذلك لم يتم التركيز على الحقوق الجماعية، وركز على الحقوق الاجتماعية النسوية للمرأة، ولم يركز على دعم حركات التحرر، وركز على دعم آليات حقوق الإنسان، والقانون الدولي، معتبراً خرقها انتهاك لحقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح انتهاكاً للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والقانون الدولي حسب اتفاقية جنيف الموقعة العام 1949. وهذا يتضح من خلال تناول النساء، والنزاع المسلح من حيث إلقاء مسؤولية حماية الأطفال، والنساء مسؤولية الاحتلال الأجنبي، وهذا تركيز على حقوق فردية وتجاهل حق تقرير المصير للشعوب، وبذلك فصل حقوق المرأة عن الحقوق الجماعية، والوطنية لشعبها. ولم يتم التطرق إلى انتقاد سياسات النظام الاقتصادي الجديد، ومنهاج عمل بيجين لم

يتطرق إلى إدانة الصهيونية بشكل صريح كما حدث في نيروبي، والمكسيك، وكوبنهاغن.
(حنفي وطبر، 2005. 301-302).

3.4 نقد حقوق الإنسان في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي :

تلف مقارنة حقوق الإنسان فيما يتعلق باسـتعماله في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي بالإشكاليات التي تتمثل في وجود غموض الفردية، وعلاقة الفرد مع الدولة، وإشكالية السياق، وفرض القوة القانونية، وعدم فعالية المعايير التي تؤسس لها القوانين، والاتفاقات الدولية الخاصة بالمرأة.
(Lacey Kennedy, 2002, 2004).

غموض مقارنة حقوق الإنسان تكمن في الفكرة المسبقة التي تملكها الليبرالية حول طبيعة الجنس البشري، والتي تتمحور حول أن المؤسسات الاجتماعية، والسياسة هي التي تشكل الاتجاهات، والميول الفردية، وهذا يعطي صورةً محايدةً لفهم الطبيعة البشرية للنوع الاجتماعي، وهذا الفهم الغامض يحجب فرضيات أخرى حول المرأة، وأسباب التركيز على الحقوق، والملكيات، والاهتمامات للأفراد يحجب الفاعلين عن رؤية أسباب الإقصاء الأخرى، وعدم الاستفادة منها في تشخيص تبعية النساء، وبالتالي فإن إطار الحقوق فشل في تسوية العوامل البنوية التي تشكل القوى الكامنة لعوامل إدراك، وتلبية تلك الحقوق. وبالتالي هذا التوجه لا يسعى إلى فهم دونية النساء من منطلق جذور الثقافة التقليدية. كما أن هذه المقاربة تشكك في قدرة توجه الحقوق على إيصال العدالة للأفراد في مواقع اجتماعية مختلفة، وكلمة الحرية هي غامضة حيث تفهم الحرية في كونها بعيدة عن تدخل الدولة. وهناك شك في تحديد خط واضح بين الخاص، والعام، وبالتالي تحديد البيت والعائلة كمجال خاص، وبالتالي ستكون قضايا العنف الأسري وقضايا المجال الخاص خارج نطاق التدخل السياسي. (Lacey, 2004. 7).

إن النقد النسوي لإطار الحقوق الليبرالي يرى أن ممارسة الحقوق يرتبط بعلاقات القوة والسياق، أي أن ممارسة الحقوق يستوجب فرض القوانين التي تعتمد على عنف القوة القانونية، ووظيفة الحقوق هي ذات استعمال محدود بالنسبة للمهمشين سياسياً، والحقوق هي من صنع الدولة، وبالتالي تؤدي وظيفة أشكال القوة القائمة، والنقد النسوي للتوجه الليبرالي، يكمن في الافتراض المسبق حول المساواة غير الواقعية بين أصحاب الحقوق، وهناك أسئلة وشكوك حول فعالية، وسريان الحقوق عبر السياقات الثقافية، والاقتصادية، وأسئلة حول شرعية ومصداقية نموذج الدولة في فرض القوانين حول علاقات القوة غير المتساوية بين أصحاب الحقوق، وهذه التساؤلات هي تساؤلات خطيرة بشكل خاص، وانتقاد الحقوق يكشف أن هناك بعض السلبيات، وهذه تشمل تهميش السياقات لظروف الاختيار، والاختيار يتأثر

بالشروط والمتطلبات التي يستطيع المرء الإيفاء بها بواسطة معلومات متوازنة، أو لا يستطيع المرء الإيفاء بها بسبب عدم الحصول على الموارد والمصادر اللازمة لذلك. وقضية السياق هي قضية خطيرة في المجال الدولي الذي تختلف فيه الظروف السياسية، والثقافية بالنسبة لأصحاب الحقوق، وهذا عادة يُحول الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان من أطر معقولة ممكنة للتقدم الاجتماعي، والسياسي إلى لغة مزخرفة متشائمة مجهزة لإرضاء الدولة القومية بدلاً من تحسين الظروف المادية لأصحابها. (Kennedy, 2002. 124-125).

ومن الإشكاليات التي تلف مقارنة حقوق الإنسان حسب Kennedy، هي عدم فعالية معايير حقوق الإنسان الدولية، حيث يرى البعض هذه الحقوق، والقوانين الدولية الرابط الأضعف لأنها تؤسس قواعد بدلاً من معايير، ومؤسسات بدلاً من فرض ثقافي، وجعل الحقوق العالمية آلة ووسيلة للمعرفة التي نملكها حول العدالة الاجتماعية تقيد الخيارات المهنية، وتضع قضايا العدالة الاجتماعية تحت الحكم بأشكال مؤسساتية أقل توفراً، وأقل تواجداً. وحقوق الإنسان العالمية تخطيء عندما تتصور نفسها بأنها قادرة على التدخل، والحكم، وعندما تتدخل، فإنها تتدخل فقط اقتصادياً، وليس سياسياً في الحياة العامة بدلاً من الخاصة دون الإقرار في تأثير السياسة، وتتدخل فقط لتجميد الوضع، وليس لتطويره، ويبقى تدخلها محايداً بين كل الأطراف. ولا تتدخل في قضايا توزيع الثروة، وتوزيع الحصص وتعديل المجتمع، وتوضيح الخلافات والتشابهات. وهذه المقاربة تشترك مع القانون الدولي في امتلاكها لنزعة، وعلاج السطح والإذعان للأشكال القانونية التي تبنى عليها حقوق الإنسان، وهي أشكال السيادة، والانقسامات التشريعية والجغرافية، والمعونة، ومعايير الإجماع، وتجعل بذلك الأمر ليبدو طبيعياً في عزل مظاهر مشكلة ما، وعادة ما يلف ويطلق أبعاد مشكلة ما السياسة الوطنية. (Kennedy, 2002. 109).

وعلى سبيل المثال تمثل سيداو في هذا السياق، أهم إطار خاص لإدراك حقوق الإنسان للمرأة في النظام الدولي القانوني. إن وضع سيداو لحقوق الإنسان للمرأة بشكل متوازن ضمن الالتزام الكلي للمساواة بين الرجل والمرأة، وهو منفعة من وجهة النظر النسوية، وتقدم واضح في إطار الحقوق، ونموذج التواصل في الاتفاقية من خلال رفع التقارير المنتظمة، والتحدي في التحفظات عليها، يؤسس فعلياً مساحة مهمة للحوار الانتقالي الذي يسير خلال الطاقة الكامنة لحقوق الإنسان كشكل من المثالية البيانية، ونقد جوهرى للترتيبات الاجتماعية، والسياسية ضمن الدولة القومية. وقد تكون سيداو على مستوى عالٍ من العمومية من خلال طرح قضايا النساء بشكل يتقاطع مع الانتماءات، والسياقات الثقافية، والعرقية، والدينية، وقد يتم التشكيك في قدرته على إحداث أو إيجاد نتائج محددة حول ملكيات خاصة، والتحفظات حول سيداو تصطدم وتتأثر في الموازنة ما بين المبادئ الدولية، والسياسات العالمية،

والإمبريالية واحترام الخصوصيات الثقافية، والاقتصادية، والسياسية. جديلاً يتحقق على حساب إيصال سيداو إلى نقطة التلاشي في كثير من أجزاء العالم. وعند النظر في الأسباب في التحفظات على سيداو - الظروف الاقتصادية، والحروب الأهلية والتقاليد، والثقافة السائدة، وعندها يمكن الإدراك بأن هناك صعوبة حقيقة في مشروع مؤسسة نظام عالمي عام لحقوق الإنسان عبر عالم منقسم، ومتنوع ثقافياً، وسياسياً. والحوار النقدي الذي أسسته سيداو هو بشكل حتمي يتم تحريفه في كل جانب من جوانب القوة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، وإطار سيداو مثله مثل القانون الدولي ملتزم، ومتأثر بنموذج الدولة القومية، وأن الفاعلين الأقوياء على الساحة الدولية ليسوا هم فقط من الدول السيادية، والتحدي الكبير للمستقبل هو التطور التكاملي للمؤسسات، والتفسيرات، والتفاهات، والإستراتيجيات على المستوى المحلي ضمن الإطار الأوسع في القانون الدولي. إننا نستطيع استعمال الحقوق لتمكين النساء، وتفكيك التهميش القائم على الجنس، وبالتالي يجب فهم قيود، وإمكانيات الحقوق، وبشكل واضح يجب أن يكون هناك اهتماماً كبيراً بالسياق الخاص من خلال جمع المعلومات الإمبريقية، والتحليل المؤسستي، وببساطة لا يمكن الافتراض والمحاولة أن إنتاج وفصل وفرض الحقوق سيكون ذات كفاءة مشابهة في كل المواقع، وكل المجتمعات في كل أجزاء العالم. والتفاعل بين المؤسسات الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والقانونية هو عامل رئيسي في تشكيل هذه الفرضية. (3. Lacey, 2004).

الخلاصة :

إن مقارنة حقوق الإنسان المستعملة في وكالات الأمم المتحدة لتحقيق مساواة النوع الاجتماعي تعتمد على دور الدولة، والمنظمات غير الحكومية، والقوانين والمواثيق الدولية لوضع الخطط للنهوض بالمرأة. ودور الأمم المتحدة يتمثل في كونه أداة الحكومات، وأن تنفيذ قرارات وقوانين الأمم المتحدة فيما يخص احترام، وحماية حقوق المرأة يعتمد على رغبة وإرادة وظروف سياق حكومات الدول الأعضاء. والأمم المتحدة مكونة من حكومات الدول الأعضاء، وهذه الحكومات هي بمثابة وكلاء لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، والأمم المتحدة لا تملك القوة لتحقيق وتنفيذ تلك القرارات والقوانين دون دعم الدول الأعضاء. وعلى الدول الأعضاء جعل تلك القرارات جزءاً من تشريعاتها، وخططها الاقتصادية، والاجتماعية، وثقافتها ونظامها التعليمي. وهناك الكثير من الخطوات التي يجب اتخاذها في كل بلد لإيجاد الرغبة السياسية لتنفيذ تلك القرارات. ويتطلب ذلك سياسةً تنسيقيةً مناسبة ما بين وكالات الأمم المتحدة والفاعلين على المستوى الوطني لضمان تلائم الخطط الوطنية التي تعنى بالنهوض بالمرأة، مع خطط وتوجهات وكالات الأمم المتحدة حسب النظرية المؤسسية لتفسير دور المنظمات الدولية.

الفصل الخامس

عرض الحالة الدراسية وتحليل نتائج الدراسة

يستعرض هذا الجزء أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة / هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وأولويات القطاع الحكومي المتعلقة بالنوع الاجتماعي من خلال البيانات التي تم جمعها من وثائق وتقارير وكالة الأمم المتحدة، وخطط التنمية الوطنية الفلسطينية. أما الجزء المتعلق بتحليل نتائج الدراسة فسيركز على تحليل البيانات بناءً على مؤشرات التوافق والملكية التي ورد ذكرها في الفصل الخاص بالمنهجية. ويستعرض هذا الفصل أولويات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الأراضي الفلسطينية، والأولويات التي دعمها في القطاع الحكومي، وذلك بهدف الاستدلال إذا ما كانت الأولويات تشبه أولويات النوع الاجتماعي في مرحلة ما بعد النزاع وبناء الدولة، وكذلك لاستنتاج أسباب الالتقاء والاختلاف بين أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والقطاع الحكومي الفلسطيني.

5.1 تأسيس صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة :

تأسست هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة العام 1976، عندما كان اسمها في السابق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة و منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، 86/1996)، وهو "اليونيفيم" اختصاراً لاسم الصندوق باللغة الإنجليزية : United Nation Development (UNIFEM) (Fund For Women). وقد تأسست بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان تأسيسه أحد أهم نتائج مؤتمر المكسيك للمرأة في عام 1975، وتعد هذه الهيئة وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تحسين وضع النساء، يقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتزويد المساعدة المالية والفنية لبرامج تمكين النساء، وتحقيق المساواة القائمة على النوع الاجتماعي، وتسعى الهيئة لتركيز محاور عملها في دعم وتنفيذ الالتزامات القائمة على المستوى الوطني والإقليمي لتحقيق هدفها النهائي المتعلق في تعزيز مساواة النوع الاجتماعي، وذلك من خلال التركيز على العمل في مجالات تعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة، وحقوقها، وإنهاء العنف ضد المرأة، ومكافحة فيروس الإيدز

ونقص المناعة المكتسبة، وتحقيق مساواة النوع الاجتماعي من خلال الحكم الديمقراطي في أوقات السلم وأوقات الحرب (1. UNIFEM, 2009).

أما تفويض هيئة الأمم المتحدة للمرأة هو دعم الأنشطة والفعاليات التجريبية والإبداعية التي تدعم النساء بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية، والعمل كمحفز لهدفها في ضمان المشاركة الدائمة للنساء في أنشطة التنمية قدر الإمكان، إضافةً إلى القيام بلعب دور قيادي والمحفز داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز التنمية و مساواة النوع الاجتماعي. (1. UNIFEM, 2007 a).

تعمل الهيئة في مائة مكتب منتشرة حول العالم، وقد تأسس مكتب الهيئة الإقليمي في منطقة غرب آسيا في العام 1994 حيث يقع مكتبهم الإقليمي في عمان، ويعمل هذا الصندوق في الدول العربية التي تشمل: البحرين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة، واليمن، والمغرب، وتونس، وليبيا، والجزائر، والأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث باشرت الهيئة عملها في الأراضي الفلسطينية منذ العام 1997، أي بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، (UNIFEM, 2010).

2. 5 مقارنة عمل الهيئة:

تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة كغيرها من وكالات الأمم المتحدة على مقارنة حقوق الإنسان، وهذه المقارنة بالنسبة للهيئة تكمن في مساعدة الهيئة على تعزيز برامجها، وذلك من خلال استغلال المنافع التي يمكن الحصول عليها من مساواة النوع الاجتماعي كحقوق إنسان، وتعمل الهيئة على دمج مقارنة حقوق الإنسان في برامجها كوكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي وقعت على مذكرة التفاهم المشتركة التي سبق ذكرها. لقد أنيط بالهيئة دور المصلح الرئيسي لمؤسسة النوع الاجتماعي في سياق وآليات الإصلاح في الأمم المتحدة من خلال دعوات الإصلاح التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة السابق السيد كوفي عنان. بدأت الهيئة كغيرها من وكالات الأمم المتحدة في منتصف التسعينيات في دمج حقوق الإنسان في العمليات الداخلية، ومنذ العام 2002 كان هناك التزاماً لدمج حقوق الإنسان في جميع برامج وكالات الأمم المتحدة، وأصبحت أولويات مساواة النوع الاجتماعي وتمكين النساء وسيلةً للتأكيد على التزام وكالة الأمم المتحدة بمقارنة حقوق الإنسان (19. UNIFEM, 2007b).

وتعمل الهيئة كمحفز بين وكالات الأمم المتحدة الأخرى لتعزيز مساواة النوع الاجتماعي، وتتنظر وكالات الأمم المتحدة الأخرى إلى الهيئة بأنها تلعب دوراً مركزياً في عملية سيداو، وذلك بسبب قوتها كمحفز. وهي تضطلع بدور خاص في هذا المجال حيث تمتلك القدرة على إقناع الآخرين؛ خاصة الحكومات لتبني توجه حقوق الإنسان. ودور الهيئة يكمن في جعل وكالات الأمم المتحدة الأخرى،

والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، والوزارات، وصناع القرار لأخذ الالتزامات بمساواة النوع بشكل جدي، (Hintejens, 2008. 1185).

تدمج الهيئة توجه حقوق الإنسان في برامجها فالنقطة الأولى من وثيقة التفاهم المشتركة حول دمج مقارنة حقوق الإنسان في البرامج والتي توضح أنه يجب على كل البرامج، والأنشطة أن تساهم في إدراك حقوق الإنسان. وهذا يعني أنه يجب تصميم البرامج بشكل يدرك ويقصد إدراك حقوق الإنسان، ولتنفيذ مقارنة حقوق الإنسان، فإنه يجب تصميم جميع البرامج في جميع القطاعات لإدراك حقوق الإنسان. وتمثل الهيئة هذا الجانب من الوثيقة من خلال عملها حيث بدلاً من التركيز على هدف منفصل حول حقوق المرأة، فإنها تركز على الهدف المطلق لعملها، وهو تحقيق مساواة النوع الاجتماعي، وبالتالي غياب الهدف حول حقوق الإنسان لا يعني أنه لا يوجد برامج تعزز هذا المطلب. وهناك أيضاً حقوقاً ورد التأكيد عليها في سيداو ترتبط بشكل مباشر في خطط، وأهداف الهيئة كما هو في الجدول التالي :

الهدف	سيداو
التقليل من تأنيث الفقر، والتهميش	المادة رقم 11: التوظيف. المادة رقم 13: الحياة الاقتصادية، والاجتماعية . المادة رقم 14: للنساء الريفيات الحق في المساواة في الأجر، والعمل غير مدفوع الأجر .
الهدف الثاني : محاربة العنف ضد المرأة .	المادة رقم 6: محاربة أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة. المادة رقم 5: تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق: تغيير الأنماط الاجتماعية، والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات، والعادات العرفية، وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة . المادة 16 : الزواج والترتيبات العائلية .
الهدف الثالث: منع انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة .	المادة رقم 12: الرعاية الصحية.
الهدف الرابع: تحقيق مساواة النوع الاجتماعي في الحكم الديمقراطي في أوقات السلم، وفي فترة ما بعد النزاعات المسلحة.	المادة رقم 2: الإصلاح القانوني والدستوري . المادة رقم 7: الحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية .

(UNIFEM, 2007 b. 22)

أما النقطة الثانية من الوثيقة فتمحور حول أهمية استعمال مبادئ ومعايير حقوق الإنسان كمرشد لجميع جوانب البرنامج. ولتنفيذ حقوق الإنسان بشكل مناسب لا بد من تزويد البرامج بالمعلومات، والمعرفة حول معايير حقوق الإنسان الخاصة، والمقاييس التي يجب اتخاذها لزيادة إدراك تلك الحقوق، وهذه المعلومات تتوفر في الاتفاقات الدولية والتوصيات العامة للجان تلك الاتفاقيات، وتطبيق اللجان للمعايير حسب أوضاع البلد أو الدولة في الملاحظات الختامية. وأنشطة الصندوق الحالية تركز على مقررات منهاج عمل بيجين، مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة العام 1995، واتفاقية محاربة جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وكذلك على الأهداف الإنمائية للتنمية، وتعتمد الهيئة حالياً على قرار مجلس الأمن 1325. (UNIFEM, 2009. 133).

ولعل أهم خطوة ستساعد على ضمان البرامج لإدراك حقوق الإنسان؛ هو دمج مراجعة دقيقة لتطبيق معايير حقوق الإنسان في تحليل ظروف وأوضاع الدولة، ولا بد من أن يكون هناك صورة دقيقة لما توفره سيداو للنساء في سياق برامج وكالات الأمم المتحدة، ومعرفة المعايير والإجراءات التي تلتزم الحكومات بتنفيذها ضمن سيداو في ذلك السياق، فحينها سيكون هناك قدرة فعالة على وضع وتحديد الأهداف والمخرجات والفعاليات لإدراك حقوق الإنسان. وتقوم الهيئة في هذا السياق على سبيل المثال بتنفيذ تحليل شامل لحقوق الإنسان في مرحلة تصميم البرنامج، ويتواصل عمل التحليل في مراحل مختلفة من تنفيذ البرنامج، وعلى سبيل المثال: استطاعت الهيئة من خلال عمل تحليل لبرامج حقوق ملكية الأرض من عمل مسودة للتعديلات التشريعية في عدد من الدول لضمان حق النساء في ملكية الأرض، أما النقطة الثالثة، وهي: لا بد للبرامج من تطوير قدرات من تقع عليهم المسؤولية للإيفاء بالتزاماتهم، وأصحاب الحق للمطالبة في حقوقهم، ومقاربة حقوق الإنسان في البرامج ليس نمطاً من أنماط إيصال المساعدات، وإنما هو نمط من أنماط بناء القدرات، وتلعب وكالات الأمم المتحدة في الدول دوراً داعماً، أو مسهلاً للظروف الضرورية لإدراك تلك الحقوق، فالفاعلين الأساسيين ووكلاء التغيير هم دائماً إما أصحاب الحق أو الذين تقع عليهم مسؤولية تلبية وضمان الحقوق. وتعمل الهيئة على دعم وتطوير قدرات الأطر السياسية والتشريعية وتعزيز قدرات وكفاءة مناصري مساواة النوع للتأثير على الأجندة السياسية، ودعم المجالات التي يمكن من خلالها القضاء على التوجهات التمييزية ضد المرأة، (Hintijens, 2008. 1158).

تشكل المقاربة، والأهداف السابقة إطار عمل الهيئة على المستوى العالمي، وبدأت الهيئة عملها في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1997 لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية لتنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية لتعزيز المساواة بين الجنسين .

5.3 عرض وتحليل نتائج الدراسة:

لقد حاولت هذه الدراسة الإجابة على أسئلة تتعلق بطبيعية أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني، وطبيعة الأولويات التي دعمتها هيئة الأمم للمرأة والمساواة بين الجنسين، إذا ما كانت تشبه أولويات ما بعد النزاع، وأولويات بناء الدولة، ومدى ملكية القطاع الحكومي الفلسطيني للأولويات الوطنية للنوع الاجتماعي، ومدى توافق تلك الأولويات مع أولويات النوع الاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتأثير الظروف السياسية على استمرارية أو قطع المساعدة المقدمة من الهيئة للقطاع الحكومي الفلسطيني.

لقد تم إجراء ثلاث عشرة مقابلة مع ممثلي القطاع الحكومي من الذين يمثلون وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة المرأة، ووزارة الزراعة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الداخلية، وخبراء المساعدة الفنية المقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة اهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومديرة التخطيط مع القطاع الحكومي في الهيئة والذين يعملون في هذه الوزارات، إضافة إلى ناشطة نسوية، وممثلة مؤسسة غير حكومية، إضافة إلى ممثلي وزارة شؤون المرأة، ووزارة الشؤون الاجتماعية في غزة، والتي تمثل حركة حماس، وتم إجراء مقابلات مع القطاع الحكومي في حكومة تصريف الأعمال الفلسطينية حيث تشكلت هذه الحكومة بعد منتصف العام 2007 بعد استيلاء حماس عن طريق العنف على السلطة السياسية الفعلية في قطاع غزة، حيث رد الرئيس الفلسطيني على ذلك بحل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تشكلت في أوائل العام 2007، وإعلان حالة الطوارئ حيث تم تعيين سلام فياض رئيساً للوزراء في حكومة تصريف الأعمال. (الأمم المتحدة، 2008، 61). هذا وقد تم فرض حصار مشدد من قبل المانحين على الحكومة المنتخبة والتي كانت نتيجةً لفوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لعام 2006. (صالح، 2008، 316). ثم تبع ذلك في بدايات العام 2007 تشكيل "حكومة وحدة وطنية فلسطينية" في شهر آذار من العام 2007، ضمت وزراء من حماس ومن فتح، إضافة إلى أعضاء مستقلين حيث أكدت الحكومة الفلسطينية الجديدة هذه في برنامجها أنها لا تزال لا ترقى إلى حد الاعتراف الكامل بإسرائيل، والالتزام بعدم العنف وبعملية السلام، وظلت تقييدات المانحين المفروضة على تمويل السلطة الفلسطينية سارية المفعول، وإعلان ممثلو المانحين الغربيين الرئيسيين مواصلتهم تجنب أي اتصالات مع أعضاء حماس في الحكومة الفلسطينية، (الأمم المتحدة، 2008، 60). وبلغ الحجم الكلي للمساعدات والمنح الخارجية في سنة 2007 حسبما تظهر أرقام وزارة المالية الفلسطينية 1.416 مليار دولار حيث تدفقت هذه المساعدات دون تنسيق مسبق مع الحكومة،

وإنما عبر تدفقات غير منتظمة من حيث المحتوى، أو الإدارة، أو المواعيد الزمنية، مما حال دون القدرة على توجيهها، وإضعاف النظام المالي للسلطة الفلسطينية.(صالح، 2008، 317).

وقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي استئناف تقديم المساعدات المباشرة إلى السلطة الفلسطينية بعد تشكيل حكومة تصريف الأعمال، واتخذت إسرائيل إجراءات لدعم الرئيس عباس من خلال استئناف تحويل العائدات الضريبية والجمركية.(الأمم المتحدة، 2008، 61).

وفي هذا السياق تم عقد مؤتمر باريس للمانحين "مؤتمر المانحين لقيام الدولة الفلسطينية" بتاريخ 2007\12\17 بمساعدات تصل إلى حوالي 7.4 مليار دولار للسلطة الفلسطينية على مدى ثلاث سنوات. (صالح، 2008، 317).

كما تم إجراء مقابلات أيضاً مع ممثلي وزارة شؤون المرأة، ووزارة الشؤون الاجتماعية في غزة، والتي تمثل حركة حماس حيث تعمل الهيئة بشكل مباشر مع هاتين الوزارتين في حكومة تصريف، وقد تم اختيار هاتين الوزارتين للمقارنة بين طبيعة العلاقة والتشاور ما بين الهيئة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة شؤون المرأة في حكومة تصريف الأعمال مع مثيلاتها في حكومة غزة. وبالتالي فإن أحد نتائج هذه الدراسة ستبحث في مدى تأثير الأوضاع السياسية؛ بما فيها فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية على توجيه وتحريك المساعدات المقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

1) تشابه أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو مع أولويات ما بعد النزاع وبناء الدولة :

تُبين مراجعة الوثائق الخاصة بخطط وإستراتيجيات أولويات القطاع الحكومي في فترة ما بعد أوسلو، وفترة الانتفاضة الثانية، والوثائق الخاصة بالصندوق، أن أولويات القطاع الحكومي المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتي تم دعمها من قبل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تشبه أولويات النوع الاجتماعي في فترة ما بعد النزاع، أما الأولويات التي تتعلق بالإصلاح المؤسساتي والتي تشمل تأسيس وزارة للنوع الاجتماعي، وإيجاد نظام للكوتا الخاص بتمثيل النساء في الأحزاب السياسية، والحكومة، والشرطة، والقوات المسلحة، واستهداف النساء في سجلات الناخبين، ودعم مجموعات المجتمع المدني التي تديرها النساء، والتركيز على احتياجاتهن، وتمويل التدخلات الصحية التي تستهدف النساء، (كبرامج الأمومة والطفولة)، وإصدار مسودات القوانين ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري .

لقد ركزت الحركة النسوية الفلسطينية في فترة ما بعد أوسلو، ونشوء السلطة الفلسطينية على القضايا النسوية ذات الطابع الاجتماعي التي تتسجم مع أولويات بناء الدولة، وعملت الحركة النسوية على ضمان

مبدأ المساواة بين الرجال والنساء كمبدأ جوهري في المجتمع الفلسطيني. وقد بدأت السلطة الفلسطينية بتأسيس بعض الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة؛ حيث تزامن تأسيس السلطة 1994 مع التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في بيجين العام 1995، وأولى البدايات الحكومية الفلسطينية تبعاً لمنهاج عمل بيجين كانت تشكيل لجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة العام 1996، حيث تشكلت من 16 وزارة فلسطينية لمتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين، حيث ضمت دوائر المرأة في الوزارات من ممثلين وممثلات عن وزارات السلطة المختلفة التي تشكلت من قبل إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، لتأكيد دمج النوع الاجتماعي في المشاريع والبرامج والخطط الوطنية، بالإضافة إلى جهاز الإحصاء المركزي، وهيئة الإذاعة والتلفزيون. (سنيورة، 2001، 21).

وعملت لجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة على إعداد "الخطة الفلسطينية لنشاطات ما بعد بيجين على المستوى الحكومي حتى العام 2000"، وتمثل هذه الخطة أساساً لعملية النهوض بالمرأة على المستوى الحكومي بعد إقرار منهاج عمل بيجين المتعلق بمطالبة الحكومات بوضع خطط وطنية للنهوض بأوضاع المرأة حتى نهاية العام 1996. وهدفت هذه الخطة إلى ترجمة عمل بيجين وإيجاد التمويل اللازم لها، ومن أهم المعوقات التي كانت تعيق عملية النهوض بالمرأة على المستوى الحكومي عدم توفر البيانات الإحصائية الدقيقة حول أوضاع المرأة (السلطة الوطنية، 1996)، وقد تم بناء تسع خطط فرعية تتعلق بتطوير أوضاع المرأة في تسعة مجالات من المجالات الإثني عشر من محاور اهتمام منهاج عمل بيجين، حيث تم التركيز على المعوقات التي تعيق عملية النهوض بالمرأة الفلسطينية، والتي تشمل ضعف مشاركة المرأة في العمل الاقتصادي المنظم، وغياب التشريعات التي تعني بالمرأة، وضعف تمثيل المرأة في اتخاذ القرار، واستمرار ممارسة بعض العادات السلبية كالزواج المبكر، والتسرب من المدرسة، والتالي أكدت الخطة على وجوب اتخاذ عدد من الإجراءات في خطط العمل الوطنية، حيث ضمت تلك التأكيدات على أهمية زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي المنظم، وتوفير الدعم، والرعاية الصحية للمرأة، وتطوير المناهج التعليمية والإلزامية التعليم، وتمت الإشارة إلى أهمية الإعلام في عملية النهوض بأوضاع المرأة، وركزت الخطة على ضرورة تخصيص موازنات لدوائر المرأة في الوزارات (السلطة الوطنية الفلسطينية، 1996).

وقد أصدرت لجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة الفلسطينية، والإتحاد العام للمرأة الفلسطينية "إستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة الفلسطينية" في العام 1997 انسجاماً مع برنامج عمل بيجين، وقد استندت الوثيقة على البرنامج الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يدعو إلى تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في العودة وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس،

كما استندت إلى وثيقة الاستقلال، ووثيقة حقوق المرأة الفلسطينية الصادرة في العام 1994، والوثائق الأخرى للمنظمات الفلسطينية، والعربية، والحكومية والمتعلقة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي، والاتفاقات والمعاهدات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وأهمها الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة العام 1979، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وتقدم الإستراتيجية الوطنية خطوطاً توجيهية عامةً للحقوق، والإصلاح القانوني، وحددت الإستراتيجية الوطنية مجموعة من الأهداف في المجالات المختلفة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والبيئية، والإعلام. (الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، 1997، 4).

ومن المؤسسات الوطنية الأخرى وحدة إحصاءات المرأة والرجل في جهاز الإحصاء المركزي والذي تم إنشاؤها العام 1996، في جهاز الإحصاء المركز، وذلك لإجراء المسوحات وجمع البيانات الإحصائية، والمعلومات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وذلك لتزويد صناع القرار، ومراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية بالمعلومات والأرقام والإحصاءات اللازمة في وضع السياسات، وإجراء الدراسات، وإعداد الخطط والبرامج. (الجهاز المركزي للإحصاء، 2005).

ولعل هذه الأولويات؛ أولويات القطاع الحكومي في السلطة الوطنية الفلسطينية تتشابه مع أولويات النوع الاجتماعي في حالة ما بعد النزاع التي كانت تتنوع ما بين تأسيس لمكاتب، ووحدات المرأة في الوزارات تحت إشراف وحدة النوع الاجتماعي في وزارة التعاون والتخطيط الدولي، وتعمل هذه الوحدات على رفع التوعية بالنوع الاجتماعي في وزارات السلطة ودمج النوع الاجتماعي في مشاريع التنمية، وكانت هذه المشاريع ممولاً من وكالات الأمم المتحدة في فلسطين، وكذلك شمل الدعم مبادرات في قطاعات معينة مثل مبادرة التوعية الصحية للإناث، ودعم الآليات الحكومية المعنية بالنساء، أو بالمساواة بين النوعين، وتركز معظم التمويل في القطاع الحكومي على الصحة الإنجابية، (السلطة الوطنية الفلسطينية اللجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة، 2002، 79).

الأولويات السابقة تستند إلى وتتشابه مع الاتفاقات والمواثيق الدولية الخاصة بالمرأة، والتي تفترض وجود دولة، وتشبه أجندة وأولويات بناء الدولة، وبعيدة عن واقع الشعب الفلسطيني، وقد يصطدم تحقيق هذه الأولويات بصعوبات، ومعوقات ناتجة عن الاحتلال، وواقع الشعب الفلسطيني، وعلى سبيل المثال: كانت أحد معوقات الإصلاح القانوني الخاص بالمرأة في السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمنهاج عمل بيجين كما ورد في الرد على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين (1995) يتمثل في استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وخرقه لمعاهدة السلام والقوانين والاتفاقات الدولية، وعدم وجود مرجعية قانونية موحدة للشعب الفلسطيني نظراً لعدم إقامة دولة فلسطينية، وإقرار

الدستور الذي يحدد طبيعة الدولة، ونظامها، وحقوق المواطنة ويشكل بالتالي مصدراً للقوانين فيها. (الإسكوا، 2004، 22).

أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي، وأولويات النوع الاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بعد أوسلو:

الجدول التالية توضح أولويات النوع الاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مقابل أولويات النوع الاجتماعي للقطاع الحكومي في خطط التنمية الوطنية بعد توقيع اتفاق أوسلو، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية .

الجدول رقم (1) يوضح أولويات هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، للمرأة والأولويات التنموية الوطنية للمرأة الفلسطينية التي وردت في الإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية بين الأعوام من 1997-2004:

أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام 1997 - 2001	الأولويات التنموية والوطنية للمرأة الفلسطينية عام 1997
	تعزيز مشاركة المرأة في قوة العمل، والحياة الاقتصادية .
	إعداد، وصياغة مشاريع القوانين من قبل اللجان المختصة بهدف أن تضمنها احتياجات كل من الرجال والنساء على حد سواء .
	تعزيز دور الإعلام في عملية النهوض بالمرأة .
	تعزيز صحة المرأة، وخاصة الصحة الإنجابية، وإدماج خدمات الصحة الإنجابية في مراكز الأمومة والطفولة في الرعاية الصحية الأولية .
الحكم الرشيد : _ بناء قدرات المؤسسات الوطنية النسوية على المستوى الحكومي، وغير الحكومي، ولذا ساعد على تطوير الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة .	بناء الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة .
	المجال السياسي، وهو المجال المرتبط بتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني وكانت الأولويات : _ تطوير أشكال مساهمة المرأة الفلسطينية في النضال الوطني، والسياسي، والاجتماعي، في الوطن والشتات لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني . _ توفير الدعم للمرأة الفلسطينية المقدسية للحفاظ على كامل حقوقها في القدس .

	<p>_ إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في سجون الاحتلال دون قيد أو شرط .</p> <p>_ دعم نضال المرأة، ومساندة كفاحها في مواجهة الاحتلال، والحصار، وتعزيز التنسيق مع نساء العالم في نضالهن المشترك من أجل السلام والمساواة والتنمية.</p>
	<p>المرأة والفقر وتحديداً الحد من عدد النساء الفقيرات من خلال تعزيز مشاركة المرأة في العمل، وتوفير التدريب المهني للنساء.</p>
	<p>زيادة التعليم المهني للفتيات، ورفع التعليم الإلزامي للمرحلة الثانوية، وزيادة نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الجامعي والعالي.</p>

يُبين الجدول أعلاه أن أولويات النوع الاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في العام 1997، بعد مباشرة الهيئة لعملها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تركزت حول أجندة الحكم الرشيد، وعند السؤال عن سبب التركيز على هذا النوع من الأولويات دون غيره، وضحت خبيرة هيئة الأمم المتحدة أن السبب لهذا التركيز أنه بعد أوصلو بدأت البوادر بوجود الدولة، وكان هناك توجه لمساعدة المؤسسات الوطنية على تثبيت حقوق المرأة في الأجندة الوطنية، وهناك فترة مؤسسة الدولة، أي تنفيذ وتثبيت المبادئ التي عملت عليها الحركة النسوية في السابق، وكانت الهيئة في ذلك الوقت مؤسسة صغيرة، ولم توجد برامج على أرض الواقع (مقابلة مع لونا سعادة، 2011).

أولويات النوع الاجتماعي التنموية في الخطط الوطنية الفلسطينية، مقابل أولويات النوع الاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بعد انتفاضة الأقصى :

لقد عملت السلطة الوطنية على بلورة خطط طارئة للتعامل مع الأزمات المختلفة؛ سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، الناتجة عن انتفاضة الأقصى الثانية، كخطط التشغيل الطارئة، أو برنامج البطالة المؤقتة، حيث عملت وزارة العمل على استيعاب العاطلين عن العمل في المؤسسات الرسمية والأهلية، بحيث بلغ عدد المستفيدين من البرنامج في العام 2004 حوالي 540448 شخص، وقد تم وضع معايير للاختيار تأخذ بعين الاعتبار العمر والحالة الاجتماعية والنوع الاجتماعي وعدد الأولاد وسنوات الدراسة والحالة الصحية وتاريخ التسجيل في مكاتب التشغيل التابعة للوزارة، وذلك لضمان استفادة الأكثر استحقاقاً، أما الخطط الطارئة لوزارة التربية والتعليم فتمثلت في اتخاذ إجراءات اضطرارية كثيرة للتكيف مع الظروف القاسية التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني، حيث عملت وزارة التربية والتعليم على وضع الخطة الخمسية (2001-2005)، حيث أعادت ترتيب أولويات الوزارة، وبرامجها الرئيسية ضمن خمسة

مجالات؛ وهي: المجالات الأساسية، والطائرة، والتطويرية، وذلك لضمان الاستمرار في مشاريع الوزارة وبخاصة بناء المدارس الجديدة وتأهيل وصيانة المدارس القائمة، والبرامج التي تعنى بتحسين نوعية التعليم وغيرها من البرامج، وبرامج المساعدات العينية والنقدية لوزارة الشؤون الاجتماعية، حيث قدمت الوزارة هذه البرامج ضمن برامج الطوارئ ومكافحة الفقر، والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والعائلات ضحايا العنف الإسرائيلي ودعم أسر الشهداء. (سعيد وآخرون، 2005. 70).

أما على مستوى الخطط التنموية فكانت خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 1998-2003، وقد كانت خطةً حياديةً بالنسبة للمرأة، حيث ركزت هذه الخطة على مشاريع الاستثمار والبنية التحتية، والاقتصاد، والأشغال العامة، وخصص نصف التمويل في القطاع الاجتماعي على برنامج طارئ يستجيب مع متطلبات خلق فرص عمل لعلاج مشكلة البطالة الناتجة عن الإغلاق المستمر للضفة الغربية، وقطاع غزة، (السلطة الوطنية الفلسطينية الجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة، 2002. 18)، حيث قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتنسيق هذه الخطة عن طريق تشكيل لجنة وزارية مكونة من وزارة الاقتصاد، والمالية، والصناعة، والأشغال العامة، والحكم المحلي، والمجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار).

وإضافةً إلى ذلك تبقى الميزانية المرصودة لتلبية احتياجات النساء، ولسد الفجوات في إطار البرامج والمشاريع القطاعية محدودة، أما المشاريع التي تستهدف المرأة فكانت ترتبط بالتمويل الأجنبي بدلاً من كونها جزءاً من الميزانيات العامة للخطط التنموية الفلسطينية. (الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، 1997).

الجدول التالي يوضح الأولويات الفلسطينية حسب خطة التنمية الوطنية ما بين العام 1998-2003،

وأولويات هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة :

أولويات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بين عامي 2001-2003:	الأولويات التنموية الفلسطينية بين العام 1998-2003:
لا يوجد أولويات	الاستثمار . البنية التحتية . الاقتصاد . الأشغال العامة . القطاع الاجتماعي .

وفي هذا السياق تعثر تنفيذ هذه الخطة بسبب اندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000، وقامت السلطة على إثرها بوضع "الخطة الطارئة للعام 2003" لمواجهة أزمة الاقتصاد الفلسطيني، حيث كانت مدة هذه الخطة لمدة سنة واحدة، ثم جاءت خطة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي 2004-2005 التي وضعتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حيث كان الهدف من ورائها تحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني بسبب الإغلاق، وبناء الجدار، أما الأهداف الخاصة لتلك الخطة فكانت تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية الأساسية، والمساعدة في تلبية احتياجات القطاعات من السكان التي لا تستفيد بشكل مباشر من الخدمات، وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص لإنعاش الاقتصاد. أما المشاريع التي وضعت لتنفيذ أهداف هذه الخطة فكانت تقديم مساعدات مالية وغذائية، وبرامج خلق فرص عمل ومساعدات عاجلة للتعليم والصحة والمياه والشرب. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي & خطة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، 2003).

وتجدر الإشارة إلى أن موازنة الخطة كانت محايدة للنوع الاجتماعي، (الفراز، 2005، 119)، أي أن إعداد الموازنة وتنفيذها لا يقيم وزناً يذكر للفوارق القائمة بين النساء والرجال من حيث؛ الحقوق والاحتياجات والمسؤوليات والإمكانيات، وعليه فإن منهج إعداد الموازنة محايد للنوع الاجتماعي (عبد الكريم، 2005، 2).

قامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بين عامي 2001-2003 في إعادة تقييم دورها في الأراضي الفلسطينية، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية في العام 2000، وتدهور الوضع العام في الأراضي الفلسطينية، استجابت الهيئة لهذا الوضع من خلال عمل سلسلة من المشاورات المطولة مع جميع الأطراف ما بين العام 2001، والعام 2003، لتعيد تقييم تدخلاتها وإعادة صياغة برامجها على أسس التنمية بعيدة المدى، ونتيجةً لذلك أعادت الهيئة إطلاق برامجها في العام 2004 ليصبح أكبر برنامج في المنطقة العربية (UNIFEM Occupied Palestinian Territories, 2010).

في هذا السياق تأسست وزارة شؤون المرأة الفلسطينية في أواخر العام 2003، وتعتبر وزارة المرأة الفلسطينية المرجعية الحكومية لقضايا النوع الاجتماعي، حيث كان الهدف العام من إنشاء الوزارة هو تطوير الالتزام الحكومي بقضايا النوع الاجتماعي للنهوض بالمرأة، وتطوير دورها، وضمان حقوقها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتعتمد وزارة المرأة على الوثائق الوطنية، والاتفاقيات الدولية كمرجعية لعملها والتي تشمل وثيقة الاستقلال التي أقرها المجلس الوطني العام 1988، والتي نصت على عدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق، أو الدين، أو اللون، أو بين المرأة والرجل، والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة سيداو 1979، وقرار مجلس

الأمن الدولي 1325 للتعامل مع المرأة في مناطق النزاع المسلح، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة في بيجين في العام 1995. (نزال، 2009، 24)، وقد أقر مجلس الوزراء في جلسة مجلس الوزراء المنعقد في 12 نيسان لعام 2004 الإستراتيجية، والهيكلية التنظيمية للوزارة باعتبارها المرجعية الحكومية لقضايا النوع الاجتماعي (وزارة شؤون المرأة، 2004)، وتتمحور مهام وزارة المرأة كآلية وطنية للنهوض بوضع المرأة الفلسطينية حول وضع الإستراتيجية الوطنية للنهوض بوضع المرأة الفلسطينية، ومراجعة التشريعات والقوانين، واقتراح التعديلات، وإجراء الدراسات والأبحاث التي تساعد على الكشف عن الفجوات، واقتراح السياسات التي تراعي قضايا النوع الاجتماعي، وإعداد فريق وطني من الخبراء والخبيرات والمستشارين والمستشارات في قضايا النوع الاجتماعي، وتعميم ومراقبة ومتابعة النوع الاجتماعي في خطط وبرامج ومشاريع القطاع الحكومي، وتوفير الدعم والمساندة للمؤسسات الأهلية، وتوفير التدريب، والاستشارة لوحدات النوع الاجتماعي في الوزارات المختلفة، وكتابة التقارير الوطنية الخاصة بالمرأة، وتمثيل المرأة الفلسطينية بالمحافل والمؤتمرات العالمية والإقليمية والمحلية، وتوفير الموارد المالية، والبحث عن التمويل اللازم لتنظيم وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع (نزال، 2009، 23).

لقد أطلقت الهيئة مشاريعها، و برامجها في الأراضي الفلسطينية في العام 2004 " وفي هذا السياق تم إعادة إطلاق برامج الهيئة بسبب تدهور الوضع العام في الأراضي الفلسطينية، حيث تسعى الهيئة دائماً إلى ملائمة عملها مع السياق السياسي، كما أن أولوياتها يتم تحديدها بناءً على الواقع من خلال عمل سلسلة من المشاورات المطولة مع جميع الأطراف. (مقابلة مع يولندا أريتي، 2011)، وكان إعادة إطلاق البرامج من خلال إطلاق برنامج صبايا الذي كان يهدف إلى حماية وتمكين المرأة الريفية من خلال تطوير مهاراتها اجتماعياً، واقتصادياً، وأكاديمياً، وقانونياً، وبالتالي تعزيز مشاركتها في صنع القرار داخل مجتمعاتها، كذلك يهدف البرنامج إلى تطوير وتعزيز قدرة المرأة على مواجهة الآثار المباشرة للصراع الحالي من خلال تنظيم فرق وشبكات النساء، وتسهيل حصولها على الخدمات والمعلومات، والموارد وتطوير وتعزيز القدرات المؤسسية لمقدمي الخدمات، والمجموعات النسائية لتيسير توفير خدمات وموارد ومعلومات نوعية، وزيادة الوعي حول احتياجات وأولويات المرأة في المجتمعات المحلية المستهدفة، وتعزيز دور المرأة القيادي ومهارات المناصرة من أجل الوصول إلى الخدمات والمعلومات والموارد، والسبب في إعادة إطلاق عمل الهيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال برنامج صبايا هو الأزمة الإنسانية المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تتسم بالقيود على الوصول والتنقل،

وتقييد السفر والإغلاق والاضطرابات واستمرار ارتفاع معدلات البطالة، وانعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية، وقطاع غزة في ظل وضع اقتصادي مستمر التدهور (اليونيفيم، 2010، 8).

أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي و أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة ما بين العام 2005-2007:

قامت وزارة التعاون والتخطيط الدولي بالتنسيق مع بقية الوزارات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص بإعداد خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007، وكانت الأهداف الرئيسية لهذه الخطة تتمحور حول معالجة الفقر بطريقة مستدامة من خلال توفير إطار عمل يُمكن السلطة الوطنية، والمانيين من التحول من الإغاثة الطارئة إلى خلق فرص العمل، والانتعاش والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. (وزارة التخطيط، 2005). وقامت وزارة شؤون المرأة بإعداد خطة وطنية في الفترة الواقعة بين عامي 2005-2007، وكانت الأولويات الخاصة بالنوع الاجتماعي تتمحور حول التعليم، والتدريب المهني والتقني للشابات، والمرأة وصنع القرار، وفقر الشابات .

أولويات النوع الاجتماعي هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأراضي الفلسطينية بين عامي 2005-2007:	الأولويات التي تتعلق بالمرأة الفلسطينية في الخطط الوطنية بين 2005-2007 خطة وزارة شؤون المرأة :
دعم التدريب المهني للفتيات في عدد من المراكز النسوية في الضفة الغربية. دعم تعليم الفتيات اللواتي لم يكملن تعليمهن للحصول على شهادة الثانوية العامة .	التعليم، والتدريب المهني والتقني للشابات. والمرأة وصنع القرار . فقير الشابات .

من الواضح أن أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي في هذه الفترة تتشابه مع أولويات الهيئة، حيث كان التركيز على التعليم والتدريب المهني، ومن الواضح أن خطة التنمية الوطنية لكافة القطاعات، وخطة وزارة المرأة الفلسطينية لا تركز على أولويات تنمية نسوية أخرى؛ كزيادة نسبة النساء في سوق العمل، وإصلاح القوانين والتشريعات التي تميز ضد المرأة، ولعل السبب في ذلك أن تركيز هذه الخطط على الأولويات السابقة هو تدهور الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي أدى إلى توجه السلطة الوطنية الفلسطينية إلى وضع إستراتيجية جديّة للتكيف مع الوضع الإنساني

المتدهور، وذلك للحد من البطالة، والتخفيف من الآثار الناجمة عن جدار الفصل العنصري. (سعيد وآخرون، 2005. 47).

وفي هذه الفترة وتحديداً ما بعد العام 2006، تأسست حكومة أخرى تمثل حركة حماس بعد سيطرة حكومة حماس على قطاع غزة، حيث أصبح هناك حكومتان للشعب الفلسطيني، واحدة في رام الله وهي حكومة تصريف الأعمال، وأخرى في غزة تمثل حركة حماس. وتأسست وزارة شؤون المرأة التابعة لحركة حماس في غزة العام 2006، حيث تتمثل رسالة تلك الوزارة في تمكين وتعزيز المرأة الفلسطينية لتشارك وتساهم في بناء تنمية الوطن الفلسطيني، وترسيخ مجتمع فاعل تحكمه القيم الإسلامية. (وزارة شؤون المرأة اغزة 2012)، بينما تتمحور رسالة وزارة شؤون المرأة التي تأسست في العام 2004، من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث لم تكون حركة حماس جزءاً من السلطة الوطنية الفلسطينية حول تمكين وتعزيز المرأة الفلسطينية لتشارك وتسهم في بناء وتنمية الوطن الفلسطيني الديمقراطي، وفي ترسيخ مجتمع مدني فاعل، تحكمه القيم الوطنية، والحضارية، والإنسانية. (وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، 2004).

وإستراتيجية وزارة شؤون المرأة في غزة تتمثل أيضاً في النهوض بالمرأة الفلسطينية، وصقل وإطلاق قدراتها من خلال تحفيزها، ودعمها، وتمكينها للمشاركة في بناء المجتمع الفلسطيني، وكذلك تسعى الوزارة إلى تطوير أدورها، وضمان حقوقها، والدفاع عن مصالحها من خلال برامج ومشاريع تهدف إلى تعزيز روح الانتماء وتنمية الشخصية، وترسيخ الثقة بالنفس، وتمكينها اقتصادياً وفكرياً. (وزارة شؤون المرأة اغزة، 2012).

أما أهداف وزارة شؤون المرأة التابعة لحركة حماس في غزة، فتتمثل في النهوض بمستوى الوعي لدى المرأة الفلسطينية، وتحسين البنية القانونية، والاجتماعية للمرأة الفلسطينية، وبناء نظام معلومات شامل حول المرأة الفلسطينية، والمساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي للأسر الفلسطينية، وإنضاج قيادة شابة قادرة على حمل ملفات الشباب وتمثيلهم أمام المسؤولين وصناع القرار، وتعزيز قدرات المؤسسات النسائية الخاصة بالمرأة الفلسطينية، وإبراز أدوار المرأة الفلسطينية في بناء المجتمع الفلسطيني، والتشبيك مع المؤسسات الأهلية، والشراكة في مشاريع وبرامج تخدم المرأة، وتطوير الأداء الوظيفي، وتنمية مهارات إدارية لموظفي شؤون المرأة. (وزارة شؤون المرأة اغزة ب، 2012).

ويتمحور عمل هذه الوزارة ما بين العام 2006-2011 حول:

أولاً: التمكين الاقتصادي، حيث عملت الوزارة على المساهمة في التنمية الاقتصادية لمعيلات الأسر عبر التنسيق مع مؤسسات محلية.

ثانياً: ومن المجالات الأخرى التي تعمل فيها الوزارة؛ التوعية والتثقيف والذي يركز على توعية من خلال تزويدها بالدورات التي تساهم في بناء شخصية متوازنة وفاعلة، ويشمل هذا المحور أيضاً تدريب وتوعية النساء حول مواضيع أسرية مثل الحقوق، والتواصل والترابط الأسري، وزيادة التوعية الصحية لدى النساء.

ثالثاً: أما مجال عمل الوزارة الثالث على بناء الذات، والتطوير بحيث يركز هذا المجال على بناء قيادات شابة ناضجة قادرة على التعبير، وكذلك على تطوير المؤسسات النسوية إدارياً ومالياً.

رابعاً: أما المحور الرابع فيركز على الدراسات والبحوث حيث يعمل هذا المحور على توفير نظام معلومات شامل، وكامل عن المرأة الفلسطينية عبر إعداد دراسات تسهم في قراءة واقعها قراءة موضوعية، ومعرفة احتياجاتها. وتعمل الوزارة على محور التشبيك والتواصل، والذي يهدف إلى بناء شبكة علاقات مع مؤسسات المجتمع سواء كانت حكومية، أو أهلية. (وزارة شؤون المرأة اغزة ب، 2012).

ويبدو أن هناك فرق بين وزارة شؤون المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية، ووزارة شؤون المرأة الفلسطينية في غزة من حيث المرجعيات، حيث تعتمد الأولى على المرجعيات الدولية، والقوانين، والقيم الحضارية والإنسانية، بينما تعتمد الثانية على المرجعيات الإسلامية.

أولويات النوع الاجتماعي حسب خطة الإصلاح، والتنمية لعام 2008-2010، وأولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة :

قدمت السلطة الفلسطينية هذه الخطة وهي خطة تنمية ثلاثية، خطة الإصلاح والتنمية للسنوات من 2008-2010، خلال مؤتمر المانحين لقيام الدولة الفلسطينية الذي عُقد في باريس في أواخر العام 2007، حيث تعهدت 87 دولة وهيئة بمساعدات تصل قيمتها 4,7 مليار دولار للسلطة الفلسطينية، وتتصف الخطة بطابع إنقاضي، وتضمنت إعادة أعمار البنية التحتية، وتوفير رواتب موظفي السلطة الوطنية، وتحقيق التغيير في المجال الاجتماعي، والحكم الرشيد، والقطاع الخاص، والبنى التحتية، أما الأولويات التي تتعلق بالمرأة حسب ما ورد في خطة التنمية والإصلاح وخطة وزارة المرأة للأعوام

2010-2008، والتي بُنيت اعتماداً على خطة وزارة شؤون المرأة 2005-2007، وكانت الأولويات

كالتالي :

أولويات النوع الاجتماعي والتنمية في خطة الإصلاح والتنمية للعام 2010-2008:	أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2010-2008:
توفير الأمان الاقتصادي، وتمكين المرأة ورفع مشاركة المرأة في سوق العمل وتقليص معدل الفقر بين النساء .	تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال برنامج صبايا والمقصف المدرسي مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية .
زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار .	تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في صنع القرار .
مكافحة العنف ضد المرأة .	دعم اللجنة الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة والتي تترأسها وزارة المرأة الفلسطينية، بالتعاون مع وزارتي الشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية، وغيرها من المؤسسات غير الحكومية، والنسوية . تعزيز الكفاءة المؤسسية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال تطوير الكفاءات لمحاربة العنف ضد المرأة، مثل تطوير مركز محور حيث أن الهيئة هي الوكالة المنفذة لأول مركز في الأراضي الفلسطينية المحتلة لحماية وتمكين النساء ضحايا العنف تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية . تدريب القضاة، وتدريب أفراد الأجهزة الأمنية من خلال الشراكة مع وزارة الداخلية على كيفية التعامل مع النساء ضحايا العنف .
زيادة مشاركة الفتيات في التعليم والتدريب المهني والتقني .	

يشير الجدول المذكور أعلاه إلى وجود تشابه وتوافق كبير بين أولويات الهيئة، وأولويات النوع الاجتماعي والتنمية في القطاع الحكومي، ولعل السبب في ذلك حسب الهيئة أن تأسيس وزارة لشؤون المرأة الفلسطينية يقدم للهيئة شريكاً إستراتيجياً واضحاً، ويساعد السلطة الفلسطينية على تقوية، وتعزيز دمج النوع الاجتماعي في السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي عملت الهيئة على دعم الآلية الوطنية

الفلسطينية المتمثلة في وزارة شؤون المرأة في تقديم الدعم المباشر للخطة الإستراتيجية التابعة للوزارة، والتي تمثل الأولويات السابقة. (UNIFEM Occupied Palestinian Territory, 2010).

2. المساعدة المقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة: الحوافز:

باشرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملها في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1997، وتركزت أنشطة الهيئة في ذلك الوقت على الحكم الرشيد الذي يركز على بناء قدرات المؤسسات الوطنية النسوية، وساهم في ذلك الوقت إنتاج الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة في العام 1997، تبعاً لمقررات منهاج عمل بيجين. هناك ثلاثة أهداف إستراتيجية تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إدراكها في الأراضي الفلسطينية للوصول إلى هدفها المطلق المتعلق بدعم الالتزامات الدولية الحالية لتحسين مساواة النوع الاجتماعي تماشياً مع الأولويات الوطنية من خلال الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي: إدماج النوع الاجتماعي في الحكم والسلام والأمن وتعزيز الأمن الاقتصادي والحقوق للمرأة الفلسطينية ومحاربة العنف ضد المرأة. (Occupied Palestinian Territory UNIFEM, 2010).

أما حوافز هيئة الأمم المتحدة للمرأة للعمل مع القطاع الحكومي، فتتمثل في دعم السلطة الفلسطينية، وتحديداً وزارة شؤون المرأة في تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، والقيام بعملية دمج النوع الاجتماعي في الإستراتيجيات، والسياسات والعمليات الوطنية، وتسعى الهيئة لدعم وزارة شؤون المرأة في إعداد الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين، ولعل الهدف الرئيسي للمساعدة المقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة يكمن في دعم وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، وذلك من خلال الاستمرار في العلاقة معها حيث تضطلع هذه الوزارة في السلطة الفلسطينية بمسؤولية قيادة التخطيط الوطني من خلال ربط إستراتيجيات النوع الاجتماعي عبر القطاعية بالخطط، والميزانيات، وأطر المراقبة ذات الصلة، وعند السؤال عن حوافز هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأراضي الفلسطينية، تحدثت يولندا أريتي، مسؤولة التخطيط في هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع القطاع الحكومي، فقالت: " إن تفويضنا يتمثل في دعم الحكومة الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني إزاء تحقيق مساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، كما نعمل على دعم الحكومة المحلية، وفي هذه الحالة السلطة الفلسطينية لدمج النوع الاجتماعي في الإستراتيجيات الوطنية، والبرامج والخطط، ولعمل هذا نقوم بدعم الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة، ودعم وزارة شؤون المرأة للإيفاء بتفويضها المتمثل في ضمان أن سياسات السلطة الفلسطينية، وإستراتيجياتها تلبي حاجات النساء والرجال" (مقابلة مع يولندا أريتي، 2011).

3. الملكية الوطنية أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي في حكومة تصريف الأعمال الفلسطينية في الضفة الغربية :

إن عناصر الملكية الوطنية لفعالية المساعدات حسب إعلان باريس، والذي سبق ذكره في الفصل الخاص بالمنهجية، تتمثل في اعتماد تلك الأولويات على الاتفاقات والقرارات الدولية، ومشاركة المجتمع المدني، ومؤسسات المرأة، ومناصري النوع الاجتماعي في وضع تلك الأولويات، والتشاور بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، والمؤسسات غير الحكومية، والنسوية الفلسطينية، ومستوى التخطيط للنوع الاجتماعي ودمجه في الخطط التنموية الفلسطينية.

إن الاعتماد على المواثيق والقرارات الدولية في بلورة الخطط الوطنية الخاصة بالنوع الاجتماعي، هو أحد مكونات عنصر الملكية الوطنية، وقد أشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن الأراضي الفلسطينية المحتلة لم تأخذ صفة دولة، إلا أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بكل الاتفاقات الدولية الرسمية المتعلقة بتحقيق مساواة النوع الاجتماعي، مثل اتفاقية محاربة جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ومنهاج عمل بيجين، والأهداف الإنمائية للتنمية، وهذا واضح في بناء الخطط الوطنية، ولاسيما خطة الإصلاح والتنمية 2008-2011، وخطة عمل وزارة المرأة في الفترة الواقعة بين العام 2005 - 2007، والخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2010، ومرجعيات وزارة شؤون المرأة على المواثيق والقرارات الدولية. ومن الاتفاقات الدولية التي تعتمد عليها الوزارة كمرجعية لعملها؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، وقرار مجلس الأمن 1325، وإضافة إلى ذلك؛ لقد اتخذ مجلس الوزراء الفلسطيني قراراً رسمياً بالبدء في عملية إعداد خطة التنمية الفلسطينية الجديدة للفترة 2011-2013، ولقد كلف المجلس وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، ووزارة شؤون المرأة مهمة إعداد إستراتيجية وطنية عبر القطاعية من أجل دمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تلك الخطة، وهذا يشير إلى أن وزارة شؤون المرأة هي التي تتولى مسؤولية ضمان دمج النوع الاجتماعي، وتمكين النساء كشركاء أساسيين في بناء دولة ديمقراطية، وكما تتفاعل الوزارة مع كافة الأطراف المعنية التي تنفذ الخطط والبرامج الوطنية باستخدام شتى الوسائل، بما فيها التعاون والتنسيق والتشارك بالمعلومات، والتعاقد والتشبيك والدعم. (وزارة شؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2011. 1).

إن مشاركة المجتمع المدني، ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، ومؤسسات، ومناصري النوع الاجتماعي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في وضع وتحديد الأولويات التي يتم بلورتها في الخطط

الوطنية، وإستراتيجيات وزارة شؤون المرأة، وإستراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يعد أحد عناصر الملكية الوطنية. إن الأولويات الوطنية وإستراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة يتم تطويرها من خلال ورشات العمل، واللقاءات مع النساء من خلال مجموعات النقاش، وعلى سبيل المثال الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبالمشاركة والتعاون ما بين الفاعلين والمتخيلين سواء كانوا من الحكومات، أو من المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

(وظائفي، 2010. 79)، ودور هيئة الأمم المتحدة هو دور مسهل وميسر في الوزارات. "نحن ميسرين في الوزارات في عملية التخطيط على أساس النوع الاجتماعي، من خلال ورشات العمل، ومجموعات النقاش مع النساء للخروج بالمسودة الأولى التي سيتم نقاشها مع كل الأطراف والشركاء، ثم الخروج بتعريفات وطنية من خلال المؤسسات وتطويرها بالشراكة التامة مع كل الأطراف، ثم يتم عقد مجموعة مصغرة لمراجعة التعريفات، والتأكد من أن هذه هي التعريفات الوطنية" (مقابلة مع لونا سعادة، 2011). وهذا يشير إلى أن مستوى التشاور عالي ما بين الهيئة والقطاع الحكومي، وعلى سبيل المثال إن إستراتيجية الهيئة للنوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة تمت بلورتها من خلال 40 مقابلة، وثلاث ورشات عمل، حيث خصصت ورشة لمؤسسات المجتمع المدني، وورشة عمل لوزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، وورشة عمل أخرى لوكالات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لقد قمنا بجمع المعلومات والبيانات من جميع هؤلاء المشاركين، حيث شارك ما يزيد على 1500 مشارك في تلك الورشات، كما شارك 11 وزارة من وزارات السلطة الفلسطينية من أصل 24، إضافة إلى جهاز الإحصاء المركزي، ووكالات الأمم المتحدة، وكان هناك سؤالين رئيسيين هما: ما هي أولويات مساواة النوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ وكيف تستطيع هيئة الأمم المتحدة للمرأة القيام به في تحقيق تلك الأولويات من خلال عملية تشاركية؟" (مقابلة مع يولندا أريتي، 2011).

أما فيما يتعلق بمستوى التخطيط للنوع الاجتماعي، ودمجه في الخطط التنموية الفلسطينية بعد أوسلو، لقد أشارت الدراسة إلى أن هناك تطوراً تدريجياً على آليات التخطيط في القطاع الحكومي من منظور النوع الاجتماعي، وخاصة بعد تأسيس وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، حيث تضطلع الوزارة بمهام تعميم ومراقبة ومتابعة مراعاة النوع الاجتماعي في خطط وبرامج ومشاريع القطاع الحكومي (نزال، 2009. 23)، وهذا واضح من خلال وجود الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للمرة الأولى 2011 - 2013، التي تسعى إلى إبراز فجوات النوع الاجتماعي ذات الأولوية في المجالات الرئيسية المتعلقة بحقوق المواطنة، وسيادة القانون، وحقوق الإقامة، وقانون الأسرة والعنف ضد المرأة، والمشاركة السياسية، والتعليم والصحة والنساء، والفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة، والفقر، وتقتصر سياسات

وتدخلات تسعى إلى جسر هذه الفجوات من خلال العمل المشترك بين الوزارات المختلفة، والمؤسسات النسوية والحقوقية، ومنظمات المجتمع المدني عبر مختلف القطاعات. (وزارة شؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2011).

لقد كانت خطط التنمية الوطنية تتبنى سياسة عمياء بالنسبة للنوع الاجتماعي، بمعنى إهمال الحقيقة المتمثلة في أن الأدوار الجندرية وما يتعلق بها من مسؤوليات، يمكن أن تختلف عن بعضها البعض، ونتيجة لذلك لا يتم إدراك أن سياسات وبرامج مشاريع التنمية يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات مختلفة على كل من المرأة والرجل (اليونيفيم، 2001، 5)، وعلى سبيل المثال: وزارة الزراعة: كانت الخطط الموضوعية في وزارة الزراعة خطط عمياء للنوع الاجتماعي، والنوع الاجتماعي غير واضح، حيث تراعي الوزارة الإنتاج والمشاريع التنموية بشكل عام، ولا تنظر إلى الفوارق، وتمكين المرأة. وزارة الزراعة تركز جل عملها على زيادة الإنتاج الزراعي، ولم يكن هناك دور للمرأة، ولعل السبب في ذلك غياب الوعي بالنوع الاجتماعي لدى المخططين في وزارة الزراعة، ولا يوجد وعي بمفهوم النوع الاجتماعي، وكذلك لا يوجد وحدة للنوع الاجتماعي، والوحدة الموجودة تُسمى وحدة التنمية الريفية، ويوجد فرق بين وحدة النوع الاجتماعي، والتنمية الريفية. (مقابلة مع بثنية مزيد، 2011)، ولكن هذا الوضع بدأ بالتغيير بعد العمل على الإستراتيجية الخاصة بوزارة الزراعة لتضمين النوع الاجتماعي بدعم من خبيرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة المتواجدة في وزارة الزراعة الفلسطينية، وإعداد هذه الإستراتيجية تم بتوجيه من وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وخاصة بعد قرار مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2009، ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية الخاص بالإيعاز لوزارة شؤون المرأة بدمج النوع الاجتماعي في خطط التنمية الوطنية، وتفعيل وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات، وأصبحت إستراتيجيات وزارة الزراعة حساسة للنوع الاجتماعي، وأي نشاط بعدها سيأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي في هذا المجال في الاستهداف والمستهدفين والنتائج. (مقابلة مع سامر الطيبي، 2011).

وعلى الرغم من هذا التطور، إلا أن هناك حاجة لتدريب العاملين في الوزارات على كيفية تضمين النوع الاجتماعي في الخطط، وبناء القدرات، ووحدات النوع الاجتماعي، حتى يتم تنفيذ الخطط الموضوعية. (مقابلة مع زهيرة كمال، 2011)، وهناك حاجة لتدريب العاملين وبناء قدراتهم في مجال تحديد الأولويات، والتخطيط والتنسيق مع باقي القطاعات الحكومية، كما أن تواجد خبراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الوزارات يساعدنا على تحديد الأولويات (مقابلة مع بثنية مزيد، 2011).

أما في السابق، وعلى الرغم من وجود التزام قانوني، وسياسي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية اتجاه تعزيز مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات، وانعدام التمييز القائم على الجنس، أو العرق، أو الدين، فالجميع متساوون أمام القانون في وثيقة الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الجزائر العام 1988، إلا أن هذا الالتزام القانوني لم يترجم لخطط عمل تنفيذية تقوم بتنفيذها المؤسسات ذات العلاقة في إطار موازنات خصصت لذلك الغرض، وسبب عدم الالتزام الذي تنص عليه القوانين مرتبط بالظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني من ناحية، ومن ضعف عمليات التقييم والمتابعة. (الإسكوا، 2004. 27) .

وعلى الرغم من أن هذه الأولويات السابقة، هي كما أشير سابقاً تتشابه مع أولويات ما بعد النزاع، وأولويات بناء دولة، إلا أن تنفيذها وتحقيقها يصطدم بواقع عدم وجود الدولة، وعدم انتهاء النزاع واستمرار الاحتلال. فبالنسبة لإصدار القوانين والحقوق والمواطنة والعدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون، على سبيل المثال تم إقرار الوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية في العام 1994، بالشراكة مع الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ثم تطويرها لتكون مرجعية لوزارة شؤون المرأة خلال الأعوام 2004-2005، ثم صادقت السلطة الوطنية الفلسطينية على اتفاقية سيداو في العام 2008، وتقديم اقتراحات من قبل وزارة شؤون المرأة لتطوير قوانين وتشريعات تحمي المرأة، إلا أن وجود الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية يُمثل أكبر انتهاك لحقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المرأة الفلسطينية، حيث يتم انتهاك حقها في الحماية أثناء النزاعات المسلحة، وعدم الشعور بالأمن، وعدم حرية الحركة، إضافة إلى ذلك عدم تمتع السلطة الوطنية الفلسطينية بحق المصادقة على الاتفاقيات والقرارات الدولية كونها ليست دولة. (نزال، 2009. 20)، ومن الأمثلة الأخرى التي تظهر مدى تطابق هذه الأولويات مع أولويات ما بعد النزاع، وبناء الدولة؛ العمل على إصدار سياسات ومسودات قوانين وإستراتيجيات وطنية، وتشكيل لجنة وطنية لمناهضة العنف، للحد من ظاهرة العنف الأسري المبني على النوع الاجتماعي، إلا أن هناك العديد من العقبات التي تعيق الحد من هذه الظاهرة، وسن القوانين الضرورية لمعالجة هذه الظاهرة، حيث تشمل هذه العقبات قلة الأبحاث النوعية المتعلقة بهذه الظاهرة، ونقص الخبراء في هذا المجال، وعدم انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني لإقرار وثيقة حقوق المرأة وغيرها من القوانين التي تحمي المرأة، إضافة إلى الانتهاكات الإسرائيلية التي تزيد من معاناة المرأة الفلسطينية.

ومن العقبات الأخرى التي تحول دون تحقيق محاربة الفقر بين النساء غياب شبكات الأمان الاجتماعي، والتزايد السكاني، وضعف برامج التعليم المهني والتقني للنساء، والتي تساعد النساء على

الدخول إلى سوق العمل . ويعاني قطاع التعليم المهني للفتيات من انخفاض التحاق النساء بهذا القطاع؛ بسبب النظرة المجتمعية السلبية إزاء التعليم المهني، وعدم وجود إستراتيجية موحدة للتعليم المهني، وارتفاع تكاليف التدريب المهني، وعدم كفاية الموارد المالية اللازمة والمخصصة لإحداث التغيير والتطوير في هذا القطاع كي يلائم سوق العمل. (عبد الكريم، 2011، 29)، أما الوصول إلى تحقيق صحة المرأة فيصطدم بعقبات تتعلق بصعوبة الوصول إلى المستشفيات والمراكز الصحية، بسبب الحواجز وجدار الفصل العنصري، وعدم استمرارية وديمومة المشاريع الصحية الخاصة بالمرأة، بسبب اعتمادها على التمويل المباشر. (نزال، 2009، 12) .

4. توافق أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو مع أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعارضها مع أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي في غزة:

تشير هذه الدراسة إلى وجود توافق بين أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي بعد أوسلو مع أولويات النوع الاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك لأسباب عديدة، وأحد هذه الأسباب يكمن في اعتماد خطط التنمية الوطنية في القطاع الحكومي، وإستراتيجيات وخطط وزارة شؤون المرأة على الموثيق والقرارات الدولية كمرجعيات لعملها وأولوياتها، كما أن هذه القرارات والوثائق هي من إصدارات الأمم المتحدة، مثل: اتفاقية محاربة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، والأهداف الإنمائية للتنمية، وهذا الاعتماد يشكل نقاءً وتلاؤماً للأولويات المحلية مع الأولويات العالمية، وعلى سبيل المثال: محاربة العنف ضد المرأة وهو أحد الأولويات العالمية الخاصة بالنوع الاجتماعي حسب بعض الاتفاقيات، والإعلانات الدولية، كما أن هذه الأولوية أصبحت أحد أولويات النوع الاجتماعي على المستوى الوطني. أما السبب الثاني فيتمثل في الشراكة في تحديد الأولويات: تعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على منهج الشراكة في العمل مع الوزارات، والمؤسسات المحلية في تحديد الأولويات، وإعداد الإستراتيجيات، سواء الإستراتيجيات الوطنية، أو الإستراتيجيات الخاصة بعمل الهيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافةً إلى ذلك أن هيئة الأمم المتحدة على إطلاع ومعرفة بأولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي، وذلك أن وضع السياسات وتحديد الأولويات يتم من خلال ورشات العمل المشتركة ما بين القطاع الحكومي، ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة، والمؤسسات المحلية. (مقابلة مع فاتنة وظائف، 2011)، كما أن

تحديد أشكال المساعدة المقدمة من هيئة الأمم المتحدة لدعم أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني تتم بناءً على الاحتياجات (مقابلة مع فانتة وظائف، 2011).

إن أشكال المساعدة المقدمة من الهيئة للقطاع الحكومي الفلسطيني تتنوع ما بين الدعم الفني، وبناء القدرات في الوزارات الفلسطينية المختلفة، وتزويدها بالخبراء الفنيين، وتقديم الاستشارة الفنية، وتقديم المساعدات المالية من خلال تمويل عدد من المشاريع، والنشاطات، لكن معظم المساعدات المقدمة من الهيئة تأتي على شكل الدعم الفني، ويتم تحديد هذا الشكل على احتياجات الوزارة. (مقابلات مع بثنية مزيد، 2011)، وقد أشارت الدراسة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي شريك لعدد من الوزارات في تنفيذ بعض المشاريع كما أنها شريك لتلك الوزارات في البحث عن ممول، وعلى سبيل المثال: هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي شريك لوزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ مشروع محور (مركز حماية وتمكين الأسرة)، وهذا المشروع هو مشروع ممول من التعاون الإيطالي، والفرنسادونا. ويمثل دور هيئة الأمم المتحدة في هذا النوع من الشراكة في المتابعة الفنية للمشروع. (مقابلة مع كوثر المغربي، 2011)، وتشترك الهيئة مع وزارة التربية والتعليم في تنفيذ مشروع الصحة المدرسية ضمن مشروع صبايا. (مقابلة مع الدكتور محمد الريماوي، 2011).

إلا أننا نجد تبايناً وتشكياً في وجود التوافق بين أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي في قطاع غزة، مع أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والسبب في هذا التشكيك أن اعتماد أولويات النوع الاجتماعي في الهيئة على قرارات وموائق الأمم المتحدة مع عدم مراعاة الاختلاف الثقافي أو الظروف المعيشية. (مقابلة مع أميرة هارون، 2012)، ومن الأسباب الأخرى لعدم وجود توافق هو عدم طرح أولى أولويات المرأة الفلسطينية، ألا وهي التخلص من الاحتلال على الرغم من وجود الاتفاقات والموائيق والقوانين الدولية الخاصة بحماية المرأة، أوقات الحرب والنزاعات. (مقابلة مع منى إسكيك، 2012)، والبعض يرى أن أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي تتوافق نوعاً ما مع أولويات النوع الاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك عند التركيز على التمكين الاقتصادي، ولكن خصوصية الشعب الفلسطيني تتطلب عناية خاصة للمرأة تحت الاحتلال، وأماكن النزاع المسلح. (مقابلة مع محمد نصار، 2012).

وأسباب عدم التوافق بين أولويات المرأة الفلسطينية حسب وزارة شؤون المرأة في غزة، ما بين العام 2006-2011، التي تتنوع ما بين التمكين الاقتصادي، والتوعية والتثقيف، وبناء الذات والتطوير، والدراسات والبحوث لتوفير نظام معلومات شامل وكامل عن المرأة الفلسطينية عبر إعداد دراسات تسهم في قراءة واقعها قراءة موضوعية، والتشبيك والتواصل، والذي يهدف إلى بناء شبكة علاقات مع

مؤسسات المجتمع سواء كانت حكومية، أو أهلية، مع أولويات النوع الاجتماعي الخاصة بالهيئة، والتي ذكرت سابقاً هي الاختلاف في المرجعيات حيث تعتمد أولويات الهيئة على موثيق وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة، بينما أولويات النوع الاجتماعي في وزارات الحكومة في غزة تعتمد على القيم الإسلامية (وزارة شؤون المرأة اغزة أ، 2012).

وتشير أولويات النوع الاجتماعي في وزارات الحكومة الفلسطينية في غزة، إلى أنها تختلف عن أولويات النوع الاجتماعي في حكومة تصريف الأعمال في الضفة الغربية، حيث تخلو من التركيز على الإصلاح القانوني، وإصدار مسودات القوانين لمحاربة العنف ضد المرأة، وتركز على التوعية والإرشاد والتمكين الاقتصادي، ولا تركز أيضاً على زيادة المشاركة السياسية للمرأة، والنهوض بالآليات الوطنية، بحيث تتبنى سياسات حساسة للنوع الاجتماعي والمرأة في مراكز صنع القرار .

5 تأثير الظروف السياسية على تحريك وتوجيه المساعدات المقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

لقد أشارت الدراسة إلى أن الظروف السياسية بما فيها استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وانتفاضة الأقصى، وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في العام 2006، تؤثر على تقديم المساعدات المقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقطاع الحكومي الفلسطيني، وتحديد نوعيتها من حيث قطع المساعدات للحكومة في غزة، والتي تمثلها حركة حماس، ومن حيث التحول من مساعدات تنموية بعيدة المدى إلى مساعدات طارئة .

كان استمرار الاحتلال سبباً لاندلاع انتفاضة الأقصى الثانية على الرغم من توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 حيث واصلت إسرائيل من خلال المفاوضات فرض الحقائق على الأرض من خلال التوسع الاستيطاني، وأن الانتفاضة هي ردة فعل و مرحلة جديدة من الكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي، كما أن الهدف من وراء الانتفاضة هو تحقيق الاستقلال الوطني الفلسطيني وإنهاء الاحتلال وتحسين شروط التفاوض بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني. أما فوز حركة حماس ف الانتخابات التشريعية عام 2006 كان نتيجة لفشل أوسلو واندلاع انتفاضة الأقصى حيث وجدت حماس في استمرار الانتفاضة ظرفاً مناسباً لمواصلة عملها السياسي كما أن غياب و رحيل الرئيس الفلسطيني السابق كان أحد الأسباب لإضعاف حركة فتح وتفجير خلافاتها، وهذا ساعدها على خوض الانتخابات التشريعية والفوز بها.

لقد أدى فوز حركة حماس وسيطرتها على قطاع غزة في العام 2007، إلى قطع المساعدات المقدمة من الهيئة للقطاع الحكومي في قطاع غزة، وخاصةً للوزارات الشبيهة بالوزارات التي تتلقى مساعدات من الهيئة في حكومة تصريف الأعمال في الضفة الغربية، وتحديدًا وزارتي الشؤون الاجتماعية، ووزارة شؤون المرأة، ويتضح قطع المساعدات المقدمة من الهيئة عن هذه الوزارات في غزة في انعدام التنسيق والتشاور بين القطاع الحكومي، والهيئة منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة : "منذ الانقسام لا يوجد تنسيق بين الهيئة والقطاع الحكومي بخصوص المرأة. (مقابلة مع إيمان عدوان، 2012)، " وقد كانت اليونفيم سابقاً في الحكومة واحداً مهماً ورئيساً من الداعمين لوزارة شؤون المرأة، أما الآن فلا وجود لأي تشاور أو تنسيق" (مقابلة مع أميرة هارون، 2012)، والسبب في عدم وجود التشاور والتنسيق بين القطاع الحكومي في غزة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالنسبة للقطاع الحكومي، وتحديدًا وزارتي الشؤون الاجتماعية، والمرأة هو سبب غير واضح لا تفصح عنه الهيئة عند مراجعتها. (مقابلة مع منى إسكيبك، 2012، مقابلة مع أميرة هارون، 2012)، وفي حال وجود التنسيق ما بين هيئات الأمم المتحدة، والوزارات في الحكومة في غزة، فإن التنسيق يتم مع الوكلاء المساعدون أو أدنى، وذلك حسب وجهة نظر مؤسسات الأمم المتحدة، فإن هذه المناصب لا تشكل جزءاً من الحياة السياسية. (مقابلة مع محمد نصار، 2012).

إن هيئة الأمم المتحدة تنفذ مشاريع مشتركة مع كل من وزارة شؤون المرأة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وغيرها من القطاعات في حكومة تصريف الأعمال، مثل تعيين خبراء فنيين في مكاتب وزارات الحكومة في حكومة تصريف الأعمال في الضفة الغربية، كوزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة شؤون المرأة، والزراعة لدمج النوع الاجتماعي في تلك الوزارات، وإنشاء مركز محور تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، إلا أن هذه المشاريع لا وجود لها لعدم وجود مشاريع في القطاع الحكومي في غزة. (مقابلة مع منى إسكيبك، 2012؛ ومقابلة مع أميرة هارون، 2012)، وتعمل الهيئة على تأسيس مركز لحماية النساء المعنفات في قطاع غزة بالتعاون مع أحد المؤسسات غير الحكومية، حيث يقدم هذا المركز خدمات إيواء أثناء النهار، كما أن هذا المركز لا يتعامل مع الشرطة الفلسطينية في غزة، والتي تعتبر عنصراً أساسياً في توفير الأمن والحماية، وإضافةً إلى ذلك فقد عملت الهيئة على سحب تمويلها، وإنهاء تعاونها، وعملها مع البيوت الآمنة للنساء المعنفات والتي تم تأسيسها في السابق بالتعاون مع الهيئة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وتحديدًا في شمال ووسط القطاع. (مقابلة مع إيمان عدوان، 2012)، ولعل السبب لانعدام هذه المشاريع والتعاون في القطاع الحكومي في غزة هو أن هذه المؤسسات الأممية لا تتعامل بالتنسيق الكامل مع الحكومة في غزة. (مقابلة مع محمد نصار، 2012).

ومن تأثير الأوضاع السياسية على تحريك المساعدات يكمن في التركيز على الأهداف التنموية قصيرة المدى بدلاً من الأهداف التنموية بعيدة المدى. " الظروف السياسية تؤثر على تحديد الأولويات في هيئة الأمم المتحدة مثل أي مؤسسة دولية أخرى، والتأثير يكون في التحول من أهداف تنموية بعيدة المدى إلى أهداف تنموية قصيرة المدى التي تلبي أهدافاً طارئة للنساء، وهذا ينطبق على العديد من القطاعات الحكومية. (مقابلة مع فانتة وظائفي، 2011).

وفي هذا السياق أشارت الدراسة إلى أن الهيئة لا تفرض شروطاً على القطاع الحكومي في حكومة تصريف الأعمال في الضفة الغربية، وأن الشروط التي تتفق عليها الهيئة والقطاع الحكومي هي شروط فنية تتعلق بآلية التنفيذ وهي شروط مهنية وتقنية. (مقابلة مع فانتة وظائفي، 2011؛ ومقابلة مع زهيرة كمال، 2011).

الخاتمة

إن الوهم بوجود الدولة من خلال وجود السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو، جعل من أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني، المدرجة في خطط التنمية الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو أولويات شبيهة بأولويات فترة ما بعد النزاع وبناء الدولة، وقد يكون هذا بسبب الاعتقاد لدى المؤسسات النسوية الفلسطينية، ولدى الفاعلين في القطاع الحكومي الفلسطيني بأنه يجب البدء في تطوير القطاع الحكومي، والمضي في مرحلة بناء الدولة متجاهلة الحقيقة على الأرض؛ ألا وهي استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وغيرها من الظروف السياسية الأخرى، وبالتالي فإن تحقيق تلك الأولويات، وتنفيذ البرامج والخطط المرتبطة بها يصطدم بالواقع السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فعلى سبيل المثال صادق الرئيس على اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فالمصادقة على هذه الاتفاقية يتطلب وجود دولة، ومجلس تشريعي مُفعّل لإقرارها، إضافةً إلى ذلك فإن تحقيق زيادة المشاركة السياسية للمرأة، وزيادة عدد النساء في سوق العمل، ومكافحة الفقر بين النساء، وزيادة النساء في التعليم المهني، وتحقيق وتطوير مشاريع صحة خاصة بالمرأة، وسن قوانين تحمي المرأة، تصطدم بوجود الاحتلال وعدم وجود القدرات والكفاءات المالية لتحقيق تلك الأولويات، ووجود الحواجز الإسرائيلية، وبناء الجدار، والانقسام الفلسطيني الداخلي. إن تحقيق مساواة النوع الاجتماعي والأولويات، والأهداف الإنمائية للتنمية مرتبط بالوضع السياسي على الأرض، حتى في حال زيادة حجم المساعدات للشعب الفلسطيني، فهذه المساعدات سوف لا تصل تماماً إلى الأهداف المرجوة منها، ما لم يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فالعنف ضد المرأة على سبيل المثال لا يمكن فصله عن الظروف السياسية والواقع السياسي .

وقد يكون هذا التشابه سبباً في التوافق بين أولويات وكالات الأمم المتحدة، مع أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني التنموية في فترة ما بعد أوسلو، حيث أن العمل مع وكالات الأمم المتحدة، وخاصة هيئة الأمم للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يتطلب وجود آليات وطنية للتخطيط للمرأة الفلسطينية، كما أن الآليات الوطنية الفلسطينية تبني خططها وموائيقها بناءً على الموائيق والمعاهدات الدولية التي هي من إصدارات الأمم المتحدة، والتي تعمل ضمن مقاربة حقوق الإنسان التي تتبناها وكالات الأمم المتحدة في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي، والتي تتطلب وجود جسم حكومي مما ساعد على التقاء أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بأولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي.

إن أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو، هي أولويات ذات امتلاك وطني، وخاصةً بعد إعلان مبادئ باريس لفعالية المساعدات المقدمة في مجال مساواة النوع الاجتماعي، والتي تدعو إلى بناء تلك الأولويات على الاتفاقات والقرارات الدولية، ومشاركة المجتمع المدني، ومؤسسات المرأة، ومناصري النوع الاجتماعي في وضع تلك الأولويات، ولذلك فإن مستوى التشاور بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، والمؤسسات غير الحكومية النسوية الفلسطينية في التخطيط لبلورة الخطط التنموية، والإستراتيجيات للنهوض بالمرأة الفلسطينية من قبل الهيئة، والقطاع الحكومي هو مستوى عالٍ منذ تأسيس عمل الهيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وتأسيس وزارة شؤون المرأة وصولاً إلى حكومة تصريف الأعمال في الضفة الغربية، إلا أن هذا التشاور لا وجود له في العمل والتعاون مع القطاع الحكومي في قطاع غزة .

على الرغم من وجود تطور على النهوض بالآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، ووجود تحسن على مستوى التخطيط للنوع الاجتماعي، ودمجه في الخطط التنموية الفلسطينية، إلا أن وزارة شؤون المرأة، وغيرها من وزارات السلطة الوطنية تؤكد على حاجتها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وغيرها من الجهات المانحة لتقديم الدعم المالي، والفني في مجال التخطيط للنوع الاجتماعي، وتنفيذ الخطط الموضوعية، ولا سيما أن الهيئة كجسم من أجسام الأمم المتحدة لا تفرض أولويات على القطاع الحكومي، بل تعمل مع القطاع الحكومي تبعاً للأولويات التي تمتلكها، فالسلطة الوطنية الفلسطينية، ووزاراتها لديها التزاماً وإرادةً سياسيةً نحو مساواة النوع الاجتماعي، ولكن هذا الالتزام بحاجة إلى موازنات وخبراء، وهذا لا يمكن تحقيقه دون الاعتماد على المانحين ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في هذا المجال. إن السلطة بحاجة إلى مزيد من الدعم المالي، والفني للنوع الاجتماعي، وذلك من أجل تضييق الفجوات بين المرأة والرجل، وخاصة في مجال المشاركة في سوق العمل، ومحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

إن التوافق بين أولويات النوع الاجتماعي التنموية في القطاع الحكومي الفلسطيني، وأولويات هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بعد أوسلو في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وأولويات وإستراتيجيات وخطط وزارة شؤون المرأة وصولاً للوزارة الحالية في حكومة تصريف الأعمال، هو نتيجة تشابه المرجعيات التي يعتمد عليها الطرفان في بلورة خطته، وأطر عمله لتحقيق مساواة النوع الاجتماعي، فخطط التنمية الفلسطينية، ومسودات القوانين هي مبنية على قرارات ووثائق الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة أيضاً تبني عملها طبقاً لتلك القرارات، وتعتبر الهيئة شريكاً إستراتيجياً

لوزارة شؤون المرأة الفلسطينية، للقيام بدور طليعي في قيادة عملية التخطيط للأولويات الوطنية في الوزارات المختلفة من منظور النوع الاجتماعي، وبالتالي فإن تحديد الأولويات لكلا الطرفين يتم بشراكة تامة وبناءً على تحديد احتياجات القطاع الحكومي الفلسطيني، لكن أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي في غزة لا تتشابه مع أولويات الهيئة، وذلك تبعاً لاختلاف المرجعيات، حيث تبني الهيئة مرجعياتها على المواثيق والقرارات الدولية، بينما الأولويات الخاصة بالنوع الاجتماعي في قطاع غزة التي تتنوع ما بين التوعية والتمكين الاقتصادي مبنية على القيم الإسلامية، وليس على مواثيق وقرارات الأمم المتحدة، التي تعتبرها بعيدة عن واقع وخصوصية الشعب الفلسطيني المتمثل في الاحتلال.

إن الأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة متمثلة بالاحتلال الإسرائيلي، بما فيها انتفاضة الأقصى وفوز حركة حماس تؤثر على المساعدات المقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كهيئة من وكالات الأمم المتحدة حيث عملت الهيئة بعد تأسيسها العام 1997، بعد توقيع اتفاق أوسلو على تعزيز قدرات مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية النسوية الحكومية، وغير الحكومية، وهذا يشير إلى تأثير الهيئة بمرحلة بناء السلطة مؤسستها لتعزيز عملية السلام، وبلورة أولويات شبيهة في حالة ما بعد النزاع وبناء الدولة، كما أن إعادة إطلاق الهيئة لبرامجها في العام 2003، بسبب الأزمة الإنسانية، والوضع الإنساني المتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة الناجمة عن الحصار، والإغلاق، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع معدلات البطالة في الضفة الغربية، وقطاع غزة من خلال إطلاق برنامج صبايا لاستهداف النساء الفلسطينيات في المناطق الريفية المهمشة، والتي تعاني من محدودية فرص الحصول على الموارد والخدمات. إن إطلاق هذا البرنامج يوضح تأثير عمل الهيئة بالأوضاع، والظروف السياسية السائدة، وتحويل برامجها إلى برامج إغاثية طارئة للتعامل مع الأزمة الإنسانية الطارئة.

إن فوز حركة حماس أثر على قطع المساعدات المقدمة من الهيئة للقطاع الحكومي للنهوض بالمرأة الفلسطينية في قطاع غزة، من خلال انعدام التنسيق والتشاور بين وزارات الحكومة كاليات وطنية، والهيئة في غزة والعمل بشكل مباشر وشراكة تامة مع القطاع الحكومي في حكومة تصريف الأعمال في الضفة الغربية، كما تعمل الهيئة على تنفيذ جزء من المشاريع التي من المفترض أن يتم تنفيذها مع القطاع الحكومي مع المؤسسات غير الحكومية، وذلك لتجنب العمل مع القطاع الحكومي، وفي حال اضطرار وكالات الأمم المتحدة للتعاون في بعض القضايا، فإنها تشترط تحديد الجهة التي ترغب في التعاون والتعامل معها لبعض القضايا في وزارات الحكومة في غزة، وذلك اعتقاداً بأن تلك الجهات ليست جزءاً من الحياة السياسية.

إن حالة الانقسام التي يعيشها الشعب الفلسطيني ممثلاً في وجود حكومتين في الضفة الغربية، وقطاع غزة يُلقي بظلاله على وجود اختلاف ما بين الأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي في حكومة تصريف الأعمال، وأولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي في غزة، وقد يكون بسبب اختلاف المرجعيات التي تُبنى عليها أولويات النوع الاجتماعي في الحكومتين، وعلى سبيل المثال تعتمد الإستراتيجيات الخاصة بالمرأة في وزارة شؤون المرأة والخطط التنموية منذ تشكيل أول حكومة فلسطينية بعد أوسلو مروراً بتأسيس وزارة شؤون المرأة، والخطط التنموية في حكومة تصريف الأعمال على المواثيق والقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بينما، تعتمد الأولويات الخاصة بالنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي في غزة على القيم الإسلامية .

هنالك حاجة إلى مزيداً من الدراسات المعمقة لمعرفة أفضل الأولويات و الآليات لتحقيق أولويات المرأة الفلسطينية كما أن هنالك حاجة إلى دراسات تسعى لمعرفة أفضل برامج النوع الاجتماعي التنموية التي تسعى إلى تعزيز صمود المرأة والرجل في ظل الظروف التي يمر بها الشعب الفلسطيني، وبالتالي لا يمكن الحكم على البرامج المتعلقة بالنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني التي يجري تنفيذها حالياً هي البرامج النموذجية لتعزيز صمود المرأة والرجل وتحقيق تنمية حقيقية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً . المصادر باللغة العربية :

1. الكتب :

1. الأدهمي، محمد مظفر . من موهافي إلى الكويت: الطريق إلى حرب الخليج: دوافع ومقدمات حرب أمريكا ضد العراق. (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997).
2. أفندي، عطية حسين. قضايا التنمية: الأمم المتحدة وقضايا الجنوب، قضايا ومناقشات. (القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1996).
3. الأمم المتحدة. قضية فلسطين والأمم المتحدة. (نيويورك: الأمم المتحدة، 2008).
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، تحويل الكلمات إلى أفعال: المرأة العربية: بيجين وما بعد. (عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، 1998).
5. التاء، أئينا. الفقر والعنف على أساس النوع" المرأة في عالم غير آمن: العنف ضد المرأة، حقائق وإحصاءات في تحرير ماري فلاشوفا وليا بياسون (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2007).
6. جاد، إصلاح. نساء على تقاطع طرق: الحركة النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية. (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2008).
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات. (رام الله: فلسطين، 2005).
8. حنفي، سري، وليندا طبر. بروز النخبة الفلسطينية المعلومة: المانحون والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية. (رام الله: فلسطين: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومؤسسات الدراسات المقدسية، 2006).
9. عبد الكريم، نصر. الموزانة العامة الفلسطينية من حيث توازنها إزاء النوع الاجتماعي. (رام الله والقدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2005).
10. عبد الكريم، نصر. تحليل خدمات قطاع التعليم من منظور النوع الاجتماعي: دراسة ميدانية من وجهة نظر الفئات المستفيد. (رام الله: مفتاح، 2011).

11. عبد الكريم، نصر وآخرون. نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية. (القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2005).
12. الفاطرجي، نهى. المرأة في منظومة الأمم المتحدة، رؤية إسلامية. (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2006).
13. كرم، أنطونيوس. اقتصاديات التخلف والتنمية. (عمان: دار الثقافة، الطبعة الثانية، 1991).
14. ماتون، سيلفان. حقوق الإنسان من سقراط إلى ماركس. ترجمة محمد الهلالي، (الرباط، 1995).
15. ميرل، مارسيل. سوسولوجيا العلاقات الدولية. (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986).
16. ناصر، رندة وآخرون. الخطاب النسوي الفلسطيني، في سلام حمدان. (محرر) المنبر النسوي الفلسطيني، 2008).
17. نخلة، خليل. أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة. (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2004).
18. اليونفيم. مؤسسة النوع الاجتماعي ودمج المرأة في التيار الرئيسي للتنمية. الوحدة الرابعة. (الأمم المتحدة، 2000).
19. اليونفيم. مسرد ومفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي. (عمان: صندوق الأمم المتحدة مكتب غرب آسيا، 2001).

2. المقالات:

1. إسماعيل، دنيا الأمل. المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون". موقع الحوار المتمدن [تمت زيارة الموقع أيار 2012] 2004. >
<http://ahewar.org/debate/show.art.asp?aid=23609>
2. جاد، إصلاح. "مشاركة المرأة السياسية الرسمية وغير الرسمية في النضال الفلسطيني". في علياء أرصغلي (محرر). وضعية المرأة الفلسطينية: دراسات وتقارير. 23-75- رام الله- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية "مفتاح"، 2003.
3. حمامي، ريماء. "المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الانتفاضة الأولى: مراجعة نقدية". لجنة الدراسات النسوية (محرر). الانتفاضة وبعض قضايا المرأة الاجتماعية، (73-84)، القدس، مركز بيسان للبحوث والإنماء، 1991.

4. دمير، مايكل. "موقف الكنائس المسيحية في القدس في مواجهة الاحتلال". محرر سليم تماري وآخرون، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 47- ص121-13، 2001.
5. سويد، محمود. "خطة شارون لإلغاء فلسطين". مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد: 52: 31-43، 2002.
6. شقير، حفيظة. "من أجل حماية دولية فعلية لحقوق الإنسان". محكمة النساء العربية، 6: 28-30، 1995.
7. الصوراني، غازي. "المرأة الفلسطينية ودورها في التاريخ الحديث والمعاصر" متوفر على موقع الحوار المتمدن- [تمت زيارة الموقع في تموز 2011]، 2004.
<<http://ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23609>
8. عادل، سماح. "الحركة النسائية العالمية: محاولة للاستلاب وتفريغ المضمون السياسي والنضالي لصالح حيادية - الجندر". متوفر على موقع الحوار المتمدن [تمت زيارة الموقع في آب 2011]- 2006
<http://ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=59565>
9. عبد الهادي، فيحاء. "تحو رؤية نسوية فلسطينية: ربط الوطني بالاجتماعي". في أحمد سماح الخالدي وآخرون (محرر)- مجلة الدراسات الفلسطينية - عدد 58: 111-119، 2004.
10. قزاز، هديل. "الموازنة الفلسطينية من منظور النوع المسوغات وآليات العمل". الموازنة العامة والنوع الاجتماعي. رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)- 2005.
11. كتاب، أيلين. "مقارنة بين انتفاضتين: قراءة نسوية اجتماعية". في أمينة رشيد وحسناء مكداشي (محررين)، المرأة العربية والعملة، عدد خاص 86-97، القاهرة: مؤسسة نور لدراسات وأبحاث المرأة العربية، 2003.
12. كتاب: أيلين، ونداء أبو عواد. الحركة النسائية الفلسطينية: قضايا منهجية، مفاهيمية ونظرية". في جميل هلال ويني جونسون (محرر) - دورية دراسات المرأة، عدد 4: 7-17، 2007.
13. مكاوي، إبراهيم. "جدلية الوطني والنسوي في نضال المرأة الفلسطينية. كنعان، 109، 2002.
14. وظائف، فانتة. "توجهات السلطة وقضايا العنف ضد المرأة: الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة". دورية دراسات المرأة، عدد 6، جامعة بيرزيت: معهد دراسات المرأة، 2010.

3. أوراق المؤتمرات:

1. كتاب، آيلين. "القومية والنسوية: التجربة الفلسطينية". الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي وإستراتيجيات مستقبلية". وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن من 17-18 كانون أول العام 1999، رام الله، مواطن، 1999.
2. هندية، سهى. "هيكلية وبرامج الحركة النسائية واشكالياتها: نظرة عامة". "الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي وإستراتيجيات مستقبلية". وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن 17-18 كانون أول: 1999- رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية: مواطن - 1999.

4. التقارير:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لعام 1993. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).
2. سعيد وآخرون. فلسطين: تقرير التنمية البشرية 2004. (رام الله: برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2005).
3. السلطة الوطنية الفلسطينية. لجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة - التقرير الحكومي حول أوضاع المرأة الفلسطينية: خمس سنوات بعد بيجين- 1995-2000- إنجازات مبادرات، معوقات - السلطة الوطنية الفلسطينية، 2002.
4. سنيورة، رندا. تقرير حول وضع المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. (رام الله: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2001).
5. صالح، محسن محمد. التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008. (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).
6. نزال، مارلين الربضي. التقرير الوطني الفلسطيني: بيجين+15. (وزارة شؤون المرأة، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009).
7. وزارة شؤون المرأة في غزة أ- تقرير إنجازات وزارة شؤون المرأة لعام 2012- متوفر في موقع الوزارة - <<http://www.mowa.gov.ps/docs/Studies/report.pdf>>
8. وزارة شؤون المرأة في غزة ب- 2012- تقرير إنجازات وزارة شؤون المرأة للفترة 2006-2011 <<http://www.mowa.gov.ps/docs/Studies/report1.pdf>>

9. اليونفيم، تقرير تقييم اليونفيم الأراضي الفلسطينية المحتلة: برنامج صبايا- الأراضي الفلسطينية المحتلة: اليونفيم- 2010.

5. أوراق العمل باللغة العربية :

10. كتاب، آيلين وآخرون. الاستثمار في نصف السكان: مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي "المساعدات الطارئة للمناطق المحتلة". النوع والسياسات العامة رقم2- برنامج دراسات المرأة: جامعة بيرزيت - 1996.

6. الوثائق باللغة العربية:

1. الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية. الإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية. (رام الله: فلسطين، 1997).
2. الاسكوا (الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)- ردود الدول العربية على الاستبيان بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين: عشر سنوات بعد بيجين- (بيروت: الاسكوا، 2004).
3. الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. (نيويورك: منشورات إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، 2008).
4. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (نيويورك: منشورات إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، 2006).
5. الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، (نيويورك: منشورات إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، 2008).
6. السلطة الوطنية الفلسطينية، إستراتيجيات خطة عمل نشاطات ما بعد بكين على المستوى الحكومي الفلسطيني حتى عام 2000، (رام الله، 1996).
7. قرار مجلس الأمن 1325، (نيويورك: منشورات إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، 2005).
8. وثيقة مؤتمر إستراتيجيات نيروبي التطلع قدما لتحسين أوضاع النساء، (نيويورك: منشورات إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، 1985).
9. وزارة التخطيط، خطة إعادة الاستقرار للوضع الاقتصادي والاجتماعي 2004-2005، (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003).
10. وزارة التخطيط، إطار لخطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2005-2007، (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005).

11. وزارة شؤون المرأة، خطة عمل الوزارة 2005-2007، (رام الله: فلسطين، 2004).
12. وزارة شؤون المرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وثيقة الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين 2011-2013، الأراضي الفلسطينية المحتلة: وزارة شؤون المرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2011.

7. دراسات :

1. عثمان، زياد. قراءة نقدية في مشاركة المرأة الفلسطينية. (رام الله: فلسطين: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2003).

8. المواقع الرسمية باللغة العربية:

1. موقع جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني - [تمت زيارة الموقع في نيسان 2012] - يوم المرأة العالمي - 2012.
<http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Woman_day2011_A.pdf >
2. موقع جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني - [تمت زيارة الموقع في نيسان 2012] - عشية عيد العمال العالمي 2012 - >
>http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/IntWokDy2011A.pdf
3. موقع مركز أنباء الأمم المتحدة " انعدام المساواة بين الجنسين تحد من فعالية المساعدات الإنسانية" [تمت زيارة الموقع أب 2011] - 2008.
<<http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=9857>

9. المقابلات :

1. فانتة وظانفي، وزارة شؤون المرأة، مقابلة خاصة بتاريخ 18\1\2011، (رام الله: وزارة شؤون المرأة الفلسطينية).
2. لونا سعادة، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مستشارة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في البرنامج الأهداف الإنمائية للتنمية، مقابلة خاصة بتاريخ 21\2\2011، (رام الله: وزارة شؤون المرأة).

3. بثنية مزيد، خبيرة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للنوع الاجتماعي في وزارة الزراعة الفلسطينية- مقابلة خاصة بتاريخ 2011\2\6، (رام الله: وزارة الزراعة الفلسطينية).
4. سامر الطيبي، مدير التخطيط في وزارة الزراعة، مقابلة خاصة بتاريخ 2011\2\6، (رام الله: وزارة الزراعة الفلسطينية).
5. مقابلة مع يولندا أريتي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - مسؤولة التخطيط والسياسات، مقابلة خاصة بتاريخ 2011\2\2، (القدس: مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين).
6. مقابلة مع الدكتور محمد الريماوي، مسؤول الصحة المدرسية في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، مقابلة خاصة بتاريخ 2011\4\10، (رام الله: مكتب وزارة التربية والتعليم الفلسطينية).
7. مقابلة مع ريماء ضراغمة، مسؤولة برامج الحماية ومشروع محور من جانب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في وزارة الشؤون الاجتماعية- مقابلة خاصة بتاريخ 2011\4\4، (رام الله: مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية).
8. مقابلة مع زهيرة كمال، وزيرة شؤون المرأة السابقة ومديرة مركز المرأة للأبحاث والدراسات وناشطة نسوية بتاريخ 2011\15\4 (رام الله: مركز المرأة للأبحاث والدراسات).
9. مقابلة مع كوثر المغربي، مديرة وحدة النوع الاجتماعي، مدير عام الإدارة العامة للأسرة والطفولة في وزارة الشؤون الاجتماعية، مقابلة خاصة بتاريخ 2011\3\1، (رام الله: وزارة الشؤون الاجتماعية).
10. مقابلة مع أميرة هارون، الوكيل المساعد في وزارة شؤون المرأة غزة، مقابلة خاصة بتاريخ 2012\5\29، المقابلة تمت عبر البريد الإلكتروني.
11. مقابلة مع منى إسكيك، مدير عام التخطيط والاتصال في وزارة شؤون المرأة اغزة ، مقابلة خاصة بتاريخ 2012\5\29، المقابلة تمت عبر البريد الإلكتروني.
12. مقابلة مع محمد نصار، مدير دائرة المساعدات في وزارة الشؤون الاجتماعية اغزة، مقابلة خاصة بتاريخ 2012\6\7، تم إجراء المقابلة عبر الفاكس.
13. مقابلة مع إيمان عدوان، مدير عام مكلف لدائرة الأسرة والطفولة في وزارة الشؤون الاجتماعية اغزة، تم إجراء المقابلة عبر الفاكس.

10. Books

- Bennett, A. LeRoy.(1984). International Organizations. New Jersey.: Prentice Hall, Inc.27-35
- Brynen, Rex (2000). A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza.Washington,D.C: United State Institute of Peace Press.
- Cleveland Harlan. (1976).The Third Try at World Order: American Self – Renewal in an Interdependent World. Princeton, N.J: Aspen Institute for Humanistic Studies, p.78.
- Ghali, Boutros Boutros.(1992).An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking, and Peace-keeping. NewYork: United Nation.A/47/277-S/24111.
- Jayawarden, Kumari.(1986)Feminism and Nationalism in the Third World. London : Zed .Books Ltd.
- Jennings, Kathleen M (2008). Seeing Disarmament, demobilization and Reintegration(DDR from below:Challenges and dilemmas raised by the experience of ex combatants in Liberia. Oslo: FAFo.
- Kabeer, Naila. (1994).Reversed Realities: Gender Hierarchies in Development Thought. London: VERSO.
- Martin, Pierre-Marie, 1982. Introduction aux Relations Internationals.Paris: ed Private.
- Molyneux, Maxin. (1985).Mobilization Without Emancipation?Women's Interests, the State and Revolution in Nicaragua. Institute of Latin American Studies .University of London
- Moser, Caroline O.N. (1993). Gender Planning and Development :Theory, Practise & Training. London: Routledge.
- OECD (1997). DAC Guidelines on Conflict, peace ,and Development Cooperation .Paris: Organization for economic Cooperation and Development.
- Pilcher, Jane and Imelda Whelehan. (2004). Fifty Key Concept in Gender Studies . London: Sage Publications.

- Pietila, Hilikka and Jeann Vickers. **Making Women Matter: the Role of the United Nation.** London: Zed Books.
- Pinhao, Donah Baracol. 2010. **The Policies of the European Union on the Gender Aspects of Democracy Building in South East Asia.** Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.
- Ross, Dennis (2004). **The Missing Peace. The Inside Story of the Fight for the Middle East Peace.** New York: Farrar, Straus and Giroux.
- Rossman, Gretchen and Rallis, Sharon. (2003) Learning in the Field ,an Introduction to Qualitative Research. California: Sage Publication.
- Sen, A. 1999. **development as Freedom.** New York: Knopf.
- UNIFEM. (2007) .CEDAW and the Human Rights Based Approach to Programming: UNIFEM Guide, New York, UNIFEM.
- Young, Kate. (1993). Framework for Analysis in Planning Development with Women a World Difference. London: Macmillan.

11. Articles in books

- Anderson, B, Mary. (2005). “Do no Harm: the Impact of International Assistance to the Occupied Palestinian Territory Wrong” In Michael Keating et al (eds). **Aid diplomacy and Facts on the Ground: the Case of Palestine.** 143-152. Great Britain: Royal Institute of International Affairs.
- Baden, Sally and Ann Marie Goetz. (1997). “who Needs Sex When You Can Have Gender? Conflicting Discourses on Gender at Beijing”. In Kathleen Staudt (ed). Women International Development and Politics :The Bureaucratic Mire 37-59. Philadelphia: Temple University press.
- Berkovitch, Nita (1999)” The Emergence and Transformation of the International Women ‘s Movement”. in J. Boli and G. M. Thomas (eds) Constructing World Culture ,International Nongovernmental Organizations Since 1875. Stanford: Stanford University Press.

- Dorsey, Ellen. (1997). "The Global Women's Movement: Articulating a New Vision of Global Governance," In Paul F. Diehl (eds). The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World. 335-359 London :Lynne Rienner Publishers, Inc
- E.Greenberg, Marcia and Elaine Zukerman.(2009). "The Gender Dimension of Post Conflict Reconstruction: The challenges in Development Aid". In Tony Addison and Tilman Bruck (eds). Making Peace Work :The challenges of Social and Economic Reconstruction. 1-33.UNV- Wider :Palgrave MacMillan.
- Elson, Dian. & Ruth Pearson.(1997). "The subordination of Women and the International Factory production". In Kate Young, et al (eds). of Marriage and the Market: Women's subordination Internationally and its Lessons. 18-40.London: Routledge.
- Glavanis, Kathy. (1996). "The Women's Movement, Feminism and the National Struggle in Palestine: Unresolved Contradiction". In Haleh Afshar (ed). Women and Politics in the Third World, 171-186.London: Routledge.
- Holt, Marai.(1996). "Palestinian Women and the Intifada: An Exploration of images and Realities." In Haleh Afshar (ed). Women and Politics in the Third World, 186-204.London:Routledge.
- Jad, Islah.1995. "Claiming Feminism, Claiming Nationalism: Women's Activism in the Occupied Territories" .In A.Basu, (ed).Women's Movement in Global Perspective. Boulder: Westview.
- Kavar, Amal.1998. "Palestinian Women Activism After Oslo."In Suha Sabbagh (ed).**Palestinian Women of Gaza and the West Bank**.Bloomington: Indiana University Press.
- Kothari and M.Minogue.(2002). "Critical Perspectives on Development : An Introduction".In Development Theory and Practice: Critical Perspectives .Basingstoke:Palgrave,p.1-15.
- Kusakabe, Kyko.(2005). "Gender Mainstreaming in Government Offices in Thailand, Cambodia, and Laos: Perspective from below". In Fenella Porter and

- Caroline Sweetman.(eds). Mainstreaming Gender in Development: A Critical Review. 46-57.UK: Oxfam.
- Lacey, Nicola.(2004)'feminist legal theories and the rights of women".in Karen Knop(ed).Gender and Human rights.Oxford university Press.pp13-56.
 - Le More, Ann.(2005). "Are Realities on the Ground Compatible with the International State-Building and Development agenda?". In Michael Keating, Ann Le More and Robert Lowe (eds). **Aid, Diplomacy, and Facts on the Ground: the Case of Palestine**. 27-38.Great Britain: Royal Institute of International Affairs.
 - McMichael. (2004). "Implementing Globalization as a Project .In **Development and Social Change: A Global Perspective** .3rd Edition. London: Sage Publication Inc. p, 152-2000.
 - McMichael.(2004). " Instituting the Development Project.In **Development and Social Change :A Global Perspective** .3rd Edition.London:Sage Publication Inc.p.2-38.
 - Mertus, J. and Helsing, J. 2004. "Introduction: Exploring the Intersection Between Human Rights and Conflict .In **Human rights and conflict: Exploring the Links Between Rights, Law, and Peace-building** .Washington , D C:United State Institute of Peace ,p.3-20.[online].Available from World wide Web: http://booksstire.usimg.org/resrcs/frontm/1929223765_intro.pdf
 - Nabulsi, Karma.(2005). "The State Building project: what Went Wrong" In Michael Keating et al (eds).**Aid diplomacy and Facts on the Ground:The Case of Palestine**.117-125. Great Britain: Royal Institute of International Affairs.
 - Rao, Aruna and David Kelleher.(2005). "Is There Life After Gender Mainstreaming?". In Fenella Porter and Caroline Sweetman.(eds). Mainstreaming Gender in Development: A Critical Review. 57-70.UK:Oxfam.
 - Said, Nader.(2005). "Palestinian Perception of International Assistance".In Michael Keating, Ann Le More and Robert Lowe(eds). Aid, Diplomacy, and

Facts on the Ground: the Case of Palestine. 99-106 Great Britain: Royal Institute of International Affairs.

- Thakur, Ramesh.(1997). “ Amnesty International and the United Nations,”In Paul F.Diehl(eds). The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World. London :Lynne Rienner Publishers,Inc.
- Visvanathan, Nalini.(1997).The women, Gender and Development Reader London: Zed books.
- Williams, Andrew.(1998). “The United Nations and Human Rights”.In Paul Taylor and A.John R.Groom(eds). International Institution at Work .London:Painter.pp114-129.
- Young, Kate.(1997). “Gender and Development”. In Visvanathan, Nalini et al. (eds).The Women ,Gender and Development Reader.London:Zed Books.51-65.

12. Articles

1. Abirafeh, Lina (2005). “ Lessons from Gender –Focused International Aid in post –Conflict Afghanistan ...Learned ?”.Gender in International cooperation, 26-73.
2. Banda, Agens –Kalungu.2004. “ Conflict Programs for Women : Lessons from the Kosovo Women’s Intiative”.**Gender and Development.**12:3,31-40
3. Blauner, Robert (1969). “Internal Colonialism And Ghetto Revelot,Social Problems.Vol.16,No.4, p.395.
4. Evans.P. (2002). “Collective Capabilities, Cultureand Amartya Sen’s Development as Freedom”. Studies in Comparative International Development. [online].37 (2).p.(54-60).Symposium on Development as Freedom by Amartya Sen. Available from World Wide Web: http://sociology.brekely.edu/faculty/evans/evans_pdf/Collective_Capabilities.pdf
5. Fleishmann, Ellen L.(2000) “ The Emergence of the Palestinian Women ‘s Movement,1929-39” .Journal of Palestine .Vol.29:3, 16-32

6. Gluck, Sherna Berger.(1995). "Palestinian Women: Gender Politics and Nationalism". Journal of Palestine Studies. Vol.24:3 :5-16.
7. Green, M,. (2001). "Social Development: Issues and Approaches".In Kothari and M.Minogue, (eds).Development Theory and Practice :Critical Perspectives.Basingstoke:Palgrave,p 52-70.
8. Hintjen, Helen. (2008).UNIFEM,CEDAW and the Human rights-Based Approach".Development and change 39(6) 1181-1192.
9. Jad, Islah .(2009). "The Demobilization of Women's Movement s: The case of Palestine".Posting to Women's United Nation Report Network (WUNRN) Listserv on January 14 2009.
10. Johnson, Penny.(2007). " Point of Debate:The Human Rights Watch Report and Violence against Palestinian women and Girls".Review of Women Studies" 4:95-105
11. Kandiyoti, Deniz.(2004). "Political Fiction Meets Gender Myth: Post-Conflict, Reconstruction " Democratization" and Women's rights. Journal of Institute of Development Studies,35:4.134-137
12. Kang, Seonjou and Meernik,James(2004). " Determinants of Post Conflict Economic Assistnace". Journal of Peace Research, 41:2, pp149-166.
13. Kavar, Amal.(2001). " Palestinian Women: Political Activism Since Oslo" . Al-Raida, Vol. 18: 92,19-25.
14. Kennedy, David. (2002). "The International Human Rights Movement: Part of the Problem?" Harvard Human Rights Journal .vol:15, 101-125.
15. Koczberski, Gina.(1998). "Women in Development: A Critical Analysis". Third World Quarterly.Vol.19:3,395-409.
16. Kratochwill, Friedrich and John Gerard Ruggie (1986) "International Organization: A State of the Art on an Art of the State". International Organization. Vol.40, pp. 753-775.
17. Lasenskey, S. and Grace, R.2006. "Dollars and Diplomacy: Foreign Aid and Palestinian Question". United State Institute of Peace [online].[accessed April 2012].Available from Wide web:<http://www.usip.org>

18. Roy, Sara (1999). "De-Development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo". *Journal of Palestine Studies*. Vol.28, No.3, pp.64-82
19. Sayigh, Rosemary. (1993). "Palestinian Women and Politics in Lebanon". Arab Women : old Boundaries, New Frontiers. In Judieth Tucker(eds). Bloomington: Indian University Press.176-186.
20. Stewart's. and Deneulin,S.(2002). "Amartya Sen's Contribution to Development".**Studies in comparative International Development**. [online].37(2).p61-70. Available at EBSCO Host from World Wide Web: <http://web.ebscohost.com/ehost/pdf?vid=7&hid=109&sid=62d595e1-3d402de-856a-a398f5f6a2fa%40sessionmgr107>
21. Suhrke, Astri and Buckmaster, Julia. 2005. "Post -War aid Patterns and Purposes". Development in Practice.15:6,737-746.

13. Organizations Reports

- Baden·Sally.1997.**Post-Conflict Mozambique: Women's Special Situation·Population Issues and Gender Perspectives: to be integrated into skills training and Employment Promotion**. Geneva: International Labor Office Report of a consultancy for the Action Programme on Skills and Entrepreneurship in countries emerging from armed conflict.
- Chiwara·Letty and Maria Karadenizli.(2008). Mapping Aid Effectiveness and Gender Equality : Global Finding and Key Messages. New York: UNIFEM
- Center for International Development CID.(2003). " Washington Consensus". Harvard University.[online]last Updated on April 2003.Available from World wide Web : <http://www.cid.harvard.edu/cidtrade/issues/washington.html>>
- Organization for Economic Co-Operation and Development OECD.2005. Survey on Progress in Harmonization and Alignment.
- Organization for Economic Co-Operation and Development OECD.2007 .Survey to Monitor Paris Declaration.

- Uvin•P.1999.The Influence of Aid in Situation of Violent Conflict. Submission to OECD DAC Informal Task Force on Conflict•Peace and Development Co-operation .Report dated September 1999.Avialble from World Wide Web: <http://www.oecd.org/dataoecd/33/57/1919902.pdf>>.
- Oxfam.2007.Poverty in Palestine: The Human Cost of the Financial Boycott.Report dated 13 April 2007.
- United Nation Development Program UNDP.(1990).Human Development Report 1990.[online] Available from World Wide Web :http://hdr.undp.org/eng/media/hdr_1990_eng.pdf
- United Nation Development Program UNDP.(2007).Measuring Human Development : A Primer :Guidelines and Tools for Statistical Research•Analysis and Advocacy.[online] Reported dated September 2007.Available from World Wide Web: <http://hdr.undp.org/eng/humandev/learnmore/title.4182.en.html>
- United Nation Fund Development Fund for Women .(2007a).Annual Report2006-2007.
- UNIFEM.(2008). Progress of the World’s Women 2008/2009: Who Answers to Women ? Gender and Accountability New York.
- UNIFEM.(2009-2010).UNIFEM Annual Report.Anuual Report2009\2010. New York: UNIFEM.
- United Nation Office of the Special Coordinator in the Occupied Territories (UNSCO)•Economic and Social conditions in the West Bank and Gaza Strip Quarterly Report” .prepared by Salim Ajluni et al •Gaza•1997 pp41-42.

14. Working Papers

1. Radelet•S.Center for Global Development.2004.Aid Effectiveness and The MDGs.(93)..Submission to Millennium Project Task Force on Poverty and economic Development .Report dated April 2004.

15. Documents

1. OECD.2008.DAC **Guiding Principles for Aid Effectiveness, Gender Equality and Women's Empowerment.**

16. Official Website

1. Organization for Economic Co-Operation and Development
OECD/Development Assistance Committee DAC[accessed November 2011].**DAC Glossary.** <<http://oecd.org/glossary>>.
2. -Organization of Economic Cooperation and Development online [accessed January 2012]The Paris Declaration <http://oecd.org/document/18/0,3343,en_2649_3236398_35401554_1_1_1_1,00.html

17. MA Thesis

1. Jaafari, R, 2006.**US foreign assistance in Palestine: Partners or Contractors? A case Study for International Development Assistance Program in Palestine 1999 –2003.**MA Thesis, School for International Training in Brattleboro, Vermont ,USA

18. Documents

1. UN(2003) .The human Rights Based Approach to Development Cooperation: Towards a Common Understanding Among UN agencies•Inter-Agency Workshop on Human Rights Based Approach in the Context of UN Reform.Stamford.

2. UNDP(2006)Guide to Human Rights Based Approach Programming. New York.
3. UNIFEM(2007b) .CEDAW and Human rights Based Approach to Programming :AUNIFEM Guide.New York:UNIFEM.
4. UNIFEM Occupied Palestinian Territory.(2010).Information Package-February2010.Jerusalem : UNIFEM Occupied Palestinian Territory.